شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

المقدمة الكافية في علم الإعراب

المؤلف

عثمان بن عمر بن أبي بكر (ابن الحاجب)

الملاحظات

- أصل هذه النسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

تأليف الشيخ الإمام العلامة الحبر المبرز الصدر علم المحققين وإمام المتأخرين من النحويين
والأصوليين جمال الدين أبي عمرو عثمان
بن عمر بن أبي بكر المالكي المعروف
بابن الحاجب رحمه الله رحمة
من قصد ما قصد وقال
ما قال واعتقد
ما اعتقد

قال ابن رشيق
أصح وأقوى ما سمعنا من البدائع الحمد المأثور منذ قديم
أحاديث تروى السيول عن الخباء عن البحر عن كف الأمير تعلم

والحمد لله ولي الحمد والإفضال
وصلواته على سيدنا محمد وآله خير آل

وبه نستعين طرق الحي شرى صادق زاد أو حدثنا ما انتهى أن الحديث جانب من الفرى
إذا جاوز الاثنين سر فإنه بنث وكثر الوشاة قمين
عن صاح هل في الحب إلا شمت بي أعز به والضر في ما قرى العلا
هذا الشاهد وهو من أبيات لا يعرف لها الاسم
عن شاهد الطلاق أن أنا وأهل مالي قد جعلا لي نكر
وإذا البلاد حاولتم تحت المحال من الأمور فتوانا
أولئك منكم السكوت فرما كان السكوت عن الضعف هوانا
عن
ما زدت ما زال الطف منك يشملني وقد تعدد لي ما أنت تفعله
تحدث على كما تعودني كرما أبدا وما سواك لهذا العبد يرحمه
هما بيتان عن نزول الكرد ومهاوقة عنه
البيت عاهدت ربي وإني لحين أناجي قائم ومقام
على خلفه لا أشتم الدهر مسلما ولا بجارا جاس فرش وجام
أطلقك يا البلاش شعري حتى فلما انقضى عمري وتم شفاهي
فزت إلى ربي وأبصرني ملاق لأيام الحمام خمامي
وما أنت يا البلاش بالمرء ارتجي رضاه ولا تقتادني بزمام
وما أنا كالفتى وما أنا عاجز وشر الرجال اللكنة والعاجز
اللكنة الشيء الذي يعوق كيف شبابي كذا والعاجز الذي لا يعد على النهوض
من الكسر الأعيان تعنيف عابد به أعماد أنا ما وكان يعجز
حتى الذي يعرب

قال الخليل ليس في الكلام فعلل
إلا أربعة أخوات درهم وهجرع
وهمشع وقلعم وهو الناس يقولون
نفخ البرد في صدري صفعني
وأحد أضلاعي والأيسر
صوره ٥

بأنها التي عن كل جارحة في المرء ما شهاه والنحو يعمد ٥
العين والسن والأذن التي ذكرت والعضد بسطها أصح وأبدى
ثم الشمال وما لها إذا انبسطت كفها فالفطر يوم الوغى فقد ٥
من تعدها الصلع الحوقاء أكرش غدف وريم غجلى بها العيد ٥
والغبب والرجل في ساق إلى فخذ والمقلب والوتر كل الخد لا والكبد ٥
والأنف والرحم والقلب التي عمدت والكبد من بعد يعلم الكبد القدر ٥

وفيما تحوي الذكر وتأنيثه ٥

وهاك من الأعضاء ما قد عهدته يوت أحيانا وحينا يذكر
لسان الفتى والفتق والإبط والقفا وغائطه والمقعد والفرس يذكر
وعبد الذراع والكراع معا المغي ومخرج الفتى ثم الفرض المخبر
كذاك كل تحوي خنثى وكتابه سوى سيبويه وهو فيهم مكثر
ترى أن تأنيث الذراع هي الذراع وهو للتذكير وذاك مذكر

وفيما تذكر من الأعضاء ولا تحوي تأنيثه ٥

يا سائلي عما تذكر في الفتى لا تعدم غريمة عن حاذق لك مخبر
رأس الفتى وجبينه ووراله والنعرة منه والنفه والمنخر
والبطن والفرج ظهر بعده ناب وخد والخبا نقص فمز ٥
والسن والذقن البدين وناجذ والباع والدمن الذي لا يكثر
هذي المواضع لا تؤنثها فاعلمها اختلاف كلهن مذكر

هذه فيها الأسماء المؤنثة التي لا علامة للتأنيث فيها

نفسي البدل لسائلي وإني سائل فاحفظ كعض البان
بدر كان منها ما يؤنث فيما هو فيه خبرا بحدلا ومعاني
أما التي لا بد من تأنيثها ستون منها العين والأذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو أعدادها والنعل والكفان
وجهم السفر وغرفة والأنثى ثم الأنث والفضلان
ثم الجحيم وناره هام الفضى والرح منها والنظى وبدان
والنور والفردوس والعرك التي تجزى وهي والكرم والرمان
وعزى شقر والذراع وتغلب والملح ثم الناس والعلمان والهرثاني
والفوس ثم المعدى والأنث والخمر ثم البئر والحدقان
وكذاك مذهب وفرة خلهم ابدا وفي مزب كلي بنان
والقس للسبع والدرع التي هي من حديد فطرة والقدمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي شعر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك في فرس وكأس ثم في أفق ومنها الشمس والقمران
والعنكبوت ذنب والموسى فقائم البهم وأصبع الإنسان
والرجل منها والسراويل التي في الرجل كانت منه القرآن
وكذا الشمال من الأناث ومثلها أصبع ومنها الكف والساقان
أما الذي قد كبدت فيه محمرا هي سبع كانت عشر للنبات
المشترك المثلم ثم القدر في لغة ومثل الحالك أوان
واللبث منها والطريق وكالسرى ويقال في عنق حذا ولسان
وكذاك أسماء النبيل وكالقمي وكذا السلاح لفانا طلقان
والحكم هذا في القضا البلد وفي رجم وفي السلس والسلطان
وقصيدتي تبقى وإني اكتسي ثوب الفنا وكل شيء فان
بالقصر وصلى الله عليه وسلم والحمد لله كما هو أهله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العالم بما يصلح به عباده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام العلامة الحبر الفهامة سيد النحاة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب الكلم لفظ وضع لمعنى مفرد

قوله لفظ يشمل الكلم وغيرها لأنه لما يلفظ به شيء إما وضع لمعنى أو لا قوله وضع لمعنى يخرج عنه المهملات لأن الوضع لمعنى قوله مفرد احتراز من مركب تام نحو زيد وشبهه فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو

تسمية التمام المفيد فلولا احتراز لدخل الكلام في حد الكلمة وهما جنسان مختلفان قوله وهي اسم وفعل

وحرف يعني أن أنواعها ثلاثة والدليل على انحصار ذلك فيها أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والأول إما أن

يدل على معنى في نفسه أما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا إن لم يقترن فهو الاسم وإن اقترن فهو الفعل فقد

علم بذلك أن هذا الحصر أن أنواعها لا تخرج عن ثلاثة وقد علم بذلك حد كل واحد منها لأن الأقسام الصحيحة إذا

تصورت بأوصافها المميزة له عن أخواتها وذلك يصلح أن يكون حدا لها فقوله الكلام ما تضمن كلمتين

بالإسناد فإن كلمتين يشمل الكلام وغيره لأن قولك غلام زيد وفي الدار كلمتان وليس كلاما وقوله

بالإسناد ليخرج ما لم يتضمن كلام ويعني بالإسناد نسبة أحد الجزءين إلى الآخر لإفادة المخاطب قوله كالإسناد في

الاسم أو في فعل الاسم ليس وضع الاسم ليسند ويسند إليه ووضع الفعل ليسند ولا يسند إليه

ووضع الحرف لمعنى في غيره فلا يسند ولا يسند إليه غيره والمركب العقلي إما أن يدل على نسبة اسم واسم

واسم وفعل واسم وحرف ونعل وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف فأربعة منها لا يمكن أن يكون كلاما

فلم يبق إلا اثنان اسمان واسم وفعل فأما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام أصلا أما الحرف مسند وأما

أو لعدم مسند إليه لكون الحرف غير صالح لأخذهما والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح أن يكون

مسندا إليه إذ كل واحد منهما لا يصلح لذلك والفعل والحرف أبعد والحرف مع الحرف أبعد وإذا بطل الأربعة

لم يبق إلا اثنان فتنحصر قوله ولا يسمى ذلك إلا في اسم لو في فعل واسم قوله الاسم ما دل على

معنى في نفسه إلى آخره قوله ما دل على معنى يشمل الكلم كلها وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير

مقترن بأحد الأزمنة يخرج الفعل وقوله بأحد الأزمنة الثلاثة ولم يقتصر على قوله غير مقترن احترازا من الفعل

والصبوح فإنه لو اقتصر عليه لخرج عن الحد وهو منه لأنه من قبيل الأسماء وهو دال على معنى في نفسه

مقترن بزمان فلو اقتصر على غير مقترن لخرج لأن الصبوح يدل على شرب أول النهار والغبوق يدل على

شرب آخره وكذلك ما أشبههما من الأسماء فقوله بأحد الأزمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج لأنه وإن اقترن

فليس مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل فإذن لا يخرج إلا المقترن بأحد

وهو غير مقترن بأحدها فلا يخرج فيبقى الحد سالما وقد أورد على هذا الحد الفعل الماضي من نحو

ضرب فإنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة لصوب وضعه مسرتا على الذهب الصحيح وإذا

كان الغبوق والصبوح دالا على الخبر لكونه لا يختص بأحد الأزمنة معينا كذلك ينبغي أن يدخل هذا في الحد لكونه لا

يدل على أحد الأزمنة الثلاثة دلالة قيسا وإذا دخل في الحد بطل كونه حدا لذهوله لما ليس من الحد وفيه والجواب

عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة على الحقيقة باعتبار الوضع فإن لو اتضح

لم يتضح الفعل المضارع إذا دل على أحد الأزمنة الثلاثة أبدا والتبس بما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على

أحدهما تارة وفي الآخر أخرى لأنه غير موضوع لأحدهما خلافا في الغبوق والصبوح فإنه لم يوضع قط إلا في

أحد الأزمنة لا يطلقونه ولا يستعملونه فثبت أنه ليس في الدلالة على أحد الأزمنة كذلك لأنه يقوم ويقعد

فوجب دخول باب الغبوق والصبوح وخروج باب الضارب وأنت كل من هذا الاعتراض اسم الفاعل

في قولك زيد ضارب عمرا فإنه مفهوم منه الدلالة على أحد الأزمنة إما الماضي وإما الحاضر وإما المستقبل

وإن صح خروجه بصرف عن الحد لكونه دل على أحد الأزمنة وإن كانت دلالته مشتركة فليصح خروجه

عن الحد لأنه دل على أحد الأزمنة وإن كانت دلالته مشتركة والجواب عن ذلك أن ضارب موضوع لمعنى

من غير زمان وإنما وضعه وإنما عرضت فيه دلالة الزمان وبعض مواقعه بدليل قولك زيد ضارب ولا دلالة

لضارب على زمن البتة ولو كان موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما لا ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان

في أصل وضعه دالا على زمان فإذا ثبت أن وضعه وأصل معناه من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ولا أثر لما عرض

فيه على غير القياس لأنه يرى أن قولك زيد قائم غلبه بكونه فعلا ما مضى لما كان ذلك وضعه والأول

وإن كان المعنى في هذا المثال للاستقبال وذلك غالب له حوله على الشرط وكذلك قولك لم يضرب على القلب فقد ثبت

أن ضارب داخل في حد الاسم وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعارضه ولا يشكل من ذلك عشي وغدا نعم

وبئس وفعل التعجب وهلم فإنها تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال

وهي داخلة في حد الفعل فقد دخل في الحد ما ليس منه والجواب عن هذا أن تجريدها عن معنى الزمان عارض

وأصل وضعها للدلالة على الزمان ولما أضيفت إلى معنى الإشارة وجب قطعها عن الزمان ومثاله إذا قلت

بعت فأصل الإشارة تجرد عن معنى الزمان لغرض ذلك فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلا وإذا ثبت ذلك

في كلامهم وغير هذا الباب ليس مثله فيه ولذلك حكم النحويون فيما أبقين فيه الفعل مثل هذه الأفعال بالفعل

فحكموا أن نعم مفعول بئس وبئس مفعول بئس وهلم مفعول بئس قولك نحت الشيء وخنب الشيء

وخنب إذا صار معجونا كل ذلك ليكون تجريده عن الزمان عارضا فيه فدخل تحت حد الفعل وخرج

عن حد الاسم ولم يمكن ذلك في عشي فحكم بأن الأصل وضعها للزمان ولكنهم التزموا فيها الاستعمال كثيرا

عن معنى الزمان لهذا الغرض فدخل من ذلك أيضا غير داخل في هذا الحد وإن تجردت عن الزمان لغرض

التجرد كما ذكرناه في ضارب في العلتين لأن غرض تجرد الزمان لغرض حصول الزمان قوله ومن خواصه

دخول اللام التي للتعريف نحو الرجل والغلام وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف معناه تخصيص الشيء بالمعنى عليه معينا

عند المخاطب والأفعال لا يقع منكورا ولا معينا فلم يصح تخصيصها بالتعريف إذ لا يقع الأفعال منكورا ولا معينا والأحكام

لا يصح أن تكون إلا لمعرف في المعنى كلم يقل لعدم العلم وإنما أحسن بالجزء من الحد وضع علما للمضاف إليه والأفعال

لا يقع مضافا إليها فلم يصح دخول الحد فيها وإنما لم يقع الأفعال مضافا إليها لأن المضاف إليه والمعنى محكوم

عليه والأفعال لا يقع محكوما عليها ولأن وضع المضاف إليه الأهم تعريف المضاف ووضع الأفعال ولم يقبل الإ

ضافة إليها وإنما اختص الاسم بالتنوين ويعني به تنوين التمكين والتنكير لا تنوين الترنم فإن ذلك لا اختصاص له

بالاسم لأن التمكين لا معنى له في الفعل لأن معناه كون الاسم لم يشبه الفعل فلم يصح وضعه في الفعل والتنوين

فيه تنوين التنكير لأن وضعه على التنكير فلم يحتج إلى تنوين التنكير وإنما اختص الاسم بالإضافة لأنه يعمل التعريف

والافعال لا تمثل التعريف فلم يصح دخول الاضافة فيهما ثم قال وهي معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل قوله المركب تمثيل للمعرب عشرة من نحو قولك قام هؤلاء وان هذا مركب عن معرب فلا بد من الاخبار منه ومن
امثاله قوله الذي لم يشبه مبني الاصل نحو امثال هذه المبنيات وانما كانت مركبة ونعني مبني الاصل الحروف
وفعل الامر والفعل الماضي على ما سياتي وباب البناء ولم يشبه معرب في حد المعرب بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل
كانه لما تصور عظمه لدل على ذلك نحو قولهم اف ت ف وواحد اثنان واسماء الاصوات فانها كلها لم تشبه
مبني الاصل وهي مبنية بانفاق لتبني المبني وقد تكون لا تشبه سبب الاعراب وقد تكون لغرض مانع فتعرض في حد
المعرب لوجود سبب اعراب بقوله المركب ولا يشبه المانع بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل وهذا من تعليل الشارح
بانه الذي يختلف اخره باختلاف العامل فانه وان كان كذلك الا انه خرج الشيء عما هو الزمه التباسا وذلك ان الغرض
من تعريف المعرب لعرف كونه يختلف اخره فلا يلتبس ان يعرف بالشيء الذي لم يعرف معرفته وما هو الا
كمن تعجب الفاعل بانه المرفوع بالفعل فان الغرض من حد الفاعل ان تعرف رفعه ولا يلتبس حده بالرفع ثم قال وكذلك
ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فتقسيم للاختلاف وسياتي بيان مواضع التقدير ومعلوم ان ما سيأتي
لفظي قوله والاعراب ما اختلف اخره به وهذا اولى من حد الاعراب باختلاف الاخر فانه ان عني لفظا
الاخر ما اردناه فهذه العبارة اشد لابهام تلك وان عني عبارة فهو امر لا يتحقق اذ يحتمل ان يقطع ان المتكلم اذا
قال ضربت زيدا وضربت زيدا ومررت بزيد انه لم يختلف اخره لان الاضمار او فتح او كسر لا امر اخر يسمى اختلافا
ثم وان سلمنا ان ثم امرا ان ابدا فلا بد ان تكون ناشئا عن تعدد من الضم والفتح والكسر فاذا اتحد معتد به بطل
تفسيره الى ما شبه اذ لا يتحقق الاختلاف بعد تسليم كونه امرا ان ابدا عن كل واحد من الثلاثة على انفراده وقد يقال
فانه يؤدي الى ان يكون كل اسم اولى تركيبه غير معرب والذي يدل على انه عند المحققين كذلك وان وقع
في بعض عبارات المتاخرين ما يشعر بخلافه انهم متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الرفع والنصب
والجر اسماء للضمة والفتحة والكسرة في قولك هذا زيد وضربت زيدا ومررت بزيد وهذا غير صادق بناء
قوله لدل على المعاني المعتورة عليه تنبيه على علة وضع الاعراب في الاسماء لان الاسماء تطرأ عليها معان مختلفة
بالتركيب فلو غيروا الصيغ ادى الى كثرتها وان يقوم هامش شرح تعسر اضلا ادى الى التباس معانيها وهو الصيغة
على حالها وغيروا اواخرها فحصل لكل صيغة معنى واسقاط اللبس لما حصل من التغيير في اواخرها وهو من
معاني كلام العرب ووضعوا الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة قوله والعامل ما به يقوم
المعنى المقتضي فيه العامل هنا لانه يضمنه قوله وعلم اختلاف اخره باختلاف العامل والعامل هو الذي يقوم به
المعنى المقتضي للاعراب وقد علمنا ان المعنى المقتضي للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة خيفة التباسها
ولا يقوم كل واحد منها الا بامر يقتضيه التركيب فذلك الامر الذي يقال به ذلك المعنى هو الذي يسمى
عاملا ومثاله اذا قلت قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية ولم يقوم الفاعلية في زيد الا بقيام الفعل به
الا انك لو قطعت النظر عنه لم يقوم الفاعلية وقام هو الذي العامل وان وقع اختلاف في العامل في بعض
الصور فليس اختلافا في هذه الفاعلية واما هو اختلاف فيما يتحقق به المعنى المقتضي ثم قال فالمفرد المنصرف
الى اخره لما كان الاعراب امرا يطرأ على الاواخر على ما تقدم وانواعه رفع ونصب وجر وكان الرفع ما هو

متعدد والنصب كذلك والجر كذلك احتيج الى تقسيم الاسماء المعربة وما يستحقه كل واحد منها من الرفع والنصب
والجر فقسمت باعتبار مواقعها ذلك فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في
الجر واراد بالمفرد ما ليس بتثنية ولا جمع واراد بالجمع الجمع المكسر ما ليس بجمع مصحح واراد بالمنصرف ما يقابل غير منصرف
المصروف على ما سياتي بيانه ثم قال جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة ونعني بجمع المؤنث السالم ما الحق الفا وتاء
قوله غير المنصرف بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والجر قوله ابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو
مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو في الرفع والالف في النصب والياء في الجر قوله المثنى وكل مضافا
الى مضمر واسماء بالالف في الرفع والياء في النصب والجر واهمل النحويون ذكر اسماء هذا الموضع وهو وهم لانه لا يصح
دخوله في قوله المثنى اذ ليست مثنى لان المثنى كل اسم كان لمفرد المعنى اخره الف او ياء وليس لمثل ذلك لفرق
انه ليس مثنى وانما اشبه اسم موضع لمفردين بالاضافة ثم قال جمع المذكر السالم والزمه وعشرون واخواته بالواو
في الرفع والياء في النصب والجر واهمل النحويون ذكر اولي في هذا الموضع ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم لانه حقيقة
هذا الجمع يسمى مفردا يكون باخره واوا وياء ونون وليس اولي كذلك وانما هو اسم موضوع بالاضافة لجماعة يبقى
اصحاب وذوو وكذلك اما اسقاط ذو في قولك ذو مال فلدخوله في جمع المذكر السالم لانه يقول في المفرد ذو مال وفي
الجمع ذوو مال واهملوا العشرين واخواتها وتقديره كتقدير اولي ولا يضرهم وضع ثلثة وارتفعه لان الابن
ليس جمعا للثلثة وكذلك البواقي فيدخل تحت لفظ الجمع المذكر السالم اذا لم يرد جمع عشرة وعشرين وهلم الثلث
في ثلثين وانما هو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص لا يتغير وانه ثلثون فانه وان لم يكن جاريا على القياس
فانه مرادف الجمع المذكر السالم فقد ادخل فيه وان كان خارجا عن القياس واما ما اعرب فان يعرب
بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا لعارض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمة فما اعرب بالحركات
وبالواو فيما اعرب بالحروف وكذلك النصب بالاعتبارات الفتحة والالف والجر باعتبار الكسرة والياء فلنطلب لما عدل به
عن ذلك علة فاما المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف فجاريان على القياس المذكور واما جمع المؤنث السالم فانه
جرى على القياس في الرفع والجر ولم يجر على القياس في النصب بل حمل النصب على الجر فعلمنا ان جمع المذكر السالم
حمل فيه النصب على الجر لما سياتي تعليله وهذا الحد يدل ان يحمل لكان يكون للمؤنث على المذكر مزية واما غير
المنصرف فجرى على القياس في الرفع والنصب وخولف فيه في الجر فجر على النصب وعلته انه اشبه الفعل
لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سياتي فسقط عنه الجر الذي لا يدخل له فيما اشبهه به واما اخوك
واخواته والمثنى والمجموع فاعربت بالحروف وخولف بها عن الحركات لانها لما تكررت واواتها اخر وقتل
ان تكون اعرابا فجعل اعرابها بالحروف واما ذكر المثنى والمجموع فواضح واما ذكر اخوك واخواته فلانه
لما كان معناه متوقفا على الاضافة لانها كلها امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
مع كثرة استعماله الكلام واما اخوك واخواته فجرى في اعرابه بالحروف على القياس الواو والرفع والالف النصب
والياء للجر واما المثنى والمجموع فخولف بهما في بعض ذلك فالمثنى خولف به في الرفع والنصب والمجموع خولف به
في النصب خاصة وعلة ذلك انهما لو جريا على القياس لوجب ان يقال في التثنية ضاربان وضاربان
ضاربات ولو فعل ذلك لادى الى اللبس بينهما خصوصا عند الاضافة لانك تقول ضاربا زيد وضاربا

حسنًا فلما أدى إلى اللبس فيهما وضع الألف لهذا اللبس منه وهو النصب الألف في النصب فأسقطت فيهما وحمل النصب
على الجر لمناسبتهما في غير هذا الباب من الإعراب ثم لما كانت الألف أخف الحروف وقد سقطت من النصب
فضل الحمل عليها بدلًا عما هي أخف منه فحملت بدلًا عن الرفع والمثنى لأنه اثنان على الجمع فكان أولى بها من الجمع
وحملت في الرفع دون الجر لأنه قد ثبت حمل النصب على الجر في الباء التي هي كالكسرة فلم يبق إلا التعويض عن
الرفع الذي هو بالواو ولأن الرفع أسبق الإعراب في الواو فكان أولى بهذا الأخف فيسبب بذلك تعليل إعراب
المثنى بالألف في الرفع والياء في النصب والجر وإعراب المجموع بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر وأما كل ما
أعرب بالحروف لكونه واقعًا في المبنى والمعنى وبشرط إضافته إلى مضمر لمناسبة أمر النسبة فيه لفظًا ومعنى
فلما ناسبت أخرى مجراة وأتت أسماء فلما كان معناه معنى المثنى ووضعه ومعه أخرى مجراة ثم قال
التقدير فيما تقدر كفضا وغلامي مطلقًا فإن غضًا قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ولكنه لما كان
آخره ألفًا تقدر فيه الحركات لأن الألف لا تكون إلا ساكنة فوجب إعرابه تقديرًا في جميع وجوهه وأما
بابا غلامي فهو كل اسم كان قبل ياء الإضافة معربًا بالحركات ولكنهم لما أرادوا أن يكون حركة ما قبل ياء المتكلم
كسرة لمناسبتها نقلوا إعرابه إلى الحركات أما في حال الرفع والنصب فلما قدر فيهما الكسرة وأما الجر فلمضارعته
مثله أيضًا إذ الكسرتان لا تجتمعان في آخر واحد وقد زعم بعضهم أن باب غلامي مبني وهو وهم لأن
الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء لدليل غلامك وغلامه ولا وجه لجعله مبنيًا مع ضعف كونه معربًا ثم قال
أو أسبقك كناصر رفعًا وجر الرباب قاضي وهو كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة لو أعرب بالضمة والرفع لفظًا
والكسرة خفيًا لمثل جاري قاضي ومررت بقاضي وذلك مستثقل مذكر بالضرورة بحذف الواو الضمة والكسرة قائمة
بسكون النون والياء يحذف الياء للتقاء الساكنين فإن لم يكن نون بسبب الياء كما هو ساكنة كقولك هذا القاضي
ومررت بالقاضي فإذا أضيف إلى المتكلم أسكن فإن لم يكن نون بسبب الياء كما هو ساكنة كقولك هذا القاضي
الياء خلاف الضمة والكسرة فلذلك أسكن امرأة فاعرب في الرفع والجر تقديرًا وفي النصب لفظًا ثم قال وهو مسلمي
رفعًا وهو كل جمع مذكر سالم أضيف إلى ياء المتكلم فأصله في الرفع مسلمون فاجتمع الواو والياء وسبقت
إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمها في ياء المتكلم فصار مسلمي وعلم أنه عدل عن الواو إلى الياء
علامة الرفع لأجل الاستثقال لما مع الياء كما عدل عن رفع قاضي بالضمة لأجل الاستثقال لها ووجب أن يكون
عليه في حال الرفع بالإعراب تقديرًا وأما في حال النصب والجر فيا الإعراب فيه نائبة عن حالها يقول إن كان
مسلمي ومررت بمسلمي فوجب أن يكون إعرابه لفظًا ضمة لأن لفظ الإعراب في حاله لم يتغير بالإضافة إلا
بالإدغام والإدغام لا يخرج الحرف عن خفته وسكونه ولذلك حكم عليه في حال الرفع بالإعراب البقية يبقى
وفي حال النصب والجر بالإعراب اللفظي فإذا تغير لكما أعرب بعد أن زال الوجهين المانعين من عموم وخصوص
فما سوى ذلك معرب لفظًا وهو معنى قوله واللفظي فيما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديرًا قوله
غير المضمر وما ضم غلامان من تبع أو واحد منها يقوم مقامها وهي النسخ المذكورة في السنن وحكم غير المضمر
أن لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه به لكونه فرعًا من جهتين أن الفعل كله فرع غيره
فالفعل فرع عن المفرد ولغيره والوصف فرع عن الموصوف والتأنيث فرع عن التذكير والتعريف فرع عن

التنكير

التنكير والجمع فرع عن المفرد لأنه لا يعاد جملة في كلامهم والجمع فرع عن الانفراد والتركيب كذلك والألف والتاء
الزائدتان فرع المزيد عليه وزن الفعل فرع على وزن الاسم وإذا ثبت أنها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار
بهما فرعًا من جهتين فشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من جهتين أحدهما أن الاسم مشتق منه وهو غير مشتق وما
كان مشتقًا فهو أصل والثاني أن الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع عن المشتق منه فلما أشبه الفعل فمنع
عما يليق في الفعل وهي الجر والتنوين قوله وهو صرفه للضرورة أو التناسب فأما الضرورة فلأنها تجر ردًا
الشيء إلى أصله وأصل الاسم الصرف والتناسب في قوله تعالى سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا وقوله تعالى قواريرًا قواريرًا سلاسلًا
فلأنه لما انضم إلى الاسم اسمًا منصرفًا خشي أن يرد إلى أصله من إعطاء للتناسب وأما قوله قواريرًا وهو فلأنه رأس
آية وتنوين الآي وأخواتها بالألف فيه تنصرفه لو وقف عليه بالألف فيناسب وتنوين الآي وما يقوله بعضهم من
صرفه مثل ذلك لكونه الأصل إشارة إلى تجويز الأمرين فيه باطل لامتناع جواز مثل قولك جاء إبراهيم وأحمد في
الشعر أجزاء منهم فثبت أن الوجه ما ذكرناه من صرف التناسب قوله وما نقوم مقامها الجمع والمثنى التناسب
يعني المقصورة والممدودة وإنما قام الجمع مقام خلتين لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان وإنما قام كل
واحد من الجمع التناسب مقام خلتين لأن ومهما الاسم لزومًا لا ينفك عنه ثم إن فعل لزومهما كانت ثابتة فما
كانت ثابتة قوله فالعدل أخر وجه إلى الخروج العدل معناه أن يعدل أمر عن صيغته إلى صيغة أخرى وذلك على
ضربين أحدهما أن يعرف بالنظر إليه ونفسه بدليل يدل عليه والآخر أن يكون عن زمنه أو إنما عرف بالنظر إليه لضرورة
كونه وقع عن مصدر وقال أمنه ثلاث وبيان معنى العدل فيه أن معنى ثلث ومثلث في قولك جاء القوم
ثلث وجاء القوم مثلث أي ثلثة ثلاثة فعلية ثلثة هو الأصل وأن بيان أنه هو الأصل أن أسماء العدد المستعملة
في مواضع الشيء وهو أخذها والآخر هو أن معناه المنصرف بقسم من قوله على الصيغة المشتقة هي
منها وأصل ذلك في كلام العرب أن تكرر الاسم المراد نعته الإشارة عليه فيقال جاء القوم رجلًا رجلًا وجاء
رجلين رجلين وجماعة جماعة فلما ورد ثلث عن ثلاثة علم أنه فرع عن مكرر وذلك المكرر إنما هو ثلثة ويقال
آحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه إلى عشرة أولا يقال فيه خلاف أصحهما
أنه لم يسمع قد نص البخاري في صحيحه على ذلك وأما آخر ففيه عدل تحقيق والضمة فلذلك امتنع من الصرف
قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وخفي العدل فيه أنه جمع لأخرى وأخرى تأنيث آخر وآخر أفعل التفضيل وهذا
الباب ما يستعمل إذا قطع عن الإضافة ومن الإلا بالألف واللام كقولك هاتي الأفضل والفضلى والفضل ولو قلت
أفضل وفضلى وفضل لم يجز فإذا استعمل آخر من غير إضافة وغير من فقياسه أن يستعمل بالألف واللام فإذا استعمل
بغير ألف ولام فقد غلب أنه عن صيغته الأصلية لعدم أخذ من هذا الاستقراء المفاهيم وقد أورد الفارسي
اعتراضًا على قول النحويين في ذلك فقال الوضع أن يكون معدولًا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة لأن
كل معدول عن معرفة فإنما يقصد به قصد تلك المعرفة ويجب أن يكون معرفة ولما ثبت كونه نكرة
بالإجماع بطل أن يكون معدولًا عما فيه الألف واللام وجعله قادحًا ولم يذكر له جوابًا والجواب
عن ذلك أنه يصح أن يقال إنه معدول عن الصيغة التي هي صيغة فاسقة ولا يلزم أن يكون معرفة وما
أورده أبو علي من المعدول إذا كان معرفة فقصد إفادة الألف واللام فيها كما ذكره وأمثلة ذلك نبي

والذي يذكرون في معاني هذا الوجه كون المعدول له المركب لأن المعدول له الفاعل والأسماء المعدولة والمركبة في المعدود

عن الإضافة أو من مناسبة الأمر أضيفت إليه
عن هذا الباب أن الصيغة المستعملة
في الجمع المستعملة لها غير الصيغة التي
ومثل الجمع المستعملة لها غير الصيغة
معنى عن وفات تمثيل المستعمل الأخير
لحسنه اعلم

ع ٤ قوله كحمر بو الخ فيه شيء اذ الاوزان به تتبين ذلك العموم مع اهمال

او بقصد كونه علما كما في تحمر ولذلك اعرب ومنع من الصرف واذا كان كذلك فلا يصح ان يكون آخر منصرفا مضى
اللام لانه معرف ولا علما لكونه صفة والصفة بصاد العلمية فيسب له بحيث يكون آخر غير معرف وان
كان مقدرا كما فيه الالف واللام لمطلب تقدير التعريف فيه ويمكن ان يقال ان ما من باب افعل الذي اذا
جرى نكرة غير مصاحب فيه ان يكون مفردا مذكرا مثل فيقال مررت برجل افضل منك وبامرأة افضل منك وبنساء
افضل منك وآخر نكرة غير مصاحب وكان قياسه ان يقال مررت بنساء آخر منك فعدل عن صيغة افعل الى صيغة
فعل وهذا عدل من صيغة الى صيغة بوقوع مفعة اعتراض العلة بين من اصله واما اجتماع بعض العلل
فيه انه جاء جمعا للجمع وجمعا لمؤنث اخمر وما من فعلا افعل ان يجيء على فعل وكان قياس جمعه ان يكون جمعه على
فعل كما من صيغة فعدلت صيغة فعل الى صيغة فعل وقد اعترض العلة بين اصله على ذلك وقال قياس فعلا اما
في الالوان والعيوب المميزة جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع على فعل فاما جمع مذكره بالواو والنون
فليس قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكر هذا الجمع بالواو والنون فليس من باب فعلا افعل المذكور
لانك تقول في مذكره احمرون ولا تقول في مذكر حمر احمرون ودل على انه من غير بابه واذا ثبت انه من غير بابه
لم يكن جمعه مفردا لان جمع اذا لم يثبت العدل الا بناء على انه من باب حمر احمر وقد بطل كونه من باب حمر
احمر هذا معنى اعتراض العلة بين وجعل القائل انه مخطئا واسناد الى انه الاولى ان يقال انه مفرد ولا عن جماعة
لان فعلا الذي لا يصرف قياسه ان يجمع على فعالى وقد قيل فيه فعل فهو عدل مخفف قوله او
بقدر اكمر اما مختار هذا من باب النقد بن لانه لم يكن له قياس يستدل به على عدله ولم لو لم يمنع العرب
صرفه او يحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه الصرف وعلم انه لا منع الا للعلة ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير
العدل فيه لامكانه لانه لو لم يقدر العدل في مثل ذلك لم يكن منه حكم قاعدة معلومة من كلامهم وهذا هو الوجه الذي اوجب تقدير
هذا الباب وتعريفه الصرف في قولك حاف قطام ورأيت قطام ومررت بقطام ووافقوا النحاة في حكم
فوجب الحكم بالعدل في الباب تقديرا اذ لا قياس يؤدي الى ان يكون مفردا لا غير صيغة اخرى الا ما ذكرناه من الحكم بالبناء
ثم قال والوصف شرطه ان يكون في الاصل الجزء شرط الوصفية ان يكون الاسم صفة في الاصل فلو قدر غلبته
في الاسمية وزال الوصفية عنه لم يرض فهذا معنى قوله فلا بد الغلبة وتحقيقه منفهم صرف اسود وارقم
وادهم وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لان اصل صيغها للصفة بدليل استعمالهم اياها صفات فلو قدر
استعمال اسم صفة وليس في الاصل صفة لم تعتبر الوصفية بدليل صرف يشكر وارتبع فانه لصفة
لتسوية وهو على وزن الفعل الا ان وصفيته ليست في الاصل لانها من الاسماء الاعداد وهي لغير الصفة في الاصل واما
ضعف منع اوفى واحد لانه لم تتحقق فيه وصفية اصلية وليس فيه الا وزن الفعل وصفة منع الصرف
لذلك واما صفة الصرف باس من العرب الماء او من قوة الاشتقاق في احد لانه من الورد وهو القوة وهي
الصقر واعمل من الحيلان وهو طائر ذو حيلات واما الفي وكانهم توهموا معنى النسب فظنوا جرى ذلك
في الاصل مجرى الصفات وهذا معنى كلام سيبويه ثم قال الثالث بالتاء شرطه العلمية والذي يدل عليه
من فهم قائمة في مررت بامرأة قائمة ولو لم يكن كذلك لوجب منع الصرف لان فيه التانيث والصفة واما

اسد ظفر

وهو اسم جنس ذو الفقر يجر ولا ينون
النحو وهي اشد النمر الصفة

اشترطت العلمية لان التانيث في غير الاسم كقولك مررت برجل قائم وامرأة قائمة فتحذفها من غير عن الاسم
وتثبت وتبقى الاسم على حاله فاذا انضمت العلمية لم يسقط عن الاسم واغتفر بها عمله لزومها ولم يعتد بها
في غيره والمعنوي كذلك والكلام فيه كالكلام في التانيث بالتاء لانك تقول مررت بامرأة جريح فتصرفه وان كان
فيه تانيث وصفة كما ذكرناه في التاء قوله وشرط تحتم تانيثه يعني تانيث المعنوي لان التانيث بالتاء مع العلمية
متحتم التانيث على كل حال وانما هذا مخصوص بالمعنوي لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه بلا تانيث لان الاوسط فلا يجيء
ذلك فيه واما اشترط في المعنوي احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جرى على التسمية حقيقة
ومنع صرفه للعلة وكان حقيقة فاثبت لحد التسمية فصرف واما من منعه من الصرف فلم ينظر الى حقيقته فاما
اذا تحرك الاوسط فلم يحصل فيه تلك العلة المقابلة وكذلك اذا كان مع القمة وان سكن وسطه
فانها وان لم يكن معه سببا لما استدركه ان القمة لا تكون مع الثلاثي الساكن الاوسط سببا لما توهمه بعضهم
في مقوية التانيث حتى تحتم تانيثه فلا بد من تقويتها امر التانيث مرتين ان تعتبر علة مستقلة في منع الصرف
فهذه تعود صرفه لانه لا يوجد فيه واحد من شروط التحتم وتبقى منع صرفه مجتمعا لانه تانيث بعلة
وهي احد الشروط المعتبرة كل واحد منها في التحتم لانها على البدل وشرط ذلك لانه وان لم يوجد في علته وبقي معه
قمة فانه متحرك الاوسط وجوز منع لانه مع القمة كما ذكرناه في لسه فان سمي به مذكر فشرطه
الزيادة يعني فان سمي بالمؤنث المعنوي لان الكلام فيه فالضمير له واما اشترط في المعنوي الزيادة اذا سمي
به مذكر لان التانيث المعنوي باعتبار مدلوله وقد فات بسمية المذكر به فلم يبق الا اعتبار اللفظ فاعتبر
الزائد على الثلاثة لانه فيه مشابه تاء التانيث فكان فيه تاء وكم يغير ما دون ذلك لغواب المعنى وفوات
ما تكون سببا بالتاء والذي يدل عليه تصغيرهم قدما بقدمة وخفرا بخفرة وفي ذلك على ان الحرف الزائد ناب مناب
التاء فاعتبر الزائد ولم يعتد به في اذا سمي بقوم مقام التاء والمعنى قد زال اعتباره كما تقدم قوله
المعرفة شرطها ان تكون علمية لتبقى المعارف اسماء مبنية كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات فلا
يدخل على هذا الباب واما معرفة باللام او مضافة وتلك وان كانت معرفة فحكمها حكم المصروف على ما سيأتي
وهذا اذا لم تجعل تعريف الاشارة بالضوابط اصلا ولم نعتد به اما اذا اعتد به في مانع الصرف في مثل
مررت بالقوم اجمع وشبهه انضم الى العلمية تعريف التركيب قوله العجمة شرطها علمية والعجمة
وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة والدليل على اشتراط العلمية والعجمة والاصل انك لو شبهت بها
لصرفته واما اشترط تحرك الاوسط لانهم لم يقولوا نوحا ولوطا ولم يوجد في كلامهم الا مصروفا وفيه
العلمية والعجمة فدل ذلك على ان العجمة والاصل لا تؤثر مع سكون الاوسط والعلة في اشتراط العلمية مع
العجمة والاصل انه اذا لك عن علم اعترف عليه احكام كلامهم من الاضافة والالف واللام فصار كانه من
جنسه فضعف اعتبار العجمة فيه بها وما اذا بقي علما واما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة فلما في
مخالفتهما من الخفة التي قابلت علة هي اقوى منها فلذلك قابلتها فلم تكن لها معها اثر ثم قال الجمع شرطه
صيغة منتهى الجموع بعدها كمساجد ومصابيح هذا الجمع هو احد ما يقوم مقام علمين وشبهه انه صيغة
منتهى الجموع بعدها وكانه جمع مرتين اما تحقيقا في كالب فانه جمع اكلب واكلب جمع كلب او تقديرا

سمي به وعند العامة والنحوي

العالم يقال مصروف لشمل
الحرفين لان منهم من
يقول هو مصروف ومنهم من
يقول غير مصروف ولا خلاف
ان حكمه حكم المنصرف

استحسن من
الزيادة

واما كان الملاسة اقوى من
العجمة لانه امر يرجع الى اللفظ
والعجمة امر يرجع الى اللفظ

في نحو أفاعل وشبهه لأنه على ملك الصيغة فاجرى مجراه وهذا أولى من قول الأكثرين لأنه جمع لا نظير له
في الآحاد وإن كان ذلك مقوضا بالفلس وبابه وذلك أكثر من أن يحصى وأفعل جمع لا نظير له في الآحاد فكان
جديرا بأن يمنع من الصرف وأجاب بعضهم عن ذلك بأنه وإن كان أفعل في الواحد بناء الناسب كأحمر
رد بأنه وبناء الناسب لا يعتد بها لأنها زائدة على بنية الكلمة فعدم مجيء أفعل في الواحد وهذا فاسد لأنه أولا
لغة رديئة وثانيا نادر والنادر لا يعتبر اعتبارا يبني عليه كما مر وأيضا في ذلك السياق العامل هو بناء الناسب
في مثل ذلك وإن اعتد بها فإن الإجماع على صرفه وإن لأنه مثل كراهية وطواعية وبناؤه ولم يفارق
هذا الباب الذي هو أولى به لإيثار الناسب والا فقد ورد إذن مثله في الواحد ولا يقال لأنه لا نظير له في
الآحاد وهو الذي سبب له هذا العامل في صرفه وإن به وشبهه فإنه يقول حرج بزيادة الياء إلى بنية الواحد الذي هو
كراهية وطواعية فلذلك صرف فاعتد بناء الناسب في خروج هذه البنية عن صيغة الجمع إلى صيغة الواحد فكيف
يعمل بناء الناسب في باب أفعل عند خروجه له عن صيغة الجمع إلى صيغة الواحد وهذا الاستفهام بين وإذا
قيل صيغة منتهى الجموع كان التعليل فيه وما مر مما علم أوضح من قولنا لا نظير له في الآحاد ولا يدفع
هذا النقض الذي لا جواب عنه وأما قوله فيصرف لأن بناء هذه الصيغة المقدرة أن تكون تقديرها إلا أنها
إذا كانت بالفارسية كراهية وطواعية لفظا ومعنى فكان احتراؤها بحرائها الجديدة وخصائص خلاصة
للجمع عن منصرف لأنه مسلوب عن الجمع ووجه وروده أن يقال خصائص جزء اسم للجمع مفرد فكيف امتنع من الصرف
وهو مفرد ولا يجوز أن يقال لأنه صيغة منتهى الجموع لأن ذلك شرط للمنع المانع فلا يوجد الشرط في الفرد
شيئا فلا بد من تحقيق الحقيقة التي هي سبب والشرط بسببها فلذلك قيل لأنه مسلوب عن الجمع والاسم المسلوب
عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصيغة مما لم يمنع مانع كما مر وهكذا كذلك لو سمي بمساجد لكان مستقيما من الصرف
باعتبار الجمع المشروط بما ذكر فخصائص إذن كمساجد إذا سمي به لأن مساجد في الأصل جمع لمسجد
والخصيص العظم البطن فإذا سمي الصنع بخصائص كان كتسميته برجل بمساجد فكما أن مساجد لا ينصرف
عند ذلك وكذلك خصائص وسر أولى في الاعتراض على هذا الباب لشكل من خصائص جزاء المصرف
ولذلك اضطرب فيه وقال قوم أجنبي حمل على موازنه في الفرس كمساجد وأجزاء تشبيها
به لما لم يكن من جنس كلامهم أشعروا مشابهة فحملوه عليه ويلزم هؤلاء أن يقولوا للجمع وما أشبهه
للجمع وكذلك يقول بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فحملوا سر أولى جمعا
جمعا في التقدير لسر والله ثم إطلاق اسم جمع على هذه الآلة المفردة وهو تقدير اسم الإحاد فإن
تمثل ذلك لم يبق الا الأعلام وجلوا بهما أن مثل هذه الصيغة لا تمنع إلا إذا كان جمعا
وذلك معلوم باستقراء كلامهم وقد ثبت منعها هاهنا فوجب حملها على الجمع تقديرا
وإن كان مخالفا للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة وإذا صرف فلا إشكال
ما ذكرناه لأنا قلنا للجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع وقد فقدها هاهنا كونه جمعا فلا
أثر للشرط عند وجود السبب وأما من قال إنه العلمية كونه لا نظير له في الآحاد فالإشكال
عليه ظاهر وأولم يصرف وقوله جواز رفعا وجرا كما مر لا خلاف بين النحويين في الفرق وإن اختلف

في التقدير والسيبويه وأصحابه يزعمون أنه غير منصرف وأن التنوين فيه تنوين عوض وبعضهم
يزعم أنه منصرف لتقديم الموجب لمنع الصرف ويستدل هؤلاء على هذا بأنه لو كان فيه مانع من الصرف
لم يكن إلا الجمع وشرط الجمع أن يكون بعد ألف حرفان وهما غير وليس بعد الألف هاهنا إلا حرف واحد
فانتفى الشرط المانع فوجب الصرف لذلك وما تأخر صرفه كمرو وسلام وكلام مما وقع بعد الألف فيه حرفان
وأجيب والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والدليل عليه أنه جمع على صيغة منتهى الجموع فوجب الحكم بمنع الصرف فيه
أخذ من الفاعلة المعلومة في باب منع الصرف وما ذكروه من الإعلال وبقاء حرفين وأجيب بعد الفتح حرف مستقيم
فإنا نقطع بأن عمارة المحذوف وفي مثل ذلك والذي يدل عليه امتناع إخراجها إنا نقول هي حوائج كثير الزائد
اعتد إذ الوجود الياء ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب أن نقول هي حوائج وقد دل ذلك على أنه ليس كسلام وإذا
ثبت الاعتداد بها في كثير الزائد وجب الاعتداد بها في منع الصرف لأنه حكم لفظي مثله والثاني إنا متفقون على منع
صرف مثل قولك زيد أشقى وأخرى وما أشبهه وأصله أشقى وأخرى فالمانع منه وزن الفعل والصفة
ووزن الفعل إنما كان باعتبار الصيغة التي هي أفعل التفضيل فحين كتب الياء وأفتح ما قبلها فانقلبت الفا
فبقي أشقى وأخرى فلو صح أن يكون الإعلال مخلا بالوزن لوجب أن لا يعتد بوزن الفعل فيقال هذا أخرى من كذا
بالتنوين لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ولا قائل به فإن قال قائل إن أخرى مثل أفعل بعد الإعلال
لسبق الألف بعد الغين فهو فاسد من جهة أن تنوينها إنما كان بعد الحكم بمنع الصرف الأترى أنك لو صرفته
لزالت كما في حوائج فإن حوائج لو أعللته من غير صرف لبقيت الياء ثابتة ولا وجه لحذفها وإنما
حذفت لتقدير الانصراف عنده فالذي أوجب عنده أن يصرف حوائج إذ بغيره موجود في أخرى وأشقى
ولم يصرف بالاتفاق فإن قيل فما هذا التنوين على مذهب سيبويه قيل هو عنده تنوين عوض قالوا
عن الياء المحذوفة والأولى أن يقال عن الإعلال الياء بالسكون لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين
فكيف يصح أن يكون عوضا عنها ولم يحذف إلا بعد وجوده وإنما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت
حذفه لغيره فوجب أن يقال إنه عوض عن الإعلال لا عن الإعلال لأنه قبل مجيء التنوين فلما جاء
التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وشبهه بطرد هذا
الأصل فإذا سمي امرأة بقاض قال هي قاض وإن كان فيه علتان طرد الأصل في التعويض عن إعلال
الياء ومخالفة في جواز ما تقدم عليهم في مثل قاض إذا سمي امرأة إن تقدير عوضا عن الفعل المانع من الصرف
والتنوين عندهم تنوين صرف وطردوا أصلهم في حذفه فيقولون جاءني قاض مضى بإثبات الياء لأن
التنوين لما زال بامتناع الصرف وحذفت الضمة استثقالا بقيت الياء ساكنة لا موجب لحذفها فإذا
جاؤا إلى النصب اتفق الجميع على قولهم رأيت جواري لفظا وحكما ومن العرب من يقول مررت بجواري
في الخفض وهي قليلة ووجهها أنه قدر من أول الأمر ممنوعا من الصرف والممنوع من
الصرف حركته الفتح في الحكم في النصب وقد تمثل في النصب رأيت جواري
بالاتفاق لخفة الفتحة وكذلك هذا ٥٥٥٥٥

قوله التركيب شرطه العلمية والألف والنون زائدتان اسناداً أحدهما بقوله وإن لا تكونا زائدتين علامة على أن الاسم إذا كان
علماً لأن الإضافة تدخل الصيغ من الصرف وحكم المصروف ولا أثر للمانع معتداً على ما سبق أن استثناء وقوله ولا إسناد
احتراز من مثل بابط شراً لأنه لا يسمى فيه إثران ومنع الصرف فرع الإعراب فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع
ذلك قوله **الألف والنون** إذا كان إنما شرطه العلمية كما مر أو صفة على ما أحرزه وأما اشتراط
العلمية وما فيه الألف والنون إذا كان اسماً لأنه يمنع سببها بالنفي المناسب ألا ترى أنك إذا وزنت عثمان وعمران
الألف والنون مناسبة لألف المناسب من حيث امتناع دخول ياء المناسب عليها كما امتناع دخولها على الألف فلا
يعود العلم بدمانه كما لا يعود في تذكرة سكرى ولولا العلمية لقلت بدمانه فوزنه لكان الألف والنون في الاسم
لا تكون مشبهة لألف المناسب إلا باعتبار العلمية وأما اعتبرتها إذا كانت في الصفة اتفاقاً لأنه أو وجود فعلى على الفرق
الآخر لتخلو أيضاً مشبهة بألف المناسب لأنها إذا كانت لها فعلى لم تكن فيها فعلانة أسفها فعلى وكذلك إذا أسقط
فعلانة فقد انتفاء دخول ياء المناسب لأنه فقد حصل السبب بذلك ومن ثم يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط اختلف
رجحان فيمن رشم أن الشرط انتفاء فعلانة منعه الصرف لدلالته فعلانة ومن رشم أن الشرط وجود فعلى صرفه لأنه
ليس له فعلى والأول الأرجح من وجهين أحدهما أن الألف والنون عندنا كانت مانعة للمناسب دخول ياء المناسب عليها
وإذا كان رجحان لا يدخل علامة ياء المناسب ومنع صرفه بالنفي المناسب ووجود فعلى ليس مقصوداً في نفسه وإنما
المقصود بعض امتناع دخول ياء المناسب عليه فإذا امتنع دخول ياء المناسب عليها بغيره وقد حصل المقصود الثاني
لو وردت أسماء الأمر وقعت أولاً لأنه الأكثر في كلامهم فيسعى أن يحمل على الأكثر الأدرى أن هاب يتأمل أن الأكثر
بالدمانة وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أولى ولم يحتمل في الدمانة لأنه لم يتصرف منه
فعلانة ولم يوجد فعلا وكذلك لم يحتمل في تذكرة أن يكون مصروفاً من الصرف بخلاف بدمانة لأن فعلانة ولو وجد فعلى
قوله **وزن الفعل** شرطه أو يختص بالفعل كشمر وصرف وفعل لمن أنبئه الاسم فإن
في الاسم فلا تكون الا مفعولاً على الفعل كبدر وغيره أو أعجمياً لم يوجد قوله أو تكون زائدة كمرادية عنه فإن الياء هذا
أولى من قول النحويين أو تكون غالباً على الفعل فإنه عند مستنفع لو جمعت أحدهما إلى زيادة إذا لا تعرف تزيد على الاسم
الا بعد الإحاطة بما هو وقع منه في الأسماء والأفعال والباقي ثابت بالفعل فإن أفعل الأسماء أكثر منه في الأفعال
مع ذلك مغتفر في منع الصرف ولو كان اعتبار العلمية في الفعل لمنع أفعل لعلمه في الاسم والدليل على أنه أفعل في
الأسماء الثلاثية ما من فعل لأن في الأول أفعل أسماء أما للتفضيل وأما لغيره وأفعل في الأفعال لا يوجد بكون الأفعال
ما حافه فعل في عين ذلك قلد لا وتقاليد في الفعل ووقوع أفعل في الأسماء من غير فعل كأحمد وأحيد وأفعى وأنيد
وأسماء ذلك ودليل هذا القول أولى وهو مناسب في منع الصرف لسهولة بالفعل لزيادته وهو معنى كلام سيبويه
والذي يحقق ذلك أن فاعلاً في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في نحو خاتم وهو فعل وفاعل في الأفعال أكثر من
نحو كفاتر وخاتم وفاعل في باب المفاعلة وشاعر في غيره ولو سمينا بخاتم لصرفناه في قوله عز قائلاً
احترازاً من مثل تعالى في قولهم جمل تعال فلو لم يحذف منه لوزن بعضاً وإنما كان قوله التاء ما تعاملاً من اعتبار
لأنه بقوله التأخر عن سببه الفعل لأن الأفعال لا تفيد هذه التاء فلما قلت لا تعلمه العقوبة أخرج عن شبهه وهو
معنى كلام الفارسي قوله ومن امتنع أحمر والصرف معها لأنه لم يقل التاء فالنسبة حاصلة فلم والصرف

التأنيث قوله وما فيه علمية موثرة إذا تكرر في أخره قوله موثرة احترازاً من أن تكون لا أثر لها كالتي دخل
شمي مساجد أو غيرها فإنه لا أثر للعلمية لاستعمال التعلم بالجمع فيه وإلى التأنيث وإنما اعتبر كونها موثرة لأنه
إذا تكرر ما هذه صفته لم يزل إلا العلمية وذلك لأن الله لا تزيلها فيبقى الاسم متمسكاً على ما كان عليه فلو لم يكن
منها لكان التعلم بأنه إذا تكرر خطأ لأن تحقق مساجد إذا تكرر لا يتصور لما ذكرناه وإنما الصرف كلما فيه العلمية
موثرة لما سبق أنها من بعض ما تقدم أن العلمية لا تمانع شيئاً من العلل وهي موثرة الأولى فيه شرط فيه الأول
ووزن الفعل فإنهما معاً ولا يشترط فيهما وبيان ذلك أن الوصف لا يمانعه موثر لما بينهما من التضاد
فيسقط والتأنيث إن كان بالألف فلا يمانعه موثر فيسقط وإن كان بغيرها فقد تقدم أنها شرط فيه والعجمة هي
شرط فيها والجمع لا يمانعه موثر فيسقط والتركيب شرطه العلمية والألف والنون إن كانا في اسم فشرطه
العلمية وإن كانا في صفة فلا يمانعه لما بينهما من التضاد فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنهما يمانعهما من
غير شرطه ألا ترى أنك تقول أحمر وأخر وجمع فيه الصرف للعدل والوصف مع العلمية وكذا أحمر
وأنيد وقد دل على أن العلمية ليست شرطاً فيهما لاستعمال الحكم دونها إلا أنهما متضادان أعني العدل
ووزن الفعل المتقدم وبيان التضاد هو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ولا يبقى فيها من أوزان الفعل
فلا يكون إلا مع العلمية إلا أحدهما فإن لم يكن فيه أحدهما فهي لا يستحق أصلاً لأن العلمية تزول بالتنكير وبزوال كون
الباقي بالكون العلمية شرطاً فيهما وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط وإذا تكرر فيه أحدهما بقي على سبب
واحد وهو إما العدل وإما وزن الفعل والعلمية تزول بالتنكير وإن كان معهما آخر تكرر الشرط
فيبقى كل ما فيه علمية موثرة حكمه إذا تكرر أن يصرف في قوله وحالفتهم الأحقف مثل
علماً ثم تنكر العلمية تعود السبب بالتنكير وكل صفة إذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة ثم تنكرت فلا
حقيقة يصرفها بعد التنكير ويطرد ما ذكرناه لأنه إذا تكرر التأنيث العلمية ولم يبق إلا علة سبب واحد وهي
منعه الصرف وتعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف لما تقدم من أن المتحققين الوصف في الأصل وهذا وصف
في الأصل فوجب اعتبارها وإن استعملت في غير ذلك كما تثبت في النون وإن قم وأدهم بالدليل المتقدم وأنت كل ما
تزد علمية باقي حاتم وصار إذا سمي به فإنه قال الوضع اعتبار الصفة الأصلية بقدر ولها بالتسمية
لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلمية والوصفية وهو مصروف بالإجماع وإذا ثبت أن الوصفية الأصلية غير
معتبرة مع الاسمية إجماعاً فيما إذا تكرر ما له تنكير إلا أما التي فيه اعتبار الوصفية فلا وجه لتقديرها
مع الحكم بالصرف إذا ثبت أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في نحو أسود وأرقم وإنما لم يعتبر في باب
حاتم لمانع خاص وهو أن نعلم أن الوصفية باقية في العلمية والمعنى لأن العلمية وضع الشيء لمدلول يعينه لا يتجاوزه
والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً فلذلك يكون الشيء محتملاً غير محصور فامتنع لامتناع اعتبار
المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فلما تكرر المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع وانتفت
علة أخرى وجب منع الصرف لذلك ومن هذا يستبين أولى لما ثبت من اعتبار الوصفية الأصلية
وأن الكيفية معنى ويلزم الاحتراز ما علم أن الفرق لمنع الصرف نحو أسود ومنع صرف ما علم أن الفرق نحو
نحو مررت بنسوة أربع ومنع المانع أعني باب ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة أعني أن يكون
مضافاً نحو بالكسر كما في لكم مررت بالأحمر ومررت بأحمركم والمعرف بالكسر وإما لأنه دخل عليه ما هو من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حواص الاسما بمنزلة العقل ترجع الى اضافة وما لن الجر لم يمنع فيه الاسقاط لدهاب التنوين للتعريف فلما كان
التنوين هو الاصل الدال والاضافة لا للتعريف ان جعلت منع الجر دخل في هذا وكذلك هم الذين وعاني
هو الاسم على غير الفاعل فيه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه لم يدخل فيه نحو زيد فانه ابوه وانه فاعل لانه اسند اليه ما
قام به قوله ما اسند الفعل او شبهه اليه لم يدخل فيه نحو زيد فانه ابوه وانه فاعل لانه اسند اليه ما
الفعل قوله وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام فانه يوهم ان زيدا هو المسند اليه قام فيظن انه
داخل في الحد وليس هو فاعلا وانما هو مبتدأ قوله على جهة قيامه به احترز من مفعول ما لم يسم فاعله
نحو قولك ضرب زيد فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو لم يحترز منه لدخل في الحد وليس هو بفاعل على هذا
الحد هذا الحد والذي يحصل من انواع الفاعل يحترز عنه بهذا القيد الا ترى ان المضمر المقدم هو عند
فاعل زيد احد والفاعل له يحترز واسمه لدخله فيه واخبرت قوله على جهة قيامه به ولم يقل قيامه
ليدخل ما هو قائم به على المقدمة وما هو حاز محله في التعبير والتقدير كالبنت الاضافات فالاول كقولك
غلام زيد وسيهد والثاني كقولك فرس زيد وبعد رسيهد والباقي كله واخبرت بتسميته كان قيامه معنى
محقق يقوم بالفاعل او محتمل يحتمله من نسبه او اضافة واحترز بقوله على جهة قيامه به لذلك قوله والا
ضرب ان يلي فعله لانه اخذ جزئي الجملة معه وما عداهما فصلة وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الاصل الذي
فعله لانه المحتاج اليه والمحتاج اليه اولى بالتقديم من غيره فان قدم عليه المفعول كان في النية مؤخرا لما ذكرنا
قوله ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد يعني من اجل ان اصل الفاعل التقديم على عنده جاز
المسئلة الاولى وامتنع الثانية وبيانه انك اذا قلت ضرب غلامه زيد فلا بد من تقديم مرجع الضمير عليه
لفظا او معنى وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه مقدم من حيث المعنى لم يجز ولكنه لما كان فاعلا
والفاعل رتبته التقديم جاز هذه المسئلة لانه في حكم قولك ضرب زيد غلامه وامتنعت الاولى وهي
قولك ضرب غلامه زيد لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم واما
واما المعنى فلانه راجع الى المفعول ورتبته التأخير فرجع الضمير الى عين متأخر فامتنعت المسئلة لذلك قوله
واذا التبس الاعراب لفظا فيهما والقرينة الى احدهما سائغ لما تعرض فيوجب تقديم الفاعل فيه الذي هو الاصل
ان كان جائزا اما جوازه فيه ان يعني الاعراب الفاعل والمفعول جميعا والقرينة كقولك ضرب موسى عيسى
لانه لو لم يقدم الفاعل هاهنا لادى الى اللبس فالزم التقديم لذلك بخلاف قولك اكل موسى الكمثرى
الذي فيهما الاعراب فجاز فيه التقديم لما يؤمن من القرينة الدافعة للبس اذ لا يشك ان موسى اكل والكمثرى
ما كول وهما ان يقع الفاعل مصدرا مضافا فانه يجب تقديمه على المفعول كقولك عجبت من ضرب
لانه كالمتمم لاجزائه لانه لي وضعه مضمرا فلو لم اخر لوجب كون مضمرا وذلك غاية شائع وهما ان يقع
مفعوله بعد الا او معناها مثال الاول ما ضرب زيد الا عمرا والثاني انما ضرب زيد عمرا لان ما بعد الا المقرونة
هو المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي فلو لم الا ترى انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد اثبتت
من وقع عليه ضرب زيد واسمه عمرا لا غير فلو هنا تقديم ونوجز فقولك ما ضرب عمرا الا زيد
المعنى وكذلك اذا قلت انما ضرب عمرا زيد لان معنى ما ضرب تنفي ثانيا ومثل ذلك ما هو الواقع بعد الا لتحصيل
الغرض المقصود فوجب فيه ما وجب في المذكورة الا قوله واذا التبس ضمير مفعول بمبين لما يعرض فيه

تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الاصل فمنها ان يضاف الى الفاعل ضمير المفعول كقولك ضرب زيدا
شبهه لانه ان لم يتقدم المفعول ها هنا رجع الضمير الى غير مذكور لا لفظا ولا معنى فرجع من ضرب علامة
زيدا ويجب ان ذلك ممتنع فوجب التأخير لما ذكرناه ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
ضمير متصل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وشبهه لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون متصلا وقد بينا ان ذلك
في مثل ذلك الاتصال فامتنع تأخيره لذلك ومنها ان يقع الفاعل بعد الا كقولك ما ضرب عمرا الا زيد لان الغرض
هاهنا نفي جنس الفاعل واثباته لزيد خاصة بعكس ما ذكرناه من تقديم تأخير المفعول بعد الا فلو ذهبت
المفعول لا يعكس المعنى الا ترى انك اذا قلت ما ضرب زيد عمرا الا زيد فلو قدرت صاحبا لعمرو عمرا زيد
لم يصدق الكلام الذي قلت ولو قدرت مفعولا لا اخر غير عمرو لم يحل به واذا قلت ما ضربت زيدا الا عمرا فلو قدرت
مفعولا اخر غير عمرو لم يصدق الكلام ولو قدرت فاعلا اخر غير زيد لم يحل به وقد بان ان كل واحد
من المثلين عكس الاخرى والمعنى فوجب الدوام ما ذكرنا في كل واحد منهما قوله وقد يحذف الفعل جوازا
وذلك عند قيام القرائن حالية كانت او مقالية كقولك زيد لمن يقول من قام فزيد فاعل لفعل مقدر دل عليه
قول السائل من قام ولولا ذلك لم يسغ حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم يفهم ذلك بسيا ومنه
قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال وقرأ ابن عامر وابو بكر بفتح الباء وذلك ان قوله رجال
يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح لا فاعلا ولا مفعولا لما لم يسم فاعله اما الاول فلبناء يسبح البناء الذي يجب
حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يؤدي الى ان يكون الرجال هم المسبحون والذي يوجب
بالعظيم فوجب ان يفتح فاعلا حذف فعله لتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى لانه اذا قال يسبح فقد علم
ان ثم فاعلا ولكنه لم يذكره كأنه سئل سائل عنه فقال من يسبح فقيل رجال اي يسبحه رجال فرجال
فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم وكذلك قول الشاعر لبك يزيد ضارع خصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح لانه لما قيل لبك يزيد علم ان ثم من يكنى عليه وكانه قيل من يكنى عليه فقيل ضارع لخصومة
فهو على ما ذكرناه في الاية وقد جوز في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره وهو كل من يتبع وقع بعد
محل الفعل المحذوف وفعل اوما تأتيهم من اية مفسر للفعل المحذوف وانما التزموا حذفه كراهية
ان يجمعوا بين المفسر والمفسر لانهم لم يأتوا بالثاني الا مفسرا للاول فلو ذكروا الاول معه لوقع ذكر الثاني
ضائعا كقولك ان زيدا قام فقد قلت ان قام فقد قلت ان قام زيد قام فمن لم يجز لما ذكرناه ومنها ما يسد مسد ذلك
الفعل المفسر ان المفتوحة الواقعة بعد لو كقولك لو انك جيئني لاكرمتك والتقدير لو ثبت
جيئني ولكنهم حذفوه لما ذكرناه لان المفتوحة تدل على الثبوت وكانت كالمفسر فاجتزئ بها
لذلك ولذلك لو قلت هذا لو انك جيئني لجئتك لو محبتك لجئتك لم يجز لفوات لفظ ان المفسر في المعنى
للفعل المحذوف وفي قوله وقد يحذفان جميعا يعني الفعل والفاعل وذلك ايضا عند حصول القرينة كما اذا
قيل اقام زيد وهل نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم لم تكن نعم مفيدة شيئا لانه حرف فلا يفيد
الا مع جملة فعلية او اسمية فوجب تقدير الجملة وقدر فعلية ليكون موافقة لقرينتها وهو اولى
من تقدير الاسمية لما بين من المخالفة بينها وبين قرينتها واما مثل قولهم الا خطيئة فلا البتة مرفوعا

حمسة فلما ادى الى اللبس فيهما وقص الالف ان ما جاء اللبس منه وهو النصب الالف في النصب فاسقطت منها وعلى النصب
في الجر لما ثبت لهما في شرح هذا الباب من كلامه ثم لما كانت الالف احد الحروف وقد سقطت من النصب
فصار الى جعلها بدلا غاما في احد صيغه فجعلت بدلا عن الرفع والمثنى لانه التاسع على الجمع فكان اولى بها من الجمع
وحصلت في الرفع دون الجر لانه قد يسبق حمل النصب على الجر والياء التي هي كالكسرة فلم يبق الا التعويض عن
الرفع الذي هو بالواو ولان الرفع اسبق الاعراب واقواه فكان اولى بهذه الاحرف فبسبب ذلك تعلل اعراب
المثنى بالالف في الرفع والياء في النصب والجر واعراب المجموع بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر واما كلا فانما
اعرب بالحروف لكونه دائرا في المعنى وبسبب اضافته الى مضمر لساكنا مرا السيد وحماقه ليظا ومعنى
فلما لا كيف اجرى مجراه وامّا الباب فلما كان مغناه معنى المثنى ووصفه وصفه اجرى مجراه ثم قال
التقدير فيما تقدير كفضا وعلاي مطلقا فان غمضا فاسه ان يعرب بالحركات لانه اسم مفرد ولكنه لما كان
اخره الفا تقدير قبوله الحركات لان الالف لا يكون الا ساكنة فوجب اعرابه بتقدير الحركة وهو هه ولما
باب غلامي فهو كل اسم كان قبل ياء الاضافة مفتوحا بالحركات ولكنهم لما اردوا ان يكون حركته ما قبل الياء
كسرة لمناسبتها تقدير اعرابه بالحركات اما في حال الرفع والنصب فلما صادفها للكسرة واما الجر فلما
مثله ايضا اذ الكسرتان لا تجتمعان في حرف واحد وقد زعم بعضهم ان باب غلامي مبني وهو وهم لان
الاضافة الى المضمر لا توجب بناء لذلك غلامك وغلامه ولا وجه لجعله مبنيا مع ضعفه كونه معربا ثم قال
او اشبهك كقاض رفعا وجر الرباب قاض وهو كل ما كان اخره ياء قبلها كسرة لو اعرب بالضمة والرفع لبطلت
والكسرة حفظا العدل حاق قاضي ومرزبان قاضي وذلك منصوب قاضيك بالجر وفي جر هو الضمة والكسرة قاضي
ساكنان التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فان لم يكن تنوين بسبب الياء كان ساكنة كذلك هذا
ومرزبان القاضي فاذا اضيف الى النصب اعني به الفتحة على الياء لفظا كقولك رايت قاضيك الفتحة على
الياء بخلاف الضمة والكسرة فلذلك اقسم امرؤ فاعرب في الرفع والجر تقديرا وفي النصب لفظا ثم قال وهو مسلمي
رفعا وهو كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم فاصله في الرفع مسلمي فاجتمع الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في ياء المتكلم فصار مسلمي فعلم انه عدل عن الواو التي هي
علامة الرفع لاجل الاستثقال لما مع الياء كما عدل عن رفع قاضي بالضمة لاجل الاستثقال لما وجب ان يكون
عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا واما في حال النصب والجر فيا الاعراب ثابتة على حالها نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي فوجب الحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا
بالادغام والادغام لا يمنع الحروف عن تحركه وسكونه فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالاعراب التقديري
وفي حال النصب والجر بالاعراب اللفظي فاذا تقرر لك ما اعرب تقديرا على الوجهين المذكورين عموم وخصوص
فما سوى ذلك معرب لفظا وهو معنى قوله واللفظي فيما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديرا قوله
غير المضمر ما فيه غلامان من نحو او واحد منها يقوم مقامهما وفي النسخ المذكورة والبشر وغيرهم
ان لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه به لكونه فرعا من جهتين لان الفعل كلها فروع
فالتذكير فرع عن التعريف والتعريف فرع عن التنكير والوصف فرع عن الموصوف والتانيث فرع عن

التذكير والعمدة فرع عن الفرعية لا يفيد دخلية في كلامهم والجمع فرع عن الانفراد والتركيب كذلك والالف والنون
الزائدتان فرع المزيد عليه وورث الفعل فرع على ورث الاسم واذا اسند اليها فروع وحصلت في الاسم اثنان منها صار
بها فرعا من جهتين وشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من جهتين احداهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن وما
كان مستغنيا فهو اصل والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل فصح
عمالين في الفعل وفي الجر والتنوين قوله وهو صرفه للضرورة او التناسب فاما الضرورة فلانها جرت
الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف والتناسب في قوله نعلم سلاسلا واغلالا وشعرا وقوله يعلى فوات ترا فاما سلاسلا
فلانه لما انضم الى الاسم اسما منصرفه خشي ان يرد بها الى اصله مراعاة للتناسب واما قوله فوارسا وحوه فلانه راس
ابو وزن الاي واخواتها بالالف فحسن صرفه ليوقف عليه بالالف فيناسب وزن الاي وما قوله بعضهم من
صرف مثل ذلك لكونه الاصل اشارة الى تجويز الامرين فيه باطل لامتناع جواز مثل قولك جاء ابرهيم واحمد في
الشعر اجتماعا منهم فثبت ان الوجه ما ذكرناه من صرف التناسب قوله وما لهم مقامهما الجمع والفا التانيث
يعني المقصورة والممدودة وانما قام الجمع مقام علتين لانه ضيغه منتهى الجموع فكانه جمعان وانما قامت كل
واحدة من الفا التانيث مقام علتين لزومها الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال فجعل لزومهما كتانيث تاء فكانه
كانه تانيثان قوله فالعدل اخر وجه الى اخره العدل مغناه ان يعدل اسم عن صيغة الى صيغة اخرى وذلك على
ضربين احدهما ان يبقى بالنظر اليه في نفسه بدليل دلك عليه والاخر ان يكون غير مبقى وانما يرجع اليه لضرورة
كونه وقع غير منصرف والاول منه ثلاث وبيان جمع العدل فيه ان مغنى ثلث ومثلث في قولك جاء القوم
ثلث وجاء القوم مثلث اي ثلثة ثلاثة فمثلثة ثلثة هو الاصل والى بيان انه هو الاصل ان اسماء العدد المستعملة
في من واحد الى عشرة وهو احدها والاخر هو ان معناه الغير في تقسيم من قوله عدل عن الصيغة المشتقة هي
منها واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر الاسم المراد تقسيمه الاشارة عليه فيقال جاء القوم رجلا رجلا وجاء
رجلين رجلين وجماعة جماعة فلما ورد ثلث عدل عن تكريره علم انه فرع عن مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثة ويقال
احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه الى عشرة او لا يقال فيه خلاف الصحيح
انه لم يسمع قد نص البخاري في صحيحه على ذلك واما اخر فهو عدل عن اخرى والضمة فلذلك امتنع من الصرف
قال الله تعالى فعدة من ايام اخر وتحقيق العدل فيه انه جمع لاخرى واخرى تانيث اخر واخر افعل التفضيل وهذا
الباب قياسه الاستعمال اذا قطع عن الاضافة ومن الالف واللام كقولك جاء الافضل والفضلى والفضل ولو قلت
افضل وفضلى وفضل لم يجز فاذا استعمل اخر من غير اضافة وغير من قياسه ان يستعمل بالالف واللام فاذا استعمل
بغير الالف واللام فقد عدل به عن صيغته الاصلية لتحقيقا اخذا من هذا الاستعمال المقلوب وقد ورد القرآن بني
اعتراضا على قول النحويين في ذلك فقال الوضع ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام لو لم يكن معرفة لان
كل معدول عن معرفة فانما يعدل به قصد تلك المعرفة فيجب ان يكون معرفة كما ثبت كونه نكرة
بالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام وجعله قاعدة ولم يذكر له جوابا **والجواب**
عن ذلك انه يصح ان يقال انه معدول عن الصيغة التي هي صفة وهي فاسقة ولا يلزم ان يكون معرفة وما
ابو ذكره ابو علي من المعدول لا ان كان معرفة فقصد ان ادخل الالف واللام فيها كما الله واميز ولذلك بني

اوبعضه كونه علما كما وتحرز لذلك اعرب ومنع من الصرف واذا كان كذلك فلا يصح ان تكون اخر متصرفا مضى
اللام لانه معرب ولا علما لكونه صفة والصفة نصا ذا العلمية فيبين انه يجب ان تكون اخر غير معرفة وان
كان مقدرا كما فيه الالف واللام لمطلب تقدير التعريف فيه ويمكن ان يقال ان قياس باب افعل التفضيل اذا
جرى نكرة غير مصاحبة لمن ان يكون مفردا مذكرا نحو زيد افضل من عمرو وبامرأة افضل منك وبنساء
افضل منك واخر نكرة غير مصاحبة لمن فقياسه ان يقال مررت برجال اخر منك فعدل عن صيغة افعل الى صيغة
فعل وهذا عدل مخصوص من صيغة الى صيغة بوقع مغة اعتراض العلة بنى من اصله واما جمع فمخصوص الفعل
فيه انه جاء جمعا للجمع وجمعا لمؤنث اجمع وقياس فعلا افعل ان يجيء على فعل وكان قياس جمعه ان يكون جمعا
فعدل عن صيغة فعدلت صيغة فعل الى صيغة فعل وقد اعترض العلة بنى ايضا على ذلك وقال قياس فعلا
والالوان والعيوب المبينة جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع على فعل واما ما جمع مذكره بالواو والنون
فلت قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكر هذا الفعل بالواو والنون فلم يبق من باب فعلا افعل الذي كونه
لك نقول في مذكره احمر وعوراء لا نقول في مذكر حمر احمرون وقد يدل على انه من غير بابه واذا ثبت انه من غير بابه
لم يكن جمعه مقدرا لان جمع اذا لم يثبت العدل الا بناء على انه من باب حمر احمر وقد بطل كونه من باب حمر
احمر هذا معنى اعتراض العلة بنى وحمل العلة بانه مخطئ واسناد الى ابا الاصل ان يقال انه معدول عن جمع
لان فعلا الذي لبس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى وقد قيل فيه فعل وهو عدل مخصوص قوله او
تقدير اكسر اما حمل هذا من باب التقدير لانه لبس له قياس يتدبر له على غيره ولم لو لم يمنع العرف
صرفه لحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه الصرف وعلم انه لا منع الا العلمية ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير
العدل فيه لامكانه لانه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم وهذا هو الوجه الذي اوجب التقدير
ولذلك لم يقدر عدل في مثل ادد علما لما ورد في كلامهم منصرفا قوله وباب قطام وتهم لان تهما نعوت
هذا الباب وتعريفه الصرف فيه ولو لم جاء قطام قطام ومررت بقطام ومررت بقطام ووافقوا التجاريين في
وجب الحكم بالعدل في الباب فقد ترا اذا لا ما سوى الى ان يكون مقدرا لا عن صيغة اخرى الا ما ذكرناه من الحكم بالبناء
ثم قال والوصف شرطه ان يكون في الاصل الحرم شرط الوصفية ان يكون الاسم صفة في الاصل فلو قدر علمه
في الاسمية وزال الوصفية عنه لم يضر فهذا معنى قوله فلا يضر العلمية وتحقيقه منعهم صرف اسود وارقم
وادهم وان خرجت عن الوصفية بالعلمية لان اصل وضعها للصفة بدليل استعمالهم اياها صفات فلو قدر
استعمال اسم صفة وليس في الاصل صفة لم تعتبر الوصفية بدليل صرفهم مررت بنسوة ارابع فانه لصفة
لنسوة وهو على وزن الفعلى الا ان وضعه ليست في الاصل لا يقال من الاسماء الا الاعداد وهي لغير الصفة في الاصل واما
ضعف سبع افعى واحدل لانه لم تتحقق فيه وصفية اصلية ولم فيه الا وزن الفعل وضعف منع الصرف
لذلك واما صفة الصرف باشتمال من الصرف لما ترا او من قوة الاشتقاق في احد لانه من الحدل وهو الفتل
الصفة واحمل من الحدلان وهو طائر وحدلان واما افعى وكانهم فهو اسم معنى الحية وقطوا احدى ذلك
في الاصل بمعنى الضعفاء وهذا معنى كلام سيبويه ثم قال التانيث بالتاء شرطه العلمية والذي يدل عليه
من فهم فاطمة في مررت بامرأة قائمة ولو لم يكن كذلك لوجب منع الصرف لان فيه التانيث والصفة والعلة

في نحو افاضل وسهم لانه عامل الصيغة فاجرى مجراه وهذا اولى من قول الاكثرين لانه جمع لا نظير له
في الآحاد وما ذكر من ذلك مقوض بافلس وبابه وذلك اكثر من تخصيص افعل جمع لا نظير له في الآحاد فكان
حديثا ان يمنع من الصرف واجاب بعضهم عن ذلك بانه قد ما افعل في الواحد بنا النابت كاملة في لغة
ردية وبنا النابت لا يعتد بها لابهام ارادة تخصيص الكلمة فعدم مجيء افعل في الواحد وهذا فاسد لانه اذا كان
لغة ردية وبنا نادرة والنادر لا يعتد به كما لو شرا ولك في ذلك السالم العامل هو به وبنا النابت
في مثل ذلك واعتد بها فان الاجماع عاصر فيزان به لانه مثل كراهية وطواعية وبابه ولمن يفارق
هذا الباب الذي يقول بها لاستناد النابت والاقتدار بادات مثله في الواحد ولا يقع ان يقال لانه لا نظير له في
الآحاد وهو الذي حسب له هذا العامل في صرفه ان به وسهم فانه يقول خرج بزيادة النار الى زنة الواحد الذي هو
كراهية وطواعية فلذلك صرف فاعتد بنا النابت في خروج هذه السبعة عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد
لحقل بالنابت في باب افعل عبر بخروجه له عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد وهما هذا الاسافتين واذا
قيل صيغة منتهى الجموع كان المعلل فيه في مقام مقام علة او صح من قولنا لا نظير له في الآحاد ولدفع
هذا النقض الذي لا دافع عنه واما قوله فيصرف لان شرط هذه الصيغة المعتبرة ان تكون بغير هاء لانها
اذا كانت بالهاء شابهت كراهية وطواعية لفظا ومعنى فكان احترازها هجزا الحديث وتخصيصا جزئيا
للصيغ عن منصرف لانه معدول عن الجمع ووجه ورود ان يقال خصاجز اسم للصيغ المفرد فكيف امتنع من الصرف
وهو مفرد ولا يجوز ان يقال لانه صيغة منتهى الجموع لان ذلك شرط للجمع المانع ولا يوجد الشرط عند الفرد
شيئا فلا بد من تحصيل الصيغة التي هي شبه والشرط جميعا فلذلك قيل لانه معدول عن الجمع والاسماء المعدولة
عن الجمع كالاسماء المعدولة عن الصيغة ما لم يمنع مانع كما تم وكذلك لو سمي بمساجد لكان منصرفا من الصرف
باعتبار الجمع المشروط بما ذكر فخصاجز اذن كمساجد اذا سمي به لان خصاجز في الاصل جمع لخصجز
والخصجز العظم البطن فاذا سمي الصيغ بخصاجز كان كتسميته برجل بمساجد فكما ان مساجد لا ينصرف
عند ذلك وكذلك خصاجز وسنزاول في الاعتراض على هذا الباب اشكالا من خصاجز اذا لم ينصرف
ولذلك اضطرب فيه وقال فيه انه حمل على موازنه في العربية كمصابيح واحزاي محزاة تشبيها
به لما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهة فجاوزه علمه ويلزم هكذا ان يقولوا الجمع وما اشبهه
الجمع وكذلك يقول بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فيعتلون سنزاول حمعا
حمعا في التقدير لسنزاوله ثم اطلق اسم جمع على هذه الآلة المفردة وهو يقتضي اسماء الاجناس فان
مثل ذلك لم يسمع الا في الاعلام وجوابهم ان مثل هذه الصيغة لا تمنع الا اذا كان جمعا
وذلك مقلوب باستعمال كلامهم وقد ثبت منعها هاهنا فوجب حملها في الجمع تقديرا
وان كان مخالفا للقياس من اغاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة واذا صرف فلا اشكال
ما ذكرناه لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع وقد وقعت هاهنا كونه جمعا فلا
اثر للشرط عند وجود السبب واما من قال انه العلة كونه لا نظير له في الآحاد فالاشكال
عليه ضرورا ولم يصرف وقوله جوازا رفعا وجرا كما في الاحلاف لا خلاف بين النحويين في اللفظ وان اختلف

في التقدير فالمشهور واصحابه يزعمون انه غير منصرف وان التنوين فيه تنوين عوض وبعضهم
يزعم انه منصرف لتقديم الموجب لمنع الصرف ويستدل هؤلاء على هذا بانه لو كان فيه مانع من الصرف
لم يكن الا الجمع وشرط الجمع ان تكون بعد الالف حرفان وصاعدا وليست بعد الالف هاهنا الا حرف واحد
فانتفى الشرط المانع فوجب الصرف لذلك وضارة صرفه كصرف سلام وكلام مما وقع بعد الالف فيه حرفان
واخذ والصحيح ما ذهب اليه سيبويه والدليل عليه انه جمع على صيغة منتهى الجموع فوجب الحكم بمنع الصرف فيه والا
اخرجت القاعدة المقاومة في باب منع الصرف وما ذكروه من الاغلال وبقاء حرفين واخذ بعد الالف غير مستنفيم
فانا نقطع باعتبار المتحد وفي مثل ذلك والذي يدل على ما امتزان اخذها انا نقول هذه هو ان يكون التراو
اعتد اذا بوجود الباء ولو كانت التاء في حكم العدم لوجب ان نقول هذه هو ان وقد دل ذلك على انه لمن كسر لام و
بنت الاعتداد بها وكسر التراو وجب الاعتداد بها في منع الصرف ولانه حكم لفظي مثله والتاء وانما متفقون على منع
صرف مثل قولك زيد اشقى واخرى وما اشبهه واصله اشقي واخرى فالمانع منه وزن الفعل والصفة
ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي افعل التفضيل فيجب قلب الياء الفا فيقال اشقى واخرى
فيبقى اشقى واخرى فلو صح ان تكون الاغلال مخلا بالوزن لوجب ان لا يعتد بوزن الفعل فيقال اخرى من كذا
بالتنوين لانه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ولا قائل به فان قال قائل ان اخرى مثل افعل بعد الالف
لوقوف الالف بعد الفاء فهو فاسد من وجهين ان ثبوتها انما كان بعد الحكم بمنع الصرف الا ترى انك لو صرفته
لم تثبت كما في حوار فان جواز لو اغلقته من غير صرف لقلب السابق تاء ثانية ولا وجه لحذفها وانما
حذفت لتقدير الانصراف عنده والذي اوجب عنده ان نصرف جواز هو بغيره موجود في اخرى واشقى
ولم ينصرف بالاتفاق فان قيل فما هذا التنوين على مذهب سيبويه قيل هو عنده تنوين عوض قالوا
عن الياء المحذوفة والاولى ان يقال عن الاغلال بالسكون لان حذف الياء انما كان لسبب وجود التنوين
فكيف يصح ان يكون عوضا عنها ولم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت
حذفه لغيره فوجب ان يقال انه عوض عن الاغلال لين الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين فلما جاء
التنوين بعد ثبوت الاغلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وشبهه بطرد هذا
الاصل فاذا سمي امرأة بقاض قال هذه قاضٍ وان كان فيه غلبتان طرد الاصل في الحذف عن اغلال
الياء ومخالفة في جواز لما تقدم عليهم في مثل قاض اسما للامرأة ان يقدروه عوضا عن القلب الحاصل من الحرف
والتنوين عندهم تنوين صرف وطرد واصلهم في حذفه فيقولون جاءني قاضٍ فيحذفون ياء الياء لتنوين
لمان الى باعتبار الصرف وحذفت الضمة استثقالا بعد الياء الساكنة لا موجب لحذفها فاذا
جاؤا الى النصب اتفق للجميع في قولهم رأيت جواري لفظا وحكما ومن العرب من يقول رأيت جواري
في الخفض وهي قليلة ووجهها انه قدر من اول الامر ممنوعا من الصرف وامتنع من الصرف
الصرف حركته الفتح في الجر كما في النصب وقد قيل في النصب رأيت جواري
بالاتفاق لخفة الفتحة وكذلك هذا ٥٥٥٥٥

قوله التركيب شرطه العلمية والألف والنون زائدتان واسناد أحدهما بقوله زائدتان لا يكون بإضافة مبتدأ إلى خبره إذا كان
علما لأن الإضافة تدخل الصيغ من الفعل وحكم المضاف ولا أثر للمانع معها على ما سنبين إن شاء الله وقوله ولا إسناد
احتراز من مثل بابط شرا لأنه لا يسمى فيه إتراف ومنع الصرف فرع الإعراب فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع
ذلك قوله **الألف والنون** إذا كان اسما شرطه العلمية كعمران أو صفة فإلى آخره وإنما اشترط في
العلمية وفيما قبله الألف والنون إذا كان اسما لأنه يقوى شبهها بالألف التأنيث ألا ترى أنك إذا أردت تأنيث علمان
الألف والنون مساويه لألف التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها على الألف فلا
يقول في تأنيث العلم بدمانة كما لا يقول في تأنيث حمراء ولولا العلمية لقلت بدمانة فقد ظهر لك أن الألف والنون في الأسماء
لا تكون مشبهة لألف التأنيث إلا عند العلمية وإنما اعتبر فيهما إذا كانت في الصفة أن تكون فعلان أو وجد فعلى على الفرق
الآخر ليتم الشبه أيضا بألف التأنيث لأنها إذا كانت لها فعلى لم تقل فيها فعلانة لأنه استغنى بفعلى وكذلك إذا أنث
فعلانة دون انتفاء دخول تاء التأنيث عليه فقد حصل الشبه بذلك ومن نص ومن أجل الاختلاف في الشرط اختلف في
ترجمان فمن رجح أن الشرط انتفاء فعلانة منعه الصرف إذا لم يكن له فعلانة ومن رجح أن الشرط وجود فعلى صرفه لأنه
ليس له فعلى والأول الأرجح من وجهين أحدهما أن الألف والنون عندنا كانت مانعة للإسناد دخول تاء التأنيث عليها
وإذا كان كذلك لا يدخل عليه تاء التأنيث فيستحق شبهه بألف التأنيث ووجود فعلى ليس مقصودا في نفسه وإنما
المقصود بحكمه امتناع دخول تاء التأنيث عليها فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره فقد حصل المقصود الثاني
لو ورد استواء الأمرين فقد أولى لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ألا ترى أن باب سكران أكثر
من باب ماء وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أولى ولم يحمل في بدمان لأنه لم يسمع منه
فعلانة ولم يوجد فعلى وكذلك لم يحمل في سكران في أنه ممتنع من الصرف بخلاف بدمان لامتناع فعلانة ولوجود فعلى
قوله **وزن الفعل** شرطه أن يختص بالفعل كشمر وصرف وفعل ليس من أبنية الأسماء فإذا
في الاسم فلا يكون الاسم مأخوذا عن الفعل كيشكر وغيره أو يكون أصله أو يكون أول زيادته كزيادته غير قابل للتاء هذا
أولى من قول النحويين أو يكون غالبا في الفعل فإنه عند مستقبلهم لوجهين أحدهما أنه يرد إلى جهالة إذ لا تعرف كثرته على الاسم
إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال والثاني باطل بأفعل فإن أفعل في الأسماء أكثر منه في الأفعال وهو
مع ذلك مغتفر في منع الصرف ولو كان اعتبار الغلبة في الفعل لمنع أفعل الغلبة في الاسم والدليل على أن أفعل في
الأسماء أكثر أنه ما من فعل إلا وله أفعل اسما إما للتفضيل وإما لغيره وأفعل في الأفعال لا يوجد إلا في
ما حكاه سيبويه في قولهم أكرم وأعطى وقد أنكره في الفعل وقع أفعل في الأسماء من غير فعل كأحمد وأحمر وأفعى وأنت
وأسماء ذلك ومن أبى هذا القول أولى وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل لزيادته وهو معنى كلام سيبويه
والذي يحصل من ذلك أن فاعلا في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في نحو خاتم وهو قليل وفاعل في الأفعال أكثر من
قاضي كقاضي وخاتم وقال في باب الفاعلة وشاذ في غيره ولو سميت بخاتم لصرفته وقوله عند قابل التاء
احتراز من مثل تغلب في قولهم جمل تغلب فلو لم يحترز منه لورد نقضا وأما كان قوله التاء ما نقاس اعتباره
لأنه بقوله التأخر عن سببه الفعل لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء فلا يدخل ما لا يقبله الفعل خرج عن شبهه وهو
معنى كلام العارسي قوله ومن أسماء أحمر والصرف معا لأنه لم يقل التاء فالسبب حاصل فالصرف

التأنيث قوله وما فيه علمية مؤثرة إذا كسر إلى آخره قوله مؤثرة احترازا من أن تكون لا أثر لها كرجل
سمي بمساجد أو خمر فإنه لا أثر للعلمية لاستعمال الجمع بالجمعية والألف التأنيث وإنما اعتبر كونها مؤثرة لأنك
إذا كسرت ما فيه صفة لم يزل إلا العلمية وقد بينت لك أنه لا يزيل إلا اسم مسمى على ما كان عليه فلو لم يعتبر
منها لكان الحكم بأنه إذا كسر صرف خطأ لأن نحو مساجد إذا كسر لا ينصرف لما ذكرناه وإنما انصرف كلما فيه علمية
مؤثرة لما سنبين بعضه وما يعلم أن العلمية لا يجامع شيئا من العلل وهي مؤثرة الأولى التي شرط فيه الألف
ووزن الفعل فإنهما يجامعهما وليست شرطا فيهما وبيان ذلك أن الوصف لا يجامعه مؤثرة لما بينهما من التضاد
فيسقط والتأنيث إن كان بالألف فلا يجامعه مؤثرة ويسقط وإن كان بغيرها فقد تقدم أنها شرط فيه والعجمة هي
شرط فيهما والجمع لا يجامعه مؤثرة فيسقط والتركيب شرطه العلمية والألف والنون إذا كانا في اسم فشرطهما
العلمية وإن كانا في صفة فلا يجامعه لما بينهما من التضاد فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنهما يجامعهما من
غير شرطه ألا ترى أنك تقول ثلاث وأخر وجمع فيه الصرف للعدل والصفة مع أنه العلمية وكذا أحمر
وأسود وذلك على أن العلمية ليست شرطا فيهما لاستعمال الحكم دونها إلا أنهما متضادان أعني العدل
ووزن الفعل المقدر وبيان التضاد هو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ولا يبقى فيهما من أوزان الفعل
فلا تكون له مانع العلمية إلا أحدهما فإن لم يكن فيه أحدهما فإنه لا يستحق لأن العلمية تزول بالتنكير وبزوال كون
البواقي سببا لكون العلمية شرطا فيهما وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط وإذا كان فيه أحدهما بقي على سبب
واحد وهو العلمية وأما العدل أو وزن الفعل والعلمية تزول بالتنكير وإن كان معهما أمر آخر كان الشرط
فيه أن كل ما فيه علمية مؤثرة حكمه إذا نكر أن ينصرف وقوله وحالة التسمية الأحمر مثال
علما ثم نكر أعيدت النكرة تنزل التنكير وكل صفة إذا سمي بها وفيها غلبة مع الصفة ثم نكرت فإلا
حمر فيه وفيما بعد التنكير ويطرد ما ذكرناه لأنه إذا نكر زال العلمية ولم يبق إلا علة واحدة وهي
صيغة الصرف وتعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف لما تقدم من أن المعتبر الوصف في الأصل وهذا وصف
في الأصل فوجب اعتبارها وإن انتفت في غير ذلك كما أنه في التسمية وإن لم يوجد بالدليل المتقدم وأشكل ما
يرد عليه باب حاتم وصارت الصفة بعد التسمية الأصلية بعد زوالها بالتسمية
لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلمية والوصفية وهو مصروف بالإجماع وإذا ثبت أن الوصفية الأصلية غير
معتبرة مع الاسم فإنما يعتبر إذا نكرناه لم نكر إلا أنه في نفسه اعتبار الوصفية فلا وجه لتقدير
مع الحكم بأنه إلغاء والحق أن يقال إن الوصفية بعد الاستعمال في نحو أسود وأرقم وأما في تقدير باب
حاتم لما يأتي فإن وهو أن نعلم أن الوصفية باقية في العلمية في المعنى لأن العلمية وضع الشيء لمعنى لا لمعناه
والوصفية وضع الشيء لمعنى قام به وذلك المعنى مطلقا فلم يكن الشيء مختصا غير مختص فامتنع لامتناع اعتبار
المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فلما نكرت المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع وقوله
علة أخرى وجب منع الصرف لذلك ومن هنا يعلم أولى لما تقدم من اعتبار الوصفية الأصلية
دون الكيفية فافهم وتدبر الأحمر صرف ما علم أن الغرض منع الصرف على الأسود ومنع صرف ما علم أن الغرض بصرفه
على من زنة نسوة أتى بجمع الباب أعني باب ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة أعني أن يكون
مضافا أو مجرورا بالكسرة كما لو كسرت بالأحمر ومررت بأحمركم والمجرور بالكسرة إنما لأنه دخل عليه ما هو منها

حواض الاسما تعالى سنة الفعل ترجع الى اضافة وما لان الجر لم يرجع فيه الا سقا لدهاء التنوين للفلتين فلما كان ذلك
التنوين هو الاصل الذي الام او الاضافة لا للفلتين ان موجب منع الجر وحال هذا قولك هم المرفوعات
هو ما اسند على غير الفاعل فيه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه لم يسم فاعله وقدم عليه على جهة
قامه به قوله ما اسند الفعل او شبهه اليه لم يدخل فيه نحو زيد قام ابوه وانه فاعل لانه اسند الى
الفعل قوله وقدم عليه ليخرج فيه نحو قولك زيد قام وانه توهم ان زيدا هو المسند اليه قام ونظر انه
داخل في الحد وليس هو فاعلا وانما هو مبتدأ قوله على جهة قامه به احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله
نحو قولك ضرب زيد فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو لم يحترز منه لدخل في الحد وليس هو بفاعل على
حد هذا الحد والذي يحصل من انواع الفاعل لا يحترز عنه بهذا الحد اكثر المصدر المضاف هو مبتدأ
فاعل اذا احدث والفاعل لم يحترز عنه لدخوله في حده واحترز قوله على جهة قامه به ولم يقل قامه
ليدخل ما هو قائم به على المجاز وما هو حاز مجازا في التعبير والتقدير كالنسبة والاضافات فالاول كقولك
ضرب زيد وسهد والثاني كقولك قرب زيد وبعد وسهد والباقي كله داخل تحت ما كان فيه معنى
مجموع تقوم بالفاعل او مجزي مجزاه من نسبة او اضافة واحترز قوله على جهة قامه به لذلك قوله والا
ضرب ان يلي فعله لانه اخذ جزئي الجملة معه وما عداهما فصلة وقد وجد عدم الفعل فوجب ان يكون الاصل
فعله لانه المجاوز البدء والمجاوز البدء اولى بالتقديم من غيره فان قدم عليه المفعول كان في النية مؤخرا كما ذكرنا
قوله ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد يعني ان اصل الفاعل التقديم على غيره خارج
المسئلة الاولى وامتنع الثانية وبيانه انك اذا قلت ضرب غلامه زيد فلا بد من تقديم مرجع الهاء هذا الضمير
لفظا او معنى وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلو لا انه مقدم من حيث المعنى لم يجز ولكنه لما كان فاعلا
والفاعل رتبته التقديم جاز هذه المسئلة لانه في حكم قولك ضرب زيد غلامه وامتنع المسئلة الاخرى وهي
قولك ضرب غلامه زيد لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم واما
المعنى فلانه راجع الى المفعول ورتبته التأخير فرجع الضمير الى غير متأخر فامتنع المسئلة لذلك قوله
واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة الى الحرز بيان لما يعرف فيه تقديم الفاعل نحو الذي هو الاصل
ان كان جائزا ما جوزه فيه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول جميعا والقرينة كقولك ضرب موسى عيسى
لانه لو لم يقدم الفاعل هنا لادى الى اللبس فالقرينة التقديم لذلك بخلاف قولك اكل موسى الكمثرى فيه
انتفى فيهما الاعراب فجاز فيه التقديم لما فيه من القرينة الدالة فقوله للتمييز اذ لا يتبين كل ان موسى اكل والكمثرى
ماكول وهنا ان يقع الفاعل مصدرا مضافا انه يجب تقديمه على المفعول كيف ما قدرت كقولك ضرب
لانه لا يمكن ان يجعل له وضعه متصلا فلو لا اخر لوجب ان يكون متصلا وذلك غاية شائع ومنها ان يقع
مفعوله بعد الا او مقامها مثال الاول ما ضرب زيد الا عمرا والثاني انما ضرب زيد عمرا لان ما بعد الا المفرغة
هو المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي فلو لم الا لرأيت انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد ثبت حتى
من وقع عليه ضرب زيد واستثنيه عمرا الا عمرا فاذا هنا يقدم ونؤخر فيقول ما ضرب زيد عمرا الا زيد انقلب
المعنى وكذلك اذا قلت انما ضرب عمرا زيد لان معناه ما ضرب عمرا الا زيد فالواقع بعد الا المنصوب
الغرض المقصود فوجب فيه ما وجب في المذكور معه الا قولك واذا اتصل به ضمير مفعول فان لما يعرض فيه

تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الاصل ومنها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك ضرب زيدا
شبه لانه ان لم يتقدم المفعول هاهنا رجع الضمير الى غير مذكور لا لفظا ولا معنى فرجع من باب ضرب غلامه
زيدا ويتقدم ان ذلك ممتنع فوجب التأخير لما ذكرناه ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
ضمير متصل يحصر زيدا وما ضاهى الاثنين وشبهه لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون متصلا وقد بينا له ذلك
في مثل ذلك الاتصال فامتنع تأخيره لذلك ومنها ان يقع الفاعل بعد الا كقولك ما ضرب عمرا الا زيد لان الغرض
هاهنا في حق الفاعل واما انها لو يدخله عكس ما ذكرناه من قبل عمرا تأخير المفعول بعد الا فلو هنا يجوز
المفعول لا يعكس المعنى الا ترى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد فلو قدمت صار عمرا الا زيد
لم يصدق الكلام المذكور ولو قدمت مفعولا الا احترز عن عمرو لم يحل به واذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت
مفعول الا احترز عن عمرو لم يصدق الكلام ولو قدمت فاعل الا احترز عن زيد لم يحل به وقد بان ان كل واحد
من المنفي لا يعكس الاخرى والمعنى فوجب التزام ما ذكرنا في كل واحد منهما قوله وقد يحذف الفعل جوازا
وذلك عند قيام القرائن حالية كانت او مقالية كقولك زيد لمن يقول من قام فزيد فاعل لفعل مقدر دل عليه
قول السائل من قام ولولا ذلك لم يسغ حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم يفهم ذلك شيئا ومنه
قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال وقرأ ابن عامر وابو بكر يسبح بفتح الباء وذلك ان قوله رجال
يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح لا فاعلا ولا مفعولا لما لم يسم فاعله اما الاول فلبناء يسبح البناء الذي يجب
حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يؤدي الى ان يكون الرجال هم المسبحون والسبب المذكور
بالمعظم فوجب ان يقدر فاعلا ولكنه لم يذكره وكأنه سائل لا سائل عنه فقال من يسبح فقيل رجال اي يسبحه رجال فرجال
فاعل لفعل مقدر على نحو ما قدمنا وكذلك قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان ثم من يبكيه وكأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع لخصومة
فهو على ما ذكرناه في الآية ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره وهو كل موضع وقع بعد
محل الفعل المحذوف فعل او ما يتضمن معناه مفسر للفعل المحذوف وانما لزم واخر حذفه كراهية
ان يجتمعوا المفسر والمفسر لانهم لم يأتوا بالثاني الا تفسيرا للاول فلو ذكروا الاول معه لوقع ذكر الثاني
ما يغنيه كقولك ان زيد قام فزيد قلت ان قام زيد قام فزيد لم يجز لما ذكرناه ومثال ما يتضمن معناه ذلك
القول المفسر ان المفتوحة الواقعة بعد لو كقولك لو انك جيئني لاكرمتك فالتقدير لو ثبت انك
جيئني ولكنهم خصوه لما ذكرناه لان المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاجريت مجراه
لذلك ولذلك لو قلت في مثل لو انك جيئني لجئتك لو محبتك لجئتك لم يجز لقوله لفظ ان المفسر في المعنى
للفعل المحذوف في قوله وقد يحذفان جميعا يعني الفعل والفاعل وذلك ايضا عند حصول القرينة كما اذا
قيل اقام زيد فقلت نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم لم يكن نعم مفيدا شيئا لانه حرف فلا يفيد
الا مع جملة فعلية او اسمية فوجب تقدير الجملة وقد يرفع فعله ليكون موافقة لغيرها وهو اولى
من تقدير اسمية لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها واما مثل قولهم الا خطيئة فلا البتة مرفوعا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هو فاعل أصلا لفعل محذوف وفي لفظه ورتبه عند ايراد هذا الكلام فيما قصد ثم يجري مثلا ومثل ذلك وما
فعال في كل قصيدة كان الاستاذ اهلا لها محتملا فيها ولكنها استعيت عليه لغاية عرض من عرض جهته واصله
أن رجلا كان لا يحسن عبده امرأة فزوجه امرأة ولم يأل جهدا فيما يحفظ به عنده ولم يحفظ بعد ذلك فقالت
الا خطيئة فلا البه ثم جرى مثلا في ذلك وتبعه والله اعلم قوله واذا اجتمع الفعلان ظاهرا بعدهما
الى اخره قوله ظاهرا بعدهما لانهما اذا وجدا الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما لانهما اذا كانا لمتكلم
قلت ضربت واكرمت ونحوه واذا كانا لمخاطب قلت ضربك واكرمك ونحوه واذا كانا لغائب قلت ضربه واكرمه
فلم يصلا عاملا لان كل واحد منهما يحب له مثل ما يحب للاخر فان قلت فهما يصلحان لمثل ما صرف واكرم الا
او الا انت او الا هو ونحوه فانهما فعلان وجدا الى مضمر يتنازعانه لانه يصلح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر
قلت قد ذكر ذلك بعض المتاخرين وهو غلط لانه لو كان هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما المضمر الذي يطلبه
لانه فاعل فيقال ما ضربت واكرم الا انت او ما ضربك واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى وانما هذا الكلام
محمول على الحذف وتقديره ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذلك من احدهما تخفيفا قوله خلافا للكسائي
لانه لا يجعل الاضمار في المسئلة المذكورة بل يوجب الحذف ويطرد ذلك في التثنية والجمع كقولك ضربني وضربت
الزيدين وجدت أمي الاضمار قبل الذكر وهو مردود لما علم أن الترتيب لا يجب في الفاعل قوله وهاء جدلا والله
لان الزائغ هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهي مردودة لانه
مسئلة عن الضرب كقوله وكنا مدما ما كان منى نهاجزا فيها واشتعرت لون مذهب قوله
وحذف المفعول ان استغنى عنه احترازا من ان يكون المفعول بابا من باب علمت كقولك حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يستغنى عنه فيه وسيأتي في بابه ان شاء الله وان اضمر
اضمر مفعولا قبل الذكر فلما لم يمنع حذف ولا اضمار وجب العدول الى الظاهر قوله في اعمال الاول
ويضمر المفعول في المختار الا ان يمنع مانع فيظهر نحو منطلق حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا الظهر
منطلقين لتعدد الاضمار لانك لو اضمرته مفردا لم يستقم لانه غير عائد على منطلقا وضمير المفرد لا يكون مثنى
فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار واما قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال فوراء الشرط على ان
اعمال الاول هو الافصح لان الشاعر فصح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل الاول من غير ضرورة دل على
ان اعمال الثاني ليس بالافصح واذا لم يكن الافصح ثبت ان اعمال الاول افصح اذ لا قائل بعد ذلك ويقوى ذلك
انه اعمال الاول صح ان يكون ما يلزمه من حذف المفعول من الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزمه ان يكون امتنع
وذلك ظاهر وان اعمال الاول افصح والحواشي منع ان يكون هذا البيت من هذا الباب وبيانه ان
شرط هذا الباب ان يكون الفعلان موجهين الى شيء واحد من حيث المعنى ولو وجه الفعلان هاهنا الى شيء
واحد لفسد المعنى لان البيت فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ٥٥
ولو دل على اسماء الشيء لامساء غيره فاذا كان بعدها مثبت كان معناه المعنى واذا كان بعدها
منفي معناه كان مسئلا لانها تدل على امساء واسماء النفي اسماء واذا ثبت ذلك فقوله فلو ان ما اسعى
لادنى معيشة فيه نفي الشيء لادنى معيشة فلو وجه ولم اطلب الى قليل لوجب ان يكون فيه اثبات الطلب

للقليل لانه في سياق جواب لو فيكون نافيا للمسعى لادنى معيشة مثبتا لطلب قليل من المال فهو غير ما يثبت
نفيه فيؤدي الى ان يكون نافيا مثبتا لشيء واحد في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما
ادى اليه من فساد المعنى قوله مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله وانما هو مقامه
بزيادة في جهة الاختصار عنه قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ليزيد الى معنى فعل ويفعل حتى
ان استعمل وذهب بتغيير صيغته قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك قلنا انما لم يقع الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت لان افعالهما ابتدأ على المبتدأ
والخبر والمفعول الثاني في الاول والثالث الثاني هما احد المبتدأ في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار المخبر عنهما وهذا
باطل فان الخبر لا يكون مخبرا عنه وانما قلنا ان المفعول له كذلك لانه قد يكون علة لافعال متعددة فيقول ضربت واليوم
واعطيتك كذا لمالك فلو اقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان اما ان يقام مقام المجموع او مقام احدها وعلى كل تقدير
فيلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل وهو باطل فلما لم تطرد هذه القاعدة في الترتيب امتنعوا من اثباتها في الموضع الذي لا يمتنع
فيه الاقامة واما قلنا ان المفعول معه كذلك لانه قد يكون بحرف العطف فلو اقيم مقام الفاعل لكنا اما ان نحذف
الواو او نبقيها فان حذفناها خرج المفعول معه عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم
نحذفها امتنع الترتيب لما لم يسم فاعله فانه يكون عطفا على غير مقطوع عليه قوله واذا وجد المفعول له تعين
له اما كان كذلك لان المفعول له اقرب الى الفعل من سواه فان الفعل يتسبب في المفعول له كما استدعى الفاعل
ولا يقال ان استدعاء الفعل للمفعول له اقرب فكان يلزم ان يكون الاولى لانا نقول ان في العقل دلالة على المصدر فاغنى
اقامة مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة فان قولنا ضرب ضرب لا يفيد شيئا فان ضرب اشعر به قوله
والاول من باب اعطيت لا الثاني فلما انا كان اولى كذلك لان الاول من باب اعطيت فيه فاعلية تامة من جهة انه
الاحق فاشبه بها الفاعل فتتم قائمة تامة قوله المبتدأ والخبر فالمبتدأ الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية احترازا مما يدخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وظننت واخواتها لانه في المعنى مثله
وما سمي الابتداء بريد قوله مسندا اليه احترازا من الالفاظ التي تقدمت ذكرها كالفاظ العقود والفاظ حروف المعاني
فانها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير مقصودة لذاتها بل لتسبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي قوله
والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر احترازا من نحو قام الزيدان وسيأتي ذكره ان شاء الله لم يدخل فيما
تقدم لانه ليس مسندا اليه فان قام مسند الى الزيدان فلا بد من التعرض له لدخوله تحت الحد وهو كذلك
ضعيف على ما ذكر قوله رافعة لظاهر احترازا من توهم متوهم نحو زيد اذا وقع مضمرا في مثل قولك اقائم هما
اقائمان الزيدان فانه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس مسندا الى فاعل قوله فان طابقت مرادها احترازا من
مثل قولك اقائم زيد فانه يجوز ان تقول اقائم مسند الى زيد من وقع بقائم فيدخل تحت الحد ويجوز ان تقول ان زيدا
مسند الى قائم حين مقدم ولا يدخل تحت الحد لانه لم يرتفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتداء قوله والخبر هو المجرد
المسند المغاير للصفة المذكورة يعني الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر ولو لم يقيد
الخبر بمغايرتها لدخلت في حد المبتدأ وهي مسند لانها مجردة عن العوامل اللفظية مسندة لان قولك اقائم
الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان وقولك اقائم خبر عن الزيدين وكذلك لو لم يضم الى المبتدأ الصفة المذكورة

لحرف جر جعل المبتدأ لا بها محرزها لا غيرها قوله واهل المبتدأ المقدم لانه معلوم غلبة فلا يدل بعدم غفلته لذكره بالحكم
على مخفوض قوله ولمن المبتدأ المنتسب ومن جاء في دار زيد واسمع صاحبها في الدار فاب الضمير في دار وفي صاحبها على المبتدأ
الموجز لفظا المقدم رتبة والضمير في صاحبها على الخبر وهو موجز لفظا ومعنى فكان عائدا على غير مذكور وهذا كما انه
في ضرب غلامه زيد وضرب غلامه زيد قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا اختصت بوجه ما لانه اذا اختص فرب من
المعرفة فاجرى مجراها فصح باب ولغدة مؤمن فانه مختص بالصفة وهذه باب ان حل في الدار ام امرأة
فانه مختص بتوسط الخبر لاحدهما وانما ساغ الشيء الغنيمة وباب ما اخذ حذرك فانه مختص بما حصل من افادة
وباب شر اهر ذا ناب فانه مختص بسببه بالفاعل اذ معناه ما اهر ذا ناب الا شر فالوجه الذي يختص به الفاعل
حتى جاز ان يكون نكرة حاصلة له وباب في الدار رجل فانه مختص بتقديم خبره وكانه موصوف كالفاعل
ولا يلزم جواز قام رجل وان كان الخبر مقدما لانهم اشتغلوا بالظرف فلم يشتغلوا في غيرها اولى قائم لا يشغل
الخبر بخلاف الظرف ولانه لو كان يلتبس بالمبتدأ بخلاف في الدار رجل وباب سلام عليك حصص بالنكرة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما ثم حذفوا الفعل فبقي سلاما عليكم ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض التنويع والتقوية
على ما كان عليه في مدلوله وقد كان مخصصا او حيث لا يكون مخصصا قوله والخبر قد يكون جملة والجملة اما
على ما ذكرناه وضح وضح الجملة خبرا لانها تفيد من الاحكام مثل ما تفيد المفرد وتشترطها الضمير لتحصل الفائدة والا كان
لغوا قوله وقد يحذف نفس الضمير اذا كان معلوما كقولهم السمن منوان بدرهم اي منه
لما علم بناء حذفه قوله وما وقع ظرفا في مثل قولك زيد في الدار فالاكثر انه مقدر بمحذوف يقدر الى انه
متعلق واصل البقاء في الاقوال وقيل متعلق بنفس في لانه يقدر الى انه خبر واصل الخبر الافراد والصحيح الاول لقولهم
الذي في الدار اذ معناه هاهنا كمعناه في عمرو ولا جواز انه هاهنا متعلق بعمله بحيث يعلقه في محل الاضافة
بعمله وكذلك قولهم كل رجل في الدار فله درهم فجواز دخول الفاء هاهنا تدل على تقدير الفعل متعلقا وكذلك
اسمع كل رجل قام فله درهم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام او كانا معرفتين مثل زيد
القائم لم يجز تقديم الاول خبرا لمخالفة الاصل من غير فائدة وكان حمله على الاصل الواجب وكذلك انا انا
مشتق مثل افضل منك افضل مني وسيفها او كان الخبر فعلا له اخبار من يكون فعلا الفعل مبتدأ قوله
زيد قام ابوه فان تقديمه جائز كقولك قام ابوه زيد واذا كان فعلا له لم يجز مثل قولك زيد قام لانك
لو قدمته لالتبس باب الفاعل بباب المبتدأ قوله واذا تضمن الخبر المفرد اخبرا من يكون جملة ويكون
المبتدأ الاول مقدما مثل زيد من ابوه وانما جاز ذلك لانه قد وقع الاستفهام في صدر الكلام وما عمله
التي هو فيها لا يعمل في ما قبله فانه لو اخر لحول هذا الاصل قوله او كان مضمنا مثل في الدار رجل زيد
تقديمه لانه لو تاخر لزال المضمن فكان فائدة قوله او لمتعلقه ضمير المبتدأ بزيد لمتعلق الخبر
على الضمير مثلها زيد لانه لو تاخر هذا الخبر لكان الضمير في مثلها راجعا الى غير مذكور فكان فاسدا
فهو مثل قولك ضرب غلامه زيد سواء قوله او عن ان مثل قولك عندي انك منطلق لانهم قصدوا التنبيه
من اول الامر بتقديم الخبر على انها المفتوحة هو قائم ان تلتبس بموضع المكسورة وقيل انما فعلوا ذلك
لتفرقوا بينها وبين ان التي بمعنى لعل لئن ذلك لا تكون الا في صدر الكلام لمخالفة هذه صدر الكلام لمخالفة

الفرق بينهما من اول الامر وقيل انما فعلوا ذلك كراهة نفار ان المتوجه عرضة لدخول العوامل فيؤدي
الى دخول الان عليها قوله وقد يتعدد الخبر لانه حكم وقد حكم على الشيء باحكام متعددة كما في الصفات قوله
وقد يضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك فيما ذكر فيما فيه من الابهام وذكر ما يصح ان يكون شرطا من فعل مذكور
لفظا او مقدر معنى للطرف فاذا اضيف الى ان الا ان اشبت للسابق بالفاء لهذا الغرض كاد الشرط قوله ولست ولقد
ما يغار بالفاء لانه يؤدي الى نقض معنى وذلك ان حذف لغل عن معلوم غلبة بالصرف في الكرب وما
يقع بعد الفاء خبر محض وكان في الجمع بينهما وبين الفاء تناقض واحتملوا ان تعصمهم لا يحدث دخول الفاء معها واجاز
الاخفش وكان الاولى الى ان الشرط لا يدخل عليه ان فكذلك ما يشبهه الشرط ومن اجازه نظر الى ان لا
يغير المعنى الاخباري بخلاف ولست ولقد وكل ثم البغلتين يستقيم وانما النظر فيما وضعه اعتبرة الواضع فان يقع
دخول الفاء مع ان فالمعلل هو الثاني وان لم يقع بعد الاستفهام فالمعلل هو الاول وقد نظر موجب دخول الفاء
ان في مثل قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم فاذن القول ما له الاخفش قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة حوالي قوله ووجوبا
لا اشكال فيه قوله ووجوبا فيما التزم في موضع غيره لقرينة فيه قرينة تشعر بتخصيص ولفظا مثل ما ذكره
في موضعه وكان فيه توفية بالمعنى والفظ جميعا فالتزم الحذف لذلك وهو الجواب مسها ما ان لولا لانها
تدل على امتناع الشيء لوجود غيره وكان فيها اشعار بحكم الوجود على ما ذكر ثم بعدها وملزم سمي جوابها
فيها في موضع خبر واغني عن ذكره ومثل ضربي زيد قائما وهو وكل ما دل على معنى منسوب الى فاعله
او مفعوله او اليهما مذكورة بعدها حال منهما او من احدهما في المعنى وهي لمضي والخبر المقدر واصله عنه
النص من زيد حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة معنى اذا كان قائما
حذف الظرف لدلالة العامل عليه معنى ضرب زيد قائما كان الخبر مثل ما حذفه لما حصل من الامرين الدلالة على
خصوصية الخبر وفي اللفظ الواقع موقعه وهذا اولى من مذهب الكوفيين فانه عندهم مفعول الضرب والخبر
مقدر تقديره اي ضرب زيدا قائما خاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو ان كل موضع التزم فيه
حذف الخبر فلا بد فيه من واو موقعة وقولهم جعلنا قائما من تتمة المبتدأ ومعمولا له فلم يقع في موضع
الخبر لفظ يقوم مقامه واما من جهة المعنى فان المفهوم من ضرب زيد قائما الحكم على كل ضرب منه واقع
على زيد بانه في حال القيام وهذا الاستفهام الا على تاويل النص لبقاء الضرب الواقع غيبة على زيد بانه في حال القيام
عاما فيكون المعنى كل ضرب مني لزيد بانه في حال القيام واذا جعلنا قائما مفعولا لضرب خرج عن ذلك العموم وصار
خاصا لضرب مني واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى آخر مخالف لذلك المعنى من حيث
العموم والخصوص والمفهوم منه العموم ولا يستقيم الا على تاويل النص وجب القول به ومنه قولهم كل رجل
وضيعته وهو كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وكلمة الفضل بالاحسان المفاضلة فانه يجب الحذف
لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما في الواو من معنى المقارنة ووقوع المعطوف في موضع الخبر ومنه
لعمرك لا فعلنك او هو كل موضع امتنع فيه تقديمه فانه يجب فيه حذف الخبر لحصول الامرين الدلالة
على خصوصية الخبر بما في الكلام من معنى القسم ومنهم ان المراد بالخبر فتبين او مبني وما اشبهه والاخر وقوع

مالا يدخله في جواب القسم في الموضع الذي كان يدخله المبتدأ كقولك لا يقل قول زيد حسن إن ولا
هو المبتدأ بعد دخول هذه الحروف فإنه لا يمتنع من حيث المدلول الا بصدر الحروف فوجب تصدرها وامتنع كان يرخص
المبتدأ يريد في اقسامه من وقوعه مفردا وجملة واحكامه في ان يكون معرفة ومنكرا ومفردا ومعطوفا
وعرد ذلك ومن انطلق في انه اذا وقع جملة فلا بد من ضمير لا يحذف الا اذا اشتهر وفي انه لا يحذف الا لضرورة الا
في نعم ولا يكون قول ولا يقول وقائم زيد وأكثرهم كرهوا ان يعطفوا المعرف مضمرا كضرب الفعل او ضمير
الى ان يكون مخلصا عن الفعل الذي لا اغماله قوي لان او ضرب والى التشبيه بالمضمر على الفرق بين ما هو بفعل وبين
ما هو بحرف قوله الا اذا كان ظرفا فانه يجوز ان يتقدم ويكون كجزء المسند في صحة التقدم لانتشارهم في الظرف
فيجوز ان يقول ان في الدار زيدا قوله حسن لا التي لنفي الجنس هو ان يتقدم دخولها اي بعد دخول
لا التي لنفي الجنس لئلا يرد لا غلام حسن امك فانه مستدرك بعد دخول لا باعتبار لفظ لا ولا يتم الجنس المبرد ودلالة
حسين حسن لا المشبهة بليس لا حسن لا التي لنفي الجنس وهما اعرابان مشهوران قوله مثل لا غلام رجل ظريف
فيها والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف وليس بخسيس في التمثيل لا من حيث احدهما انه والثاني
صفة ولا يكون يدرك الفهم ان يمثل بمثال ظاهر وعن ما قصر صلة وانه الاجمال فيكره ايضا لذلك وهذا
المثال لا يحتمل ان يكون ظريف الا حسن لان المضاف المبني لا يوصف الا بمنصوب فوجب ان يكون صفة فزال الاجمال
عنه فتعين التمثيل انه الثاني وهو انا نقول بعد ذلك ونتوهم لا شيء في الحجر مع لا فاذا كان التمثيل لا رجل ظريف
على الظن اسماء هذه لغة وقوع ذلك في العطاء لانهم يقولون فيما قوله وخمسة كيدا اي في لغة من يشبه وهو
هاهنا كان لا رجل ظريف الظهر في الصفة حملا على الاكثر في حد والخبر واما من يهم فلا يشبهونه اصلا اما للعلم به وهو
مزاد اولم يبق اغنى عنه كما اغنى في قولك اسفي العام على قد يزيد له قوله اسم ما لا المشبهة
بليس المشتبه البه بعد دخولها يعني بعد دخول هذه مشتملها وهذه في مشتملها الا انهما مشتركان لان ذلك مقام
والكلام في ما ولا هذين كالكلام على لا التي لنفي الجنس في ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا اي المشبهتين بليس لا
يزد ما قام زيد ولا غلام رجل ظريف فانه اذا كان المقيدتين صورة ما ولا ورد دافطعا ودخل في الحد ما التي
منه فلا يكون مانعا وهو في لا شاذ يريد ان الرفع بلا المشتبه البه بليس فلما في الضرورة لا في سعة
الكلام قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم الفاعلية المفعولية فيه فمنه المفعول المطلق و
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور معناه قوله ما فعله فاعل فعل بعد احترازا عن مثاله فاعل وقوله مذكور
من قولك اعجبني القيام فانه اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس فعلا لفعل مذكور وقوله معناه احترازا
من قولك كرهت قيامي فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور
فاذا قلت معناه وحذفته وضما للفعل خرج عنه كرهت قيامي لانه كرهت لمعنى قيامي وحكم هذا المفعول ان يكون
فعله موافقا لمعناه وقوله لفظه هاهنا اسم ولم يذكر لفظ اسم في غيره من الحد ودلالة لو لم يذكره لورد عليه
ضربت ضربا وهو شيء فعله فاعل فعل مذكور فاخبر بمجيء اسم وقد اورد على هذا قولهم ضرب ضرب سنب بدة فانه
اسم لما فعله فاعل فعل مذكور معناه ولفظه فيجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد وجب ان ينصب لانه انما اخذ
لتعرف نصب كان الفاعل اما اخذ لتعرف فرفع وهو غير وارد لانه عند ما دخل في الحد ولا شك انا ذكرنا

هاهنا النصب واكثر يقيد ان يقول ان منه فيما كيف فعله وهو اذا فقدنا فامنه مقام الفاعل وحقه احد الحيثين واذا
حصل الاعلام بذلك ثم يحد المفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق فيجب دخول المفروض في الحد وان كان الفرض من حيث
نفس نفسه لان ما يعتبر نفس نفسه لانه حاضر وقد ذكرنا ان حكمة الرفع وكأنه قبلها هاهنا منصب هذا الحد وذلك في
المحل الخاص الذي عرفنا ان رفعه واجب فيما يقدم واستغنى عن ذكره هاهنا لان ذكره راجع الى تعريف مخصص لا فائدة فيه
ثابت لا ما لو ذكرناه عن ما يقدم فيه لانه لا حاجة الى الاحتراز منه فلزم انه لو ذكر كان خطأ الا ترى انه يكون محترزا من
المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول المطلق نفسه يريد اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامر هو مفعول مطلق وليس
بمفعول مطلق من حيث هو واحد وهذا ظاهر الفساد عند خاص المطلع المستقيم وهو العرف وحد في امثال ذلك في حدود
ذكرت في هذه المقدمة وحقق اسطاء ذلك شرطا في نفسه لما احترازا له عن حقيقته فانه في الحقيقة مثله وقد ورد
مثل ذلك في المفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وعند ذلك على ما سنأتي في المستقبل السلسة قوله ويكون المتأكد
والنوع والعدد فاما المتأكد فما لا يريد دلالة الا شيء على دلالة الفعل والذي للنوع هو ان يحقق بعض انواع الفعل اما
باسم خاص مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجوده مثل سار سيرا او مع حذفه مثل ضربت ضربا وضربت الامير
او بتعريف خبري مثل ضربت الضرب الذي تعلمه او العدد وهو ما يقتضي للمراتب كقولك ضربت ضربة وضربتين قوله والباب
لا سيما ولا يحتج لانه موضوع للتخفيف بدليل صحة اطلاقه للقليل والكثير منه على احد الوجهين واذا كان كذلك تعرف
بشبهه وحقه اذ حقيقة التشبيه ان تقتضي الى امرين مشتركين اشتراكا في اسم واحد فربما غلامه في احدهما اختصاصا
وهذا قد تعتبر ان يكون معه مثله لانه المتحقق على احد لفظها فيستحيل ان يحصل معه مثله واما الثاني والثالث
فمع ذلك فيه لفظه حصول مثله معه اما الثاني فلانه للنوع المتميز عن نوع آخر فاذا انضم اليه نوع آخر يثبت الامر
الذي به تكون المشبهة واما الثالث فظاهر قوله وقد يكون بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل مثل قعدت
جلوسا الى المشترط ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل لفظه كان او بغير لفظه قوله وقد يقدر الفعل جوازا
ظاهر قوله ووجوبا سماعا اي طرق غلبها السماع وخاصلها انها مصادر كثرت في استعمالهم فحذفوها بحذف
افعالها وجعلوا المصدر عوضا منها للكثرة وفي المعنى معللة بالكثرة الا ان الكثرة اما تعرف معرفة ما كثر فيه
بغيره احتيج الى السماع اذ لا يعرف على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر قوله وبحرف قياسا في مواضع واما كانت
هذه قياسا لانه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء علم انهم يحذفون معه الفعل لزوما هذا معنى القياس في اللغة
عندنا قوله فيه ما وقع منشأ احترازا عن ان يقع مفعولا مثل قولك ما ان يسر قوله بعد نفي احترازا
عن ان يقع منشأ من غير نفي كقولك زيد سر او معنى نفي ليدخل فيه نحو قولنا انما انت سر المعنى ما انت الا سر
قوله داخل على اسم احترازا عن نفي داخل على فعل كقولك ما سر الا سر قوله لا يكون خبرا عنه احترازا
من قولك ما سر الا سر شبه بن فاذا وجدت الضابط وجد في الفعل كقولك ما انت الا سيرا وما انت
الا سيرا الريد قوله او وقع مكررا كقولهم زيد ضربا ضربا وكذلك ما اشبهه كانهم جعلوا التكرار قائما
مقام ذكر الفعل وعوضا منه ولذلك لم يجمعوا بينهما ولمثل ذلك منزلة ضربت ضربا فان ذلك جائز كقوله
كلا اذا كنت الارض دكا دكا وانما المراد تكرار المضرب في موضع جر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه طا
كما تقدم في مثل ما ان يسر الا فتلا قوله ومنها ما وقع بعد لا لا تزيد مضمون جملة قوله بعد لا احترازا عن ان يقع

عن بعضها كقولك منذ وقوله لا من مضمون جملة مقدرة احترازا من ان يقع بعضها لا لا من مضمون جملة منفية
كقولك ربما اما ان تسافر سفرا قريبا او بعيدا فاذا احضر هذا الضابط وجب الحذف كما له تعالى فاما الذين آمنوا
واما قوله فاما منا بعد واما فداء بعضها لا من مضمون جملة مقدرة ومضمونها منك الوثاق وسبب الوثاق الزوم ذلك
المفعول قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم معناه وصاحبه قوله للتشبيه احترازا
من ان يقع لغير التشبيه كقولك هو لزيد صوف ضوف خز وقوله علاجا احترازا من له علم لمعناها وله
ذهب رهبان الصحراء وقوله بعد جملة احترازا من ان يقع بعد غير جملة كقولك الصوف ضوف حمار وقوله مشتملة
على اسم معناه احترازا من قولك زيد له ذا له صوف ضوف حمار وقوله وصاحبه احترازا من قولك زيد له ذا
في الدار صوف ضوف حمار قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محل لها عن قوله ما وقع مضمون جملة
احترازا من مثل قولك ضربا فانه مضمون المفرد وقوله لا محل لها عن احترازا من الفضلة الذي بعده ومثاله
ومثاله له علي الف درهم اعترافا قولك له علي الف درهم مضمونها اعتراف ولا محل لها لانها واقعة بعد حذف الفعل وضميره
المتضمن لوكيد النسبة قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محل عن قوله ما وقع مضمون جملة
احترازا من قولك رجع القهقرى فانه مضمون المفرد وقوله لها محل عن احترازا مما قبله في مثله الاعتراف
بالله قائم حقا ويسمى بوكيد العين قوله ومنها ما وقع منبئا وحاصله اعني كونه منبئا راجع الى المعنى لانه
خلاف الفاشر وهو في حد الفعل فيه فاشر فاذا وجد المعنى حكم بوجود حد الفعل فاشا وهذا معنى الفاعلين وانا
حد الفعل لان النسبة في المعنى كذلك فيه كانه قيل لنا ونعد وسنعد وسنعد الفعلوا الملفظ المعبر بانا منابا
الفعل واو الاعلام فلذلك حد فيه قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وقولنا
الاله وانما لم يكن المفعول به الا المتعدي وسيتضح ذلك في باب الفعل ان شاء الله تعالى قوله وقد يتقدم على العامل
لان عمل الفعل اصل فيتصرف في معموله بخلاف ما جرى مجراه قوله وقد يحذف العامل لفهم من سياق
الكلام قوله ودعوناك وان عبدنا ابواب الا ولسنا اعني وهي مفعولان كشف ولسنا نعم فالزموا حذف الفعل
والمفعول به وان شئتما وبعثا المصادر والعلة واخبر المنادى وهو المطلوب فانه لا يحذف وان شئت
اذ شئت لفظا او تقديرا قوله المطلوب اقبالا عام يدخل فيه المنادى وغيره لان قولك انا اطلب اقبالك
طلب لا يقال المخاطب قوله يحذف بان مضاف اذ عوض لفعله والحرف النائب منابه اذ عوض حذوف البدل وهي واو وايا وأي والهمزة
وسيأتي ان شاء الله قوله لفظا او تقديرا فمثال المحذوف في مثال اللفظ يا زيد ومثال التقدير يوسف اعرض
وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة هذا اولى من قولهم وبني على الضم لان يا زيد ويا زيدان ويا زيدون مفرد مبني
على الضم فاذا قيل وبني على ما يرفع به جمع للجميع مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون يعني المفرد لانه ليس بمضاف
ولا مشبه بالمضاف وهو كل اسم من هذين الاول منهما مرتبط بالثاني وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا فانه واقع موقعه
ادعى مخاطب معين ومثله في الافراد فاجرى مجراه في الباء وبني على حركة اما له منه ما يستحق ما قبل اجزه فلو بني على
السكون لادى الى اجتماع الساكنين وهو محذور وحركت الحركة وحملت في الباب عليه لانه منه كراهية ان
تخالف اولان بناؤه عارض فبني على حركة شبهها على انه اصل الاعراب قوله وبعض بلام الاستغاثة مثل يا للماء
لان حرف الجر لا يكون الغاية وكان اعتنائه اولى قوله وبفتح لالحاق الفها فان الالف لا يكون ما قبلها

الا مفتوحا قوله فلا لام تريد انها تعاقب الالف ولو لم تعاقبها لالتقى الساكنان فكيف هو المنع بينهما قوله
ونصب ما سواهما يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكرة لان علة البناء
معقودة قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المبني
دخوله يا عليه نرفع على لفظه وننصب على محله قوله المبني احترازا من المعرب وقوله المفردة احترازا من
توابع المبني المضافة قوله والمعطوف بحرف في المبني دخول يا عليه نريد ما فيه الف واللام من نحو الحسن
والضحوك والرجل نرفع على لفظه لان حركة انتهت حركة المعرب من حيث كانت عارضة فتعاقب حركة
التابع وان كان معربا مسألة لما في الضم من لزوم معه في الحركة ونصب على محله لانه في موضع نصب وحكم المبني ان
يجري على موضعه لا على محله لفظه ومثال التاكيد يا اسم احمدون واحمدين ومثال الصفة يا زيد الفاضل
والفاضل ومثال عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ومثال المعطوف بحرف في المبني دخول يا عليه يا زيد
والحرث والحرث قوله والخليل في المعطوف بحيات الرفع يعني المعطوف المعتمد وحجته انه منادى
في التحقيق فينبغي ان يحرك بحركة المنادى بناء على انه منادى كما حركت يا ايها الرجل بحركة المنادى اتفاقا
قوله واتوعن النصب لان المعطوف على المنادى انما يجري على المواضع لا على الالفاظ يا زيد لبيك وسعديك
قوله وابو الفارس يعني المبرد ان كان كالمبني كالخليل يعني ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن فتحه بقدر نزع اللام
منه فقولك الخليل في احتمال الرفع فيه والانكار عنه واي وان لم يكن كالمبني بل كان مما لا يفتح بقدر نزع حركة المبني
وانتسابهما فقولك يا زيد عمرو في احتمال النصب وحجته انه اذا كان كالمبني فتح بقدر دخول حرف النداء عليه
بقدر نزع اللام فكان اولى ان يحرك بحركة المنادى واذا كان كالمضموم فتح دخول يا عليه لا مساغ لقدر نزع اللام
فكان اولى ان يحمل سيبويه واذا خيف سقوطا الموضع اولى به قوله والمضافة مفتوحة يعني لان الرفع انما كان في الواقع
المفرد لاستحقاق حكم حرف النداء عليه وحركته في المفرد المهم فجعل اعرابه دفعا لذلك والمضاف لو تبت دخول يا عليه لم يكن
الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا لان البدل هو المقصود
بالنداء وهو حكم تكرير العامل فجعل حكمه حكم ما باشره حرف النداء قوله والمعطوف غير ما ذكر مقصود بالنداء
ايضا وامكن تقدير حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل ايضا قوله مطلقا اي على كل موضع بعد المفرد
وبعد المضاف مضافة او مفردة قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم بعده كقولك يا زيد بن عمرو
وانما اختير فتحه لطوله بغيره والفتح اخف من الضم وانما اشترط ان يكون مضافا الى علم لانه انما يكثر في ذلك بخلاف
يا زيد الذي أخيانا فانه لم يكثر كثرته قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
لانهم لما تعذر عليهم الجمع بين حرف التعريف الذي هو الفضل بمنادى مجرد عن حرف تعريف واحدوا عليه للفرق باللام
المقصود بالنداء والترموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان تستحقها لو باشره النداء
تنبيها على انه المنادى قوله ونوابعه لانها توابع مقرب اي رفع توابعه لانها حرف على مقرب مرفوع فلا
تكون الا مرفوعة مضافة كانت او غير مضافة فلذلك تقول يا ايها الرجل ذو المال ولا تقول ذا المال كما تقول يا ايها الرجل
ذو المال لانه مثله في الاعراب وقالوا الله خاصة فادخلوا يا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اما لانها منزلة
منزلة الاصل للزومها وعوضها عن الهمزة التي هي فاء لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار
اللاه ثم ادغموا اللام في اللام وقالوا الله ثم خصوا بالفتح والضم دون الكسر فصار عوضا عن المحذوف

اولان المراد اكثر فيه من عشرة بحذف حرف الوصل اولانهم كرهوا ان يأتوا باسم مبهم تطلق ونه على المنادى اذا لم يكن اطلاق
الاسماء بدون علا الاذن ولم يجز ادت في انها وهذا حتى يصح ان يقال يا ايها الله قوله وكذلك مبني لانهم يسمع عدد الضم
والنصب يعني في الاول لما الضم ظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما كقولك يا زيد واما النصب فعلى وجهين احدهما
ان يراد بيم الاول الاضافة الى غدي للتكرير اجراء اكتسابا لمطلقا بلفظ يم الثاني والثاني الفظي بالاول لا معنى ما
سلف ولا ما بعده عنك كان علمه فلذلك بقي منصوبا على حاله الثاني ان المراد يا يم عدي يم عدي فحذف المضاف اليه
استغناء عنه بذكره اجزاء لانه هو هو الا ترى انهم قالوا يا زيد زيد اي وخصوصا الاسماء هم قوا الوقف من داعي
لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما يقدر من الاسم وهي مستغنى بذكره اجزاء وهو هاهنا العين لا يقال المضاف
والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما يقدم فالمضاف فيه محذوف فاذا حذف ذلك فيجوز احلال المضاف لا يقال المضاف اليه
فيوضع اضافة المضاف والمضاف اليه اولى قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ما ذكر اما اثبات الياء وفتحها
فتحا وسكونا واما حذفها وبقاء الكسرة دليلا عليه واما ابدالها من الياء الفا فلا يقال الحاق الالف لبيان الالف
وهي هاء السكت فلا يكون الا في الوقف وقالوا يا ابي يا امي على المعاني ويا ابه يا امه بالهاء بدل الياء تاء على غير قياس وكان مكسورا
لانها بدل عن حرف يناسب الكسرة ومفتوحة لانها بدل عن حرف اصلي متحرك بالفتح قوله والالف دون الياء يعني
انهم يقولون يا ابتا ويا امتا ولا يقولون يا ابي ويا امي لان التاء بدل عن الياء فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه في حال الالف
فانها ليست بدلا كالتاء قوله وبابن ام وبابن عم خاصة مثل يا غلامي مطلقا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم يعني ان المنادى
اذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم كقولك يا غلام غلامي ويا ابن غلامي لا يجوز فيه الا حكم المضاف
في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة ونسبة ان هذا كثر كثرة يا بني غلامي وان لم يكن ابي وهو من مقامات الشارح
والسبب في الفرق بين الباب فانه لم يكثر فلم يعامل تلك المعاملة وكان الفتح هاهنا فصيحا وان لم يجيء في باب يا غلامي اما لانه
لعظم ذلك فناسب التخفيف اكثر منه واما لانه في صورة المركب فجاز حركة حركة المركبات قوله وترخيم
المنادى جائز مطلقا وعند صرورة ويريد ان الترخيم في المنادى جائز في سعة الكلام وعند الضرورة ايضا يكون في
الشعر وهو حذف آخره بحذفها قوله وان لا يكون مضافا لتعريف ذلك فيه لانه ان لم يكن لجواز الترخيم بالنسبة في حكم
المنادى ولو ترخيم الاول لجاز في سعة الاسم لان المضاف اليه من حيث اللفظ اسم مفرد وان من حيث المعنى في حكم خروج من
الاول ظاهرا وفي الاعراب بدون الترخيم ولا يلزم امتناع ترخيم مفرد كرب لان امتناعها لشبه كامتناع المضاف
اليه الا ترى انك تقول معدي كرب ترخيم احدهما ولا قوة الامر لم يعرف هذا الاعراب فعدت الى الثاني فحذفه لا
يستقيم الفظ بخلاف الاول وهذه الوجه الذي منع ترخيم المضاف اليه وظهر الفرق بينهما معنى مناسب للترخيم في معدي كرب
وتركه في المضاف اليه قوله ولا مستغاثا لان المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت والمترخم به فهو مطلوب
لا الترخيم فيه ولهذا المعنى يبدل آخره الفا قوله ولا جملة لان الجملة تحكي على اعرابها الاصلي انفصالا
كلمة من الاخرى من جهة اللفظ فهو كالمضاف اليه سواء قوله ويكون اما علما بان يكون اما على الشرط
واما اشترط العلمية لان بداية الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب كثرته التخفيف ولم يكثر غيره كثرته
واما اشترط ان يكون دالا على السلب لانه لو ترخيم وهو على النفي لادى الى جعل الاسم على بنية لبنية في ابنية الترخيم
الذي هو تخفيف لا اعلال ولا سيما على العموم يقول يا خار لانه عندهم انه يراد الترخيم والعلمية لكونه لبنية شرطا مقيدا
واما في احد شرطين لا بد من احدهما لا بغيره وهو العلمية المذكورة او تاء التانيث واما قامت تاء التانيث مقام العلمية من

جهة انها مناسب لها من جهة ايضا المطا ومعنى ولم يشترط مع تاء التانيث بادة على العلمية لانه اذا ترخيم انما يحذف بالتاء
فلم يؤد الترخيم فيه الى تغيير البنية بخلاف ما يقدم واما التغيير فيه ان كان فيغير الترخيم فلم يوجب الترخيم اخلالا
قوله فان كان في آخره زيادتان هذا بيان لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرف وقد يحذف منه حرفان
وقد يحذف الكلمة الباقية فان كان آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة يعني انهما احتلتا معا واصلهما لمعنى
واحد لان الالف وصحت كلمتان معا واصلهما لمعنى واحد وهو التانيث والالف والنون مختلفتان في اصلهما لمعنى
واحد وهو التذكير مثل ذكران وتاء التانيث اختلفتا معا لمعنى التانيث فهو فان معا لما نزلتا منزلة الزيادة الواحدة
قوله الحرف متبع فيه مدة كان يغني عنه وعما قبله ان يقال حذف حرفان وكل ما كان قبل اخره مدة
وهو اكثر من تقدم في باب التانيث الا انه عدل الى هذا التقسيم بنسبة على علة حذف الحرفين واعلما بتفصيل احكام
الواقع في كلامهم مما حذف فيه حرفان وزاد بقولهم فيه مدة زائدة حرف من حروف المد ساكن هذا هو الذي
تعني بالمد وقد ذكر لو تخم منصور وعماد ومسكين قبل يا منصور يا عماد يا مسكين ولو رخم محتاج لقد ابا محتاج
يا ساق الا انها استثناء ادهى عن الكلام واصلها مختبي او مختبر وكذلك مستشهد لانها تثبت الياء لانها
لبست ابدا وكذلك مستمال وما اشبهه قوله وان كان مركبا يعني المركب مالبس معا ولا كلمة لانه لا
قد استثنى ويحذف الاسم الاخير لانه بمنزلة زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم فاشبهت تاء التانيث والتي التانيث
هو حرف يكسبها اجزاء له بمنزلة مشبهة مع ما فيه من الاستقلال بزيادة لفظ قوله وان كان عن
ذلك حرف واحد لانه لم يوجد هنا ما يحذف من اجله اكثر من حرف واحد وهذا هو الاصل والزيادة انما كانت
لغاية فاذا زال الغاية رجع الى الاصل قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر اي على الاكثر في اللغة لانه في حكم
الموجود لفظا ومعنى لانه مراد اذ الفاعل باختيار معلوم منه قاصد حاذف فاذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى
فالاولى ان يبقى على ما كان عليه فلذلك يقال يا خار ويا ثمود ويا كروان وخارب وثمود وكروان فيبقى ما قبل المحذوف
على حاله قوله وقد يجعل اسما بزيادة وهو لغة قليلة ووجهها انهم يقدرون المحذوف شيئا منتهيا
حتى كان الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لكن الحذف فيه لا للاعلال ومن
لغتهم ان ما كان الحذف فيه لا للاعلال يقدر كالمقدر وهو بدليل قولهم بن ودم وهن وغطى فانهم اعتبروه على
ما بقي منه لما كان حذفه لخفة ولو كان المحذوف للاعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم عاما وقاض في امتناع
الاعراب على الضاد والضاد وهذا وجه ظاهر تقوى به هذه اللغة مستقرى من لغتهم فعلى هذا تقول في خار
يا خار بالضم لانه كذلك كون لو كان مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت الالف قدرت الباقي اسما
براسه وجب ان تعامل معاملة فيما شاكلها ويقاس كلامهم وقياس كلامهم انه اذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة فلو
الضمة كسرة والواو ياء فوجب ان يقال يا ثمي وتقول في كروان يا كروا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون بقي آخر
الاسم واو متحركة قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كروا ولو رخمت خولا يا خولا
خولا لانك لما حذفت الالف في آخر الاسم بانطرفة بعد الالف الثانية وهما سبقتها ان تقلب همزة وقد عموا انك
اذا رخمت فاضوت اسم رجل قلت في لغتهم اللغة الاولى يا فاضي بالياء التاء وثملته ان حذفها انما كان لغاية
لفظي وهو وجود صورة الواو فلما حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ذكرها فورد عليهم اذا ترخيم

وهاشه على ذلك ان لغات يا محمد بكسر الزاي لان اصلها الكسرة وانما شكنت لعارض الاعلام لوجود سببها فاذا زالت
تعود الى الموت للتكرر وهم لا يقولون ويقولون يا محمد بانكار الزاي ما حدث عن ذلك بان تلك الياء كسرة
من المواضع فلها اصل في الاسماء لفظا وانما زال الالتباس لعارض يزيل لسبب قولهم دراب فاصبا وفاصبة بخلاف الزاي
فانها لم تبن كسرتها فيه بوجه من الوجوه فلذلك وجب الرد وفاصون ولم يجب الكسر ومحمد وهذا قول الفارسي وقوله
وقرات معاوا ضبعة النداء والمبني وجهة انهما لما اشتركا في باب الاحتضار حمل عليه المبني وكثرا ما
حمل العرب بابا على باب اخر مع احد لوهما الاشتراك في امر غلام ومثل ذلك قولهم اما انا فافعل ايها الرجل وقولهم
سواء على اقمت ام تقعد قوله وهو المنتجع عليه بيا او والان المبني لا يدخل عليه واهما دون يعني خروج
النداء كانهم حملوه على اللفظ المشهور في النداء وحملوا له حرفا نصا اذا قصدوا النصوصية عليه وهو واو وهو معنى
قوله وانتصروا قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لانهم لما حملوه على لفظه احدوه محرا في بنائه
فان كان مفردا هم فان كان طويلا نصب وكذلك لوابقه كوابع المنادى والقلة واحدة قوله وذلك زيادة
الالف في اخره لانه لما كان رفعهم بطول الصوت وهو حروف الزيادة لذلك وكانت الالف اولى لانها اخف وبه بادلتها
اكثر قوله فان صحت اللبس ولم اعلامكة بين ان زيادة الالف اذا كان يوجب لبسا عدل عنها الى
غيرها من حروف المد حتما كون في اخر الاسم من الحركات فان كان ضمة فالواو وان كان كسرة فالياء وبيانه
انك لو قلت في زيد غلام مخاطبه واغلامكاه بالالف لالتبس بندبة غلام المذكر فلما اوجب اللبس عدل عنها الى ما يناسب
حركة الاخر وهي الياء لان الكاف مكسورة وكذلك لو قلت يا زيد غلام حماتي حمه مخاطبين واغلامكاه لا
لتبس بندبة غلام المنتسب من الالف وجاب الواو لان الضم اصلها الضم وكذلك ما اشبهه قوله ولك الهاء الوقف
لانها الشبه الذي يلحق لسبب الحركة او حرف المد فيمتنع الوقف لانه وقفها قوله ولا تدخل الالف واللام
وانما لان العرض بالندبة الاعلام للتفجع واقامة القرينة او احدهما ولذلك لا يحتمل بغير معنى قوله واسمع بعلل
وان بدا الطويلا هلا الموسن بان الضمة لا تلحقها علامة الندبة واما لحق الموضع فلا الموسن فانه بعد الخاف
علامة الندبة بالضمة قال الخليل لو جاز وان بدا الطويلا لجاز حاتي بدا الطويلا يريد ان الاسم الاول هو المندوب
وجاب الضمة بعد كماله تحملنه فلو لحقت علامة الندبة الطويل لحقت لبس لبسه وهو كان يجب لذلك ما ابقى الحق
ما لبس بندبة وهو مطلقا قوله ويجوز حذف الحرف الاخر اسم المنادى والاسناد والمستغاث والمندوب
حرف الندبة ان من المنادى الاسم اسم المنادى يريد باسم المنادى كل نكرة قبل النداء يصح تقريرها وانما امتنع حذف الحرف منه
لان اصله ان ينادى بيا الرجل وبا يعلم الرجل على ما يعرف واذا قيل يا فلان رجل فقد حذف الالف واللام استغناء
عنهما بحرف النداء وحذف ما كان منهما الحذف في اللام وكثر هو احذف حرف النداء ايضا لبلا يجمع بين وجهي من الحذف
فيخلوا وكذلك اسم الاشارة واصله ان يقول يا ذا كراهة اجتماع التعريفين ثم حذفوا الياء تخفيفا لان التعريفين
بمنزلة اولا بهم قوله والتعريف الاسناد صنفا كما يوجد تعريفهم اسماء تعريف القلة فيفي باهذا فكره هو الحذف حرف
الاحلال والاسم المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب الكثرة حتى هو زوال الزيادة على لفظ الاسم فكان معناهما اما
المحذوف ولذلك لم يترخم كما تقدم قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الا يا تحذف لانه معروف وقد تقدم
المفعول يحذف لقيام قرينة فلا يجب في حذف المنادى قوله الثالث ما اضر عاجل في اشارة المعنى

قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو شرط عليه لنصبه هو او مناسبه لنصبه
قوله كل اسم هو المفعول قوله بعده دون الحرف عنه ما تقدم اسم او عنه منك بن منطلق يوزيد ابو منطلق
وزيد في الدار قوله او شبهه ليدخل ما تقدم شبه الفعل مثل قولهم ان زيدا انت محبوس عليه وشبهه قوله
مشتغل عنه بضميره ليخرج ما لم يكن كذلك مثل قولهم زيدا ضربت فان ذلك ليس من هذا الباب قوله او متعلقه
ليدخل ما تعلق الفعل فيه بتعلق الضمير كقولهم زيدا ضربت غلامه قوله لو شرط عليه لنصبه احتراز من
مررت بزيد هذا فانه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو شرط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الا فيما
قبلها قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت لا يشتغل انما انتصب لان ما بعده
قرينة يدل على الفعل المحذوف الناصب له ولم يصح ان يكون منصوبا بما بعده لان الفعل لا يسوغ اعماله اعمالين
مرجحة واحدة وهذا للعدد ان امكن لهذه مثل الفعل المذكور كان اولى وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص
فان لم يمكن فمعناه مع معموله العام فان لم يمكن فالملابسة فالاول يدل عليه مثله والثاني يدل عليه والثالث
يدل ضربت غلامه والرابع يدل احببت علمه قوله ويجوز الرفع بالابتداء عند غيره قرينة حذفه بعني
عند غيره قوله الجمهور والاخرين والفراء المستوية بين الامرين على ما سيأتي ان شاء الله ومثاله زيد ضربته
قال سيبويه النصب عندي كثير والرفع اجود وانما كان اجود لانه ليس يلزم معه تقدير ولا حذف وهو الاصل
التقدير والحذف وكان الرفع اولى لذلك قوله او عند وجود قوي مسهما يريد ان الرفع يجب ان يكون
اذا وجد قوي مسهما من قرائن الرفع ومثاله قام زيد واما عمرو فقد ضربته وقام زيد واذا عمرو نصرته
بكر فان قولك قام زيد قرينة من القرائن التي يجب معها النصب كما سيأتي الا انه لما وجد حرف اما واذا الفجائية
وهما من قرائن الرفع ترجح الرفع ترجيح مرجحات اما حرف فيمنع بعده المبتدأ عاملا واذا كان كذلك ترجح الرفع
انفاء لما كان عليه قبل ذلك من سلامة الفرق والحرف قوله مع غير الطلب تقييد وافضاء اما المنفي اختيارا
لبيان انما اذا كانت مع الطلب الذي هو واجب فرائن النصب تقوى لمقاومته في اقتضاء الرفع كما قوت على
عمرو وزيد تحت بل يكون هو مرجحا عليه كما لو كان اما زيدا فاكرمته وانما ترجح الطلب في اقتضاء النصب على الاصل
وعلى قرينة الرفع التي هي اما لانه اذا ارتفع كان الطلب خبرا له والطلب لا يقال خبرا لما قصد له الاسناد وبل يعتمد
بخلاف النصب فانه لا يعتمد به الا وقوعه على غير الاكثر قال ابو علي كلا ما معناه انه كان يظن انه لا يقع الا
مرجحا للمبتدأ البتة لما بينهما من التنافي حتى وحذف ذلك في كلامهم فوجب ان يكون سعيد مرجحا
واذا كان الامر كذلك كان النصب اولى وحذف قرائن الرفع قوله ويجب النصب بالعطف على جملة فعلية
للمناسبة لانه اذا عطف جملة فعلية على ما تحتها فلو رفع لكان جملة اسمية فيكون قد عطف جملة اسمية
على جملة فعلية وهو عدم مناسبة والتناسب في كلامهم مقصود ذمهم عليه وترجح ذلك على ما يليه من
الحذف لان الحذف قد وان كان لخلاف الاصل وهو كثير عند مكروه بخلاف المعاقبة بين الجمل المعطوفة
على بعض قوله وقد يجوز الاستفهام وحرف النفي واذا الشرطية وحيث والامر والنهي لان الاستفهام
بالفعل اولى فاذا امكن تقدير الفعل معه كان اولى لتوفر له على ما يقتضيه من الاولوية واذا كان تقدير الفعل
اولى كان النصب اولى لانه لا بد منه وانما قال قد يجوز الاستفهام تنبيها على ان ذلك لا يكون مع اسماء الاستفهام

وهل وإنما كان النصب مع النفي أولى لأن يصابه الفعل معنى كالاستفهام فعلّمنه كفعله وإذا الشرطية لأنها
للنقل إليها من معنى الشرط وكان يلزم من المبرد هنا أن إذا الشرطية لا تدخل إلا على الفعل لفظا أو تقديرا كإن الشرطية
أن يكون في هذا الباب إنما معها النصب لوجوب تقدير الفعل وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في إن الشرطية
فمعوزهم الرفع مع إذا الشرطية دليل عليهم وأنه لا يلزم دخولها على الفعل وفتحت كإذا أي أنها مضاف الفعل إليها وكان بالنقل
أولى وفي الأمر والنهي لما تقدم من أن جعله حرفا أشبه لما فاته الطلب لا حسار حتى يرجح النصب مع وجود قرينة الرفع
التي هي أما ولأن يحسان مع عدمها أولى في قوله وعند جوابه المقترن بالضمير مثل إنا كل شيء خلقناه بقدر هي
إضافة من إضافة النصب المجاز ووجهه أنه لو وقع لكان المعنى المقصود عند منعين بعض الإحسان الأول أنه
يكون إذا دون أن يكون خلقناه حرا فيعيب المعنى المقصود وصفة فيفيد عند المقصود لأن المقدر مفيد كالمذكور
مخلوق لنا بقدر وهو مغني عن المعنى المقصود وكان النصب أولى لما فيه من الإيذان للنصوصية على المعنى المقصود كما
إذا نصبت بضمير يفعل يفسره هنا ما وكون التقدير إنا خلقنا كل شيء خلقناه فيفيد العموم في المجاز وفي
المعنى المقصود قوله وسوى الأمران في مثل زيدا قام وعمرا أكرمته لأن الجملة الأولى ذات وجهين اسمية
بالنظر إلى الجملة الكبرى وفعلية بالنظر إلى الجملة الصغرى فاستوى الأمران فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي
لا تقدير فيه رجحت قرينة النصب بالقرب من الجملة إلى الكلام فيها قوله ووجب النصب بعد حرف الشرط وحرف
التحضيض لأنها حروف لم يقع بعدها الأفعال وفهم ذلك من استقراء لفظهم فإذا وقع بعدها الاسم وجب تقدير الفعل
بفعل لئلا يلزم الإتيان ولذلك الرموا شذوذا ولكون قرينة لتقدير الفعل فيقولون إن زيدا هزته هزته ولا يقولون
إن زيدا هزته وفي ولا ما أشبه ذلك وإذا وجب بعد إن الفعل وجب النصب كذلك ومثاله إن
زيدا مضى وفي ولا ما أشبه ذلك وإذا وجب بعد إن الفعل وجب النصب كما تقدم والتخصيص كذلك ومثاله إن
زيدا مضى قوله وليس مثل إن يذهب به منه فالرفع لازم أي ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب فالرفع فيه
لازم على أنه مبتدأ أو فاعل لجواز وجهين واختيار تقدير عامل سواهما وبيانه من وجهين أن الفعل شرطه أن يكون مسندا
عن القسمين فإن فعله مضمرة على وجهين لو شغلت عنه لقرأ فيه وهذا ليس كذلك لأنه لو لم يشغل لم يعمل فيه شيئا لأنه
لا يعمل الأمر لو عاملا لم يعمل الفعل رفعا فإن فعله الباقي إن شرطه أن يكون لو سلط عليه لنصبه فلو شغلت إن
ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه أيضا لأن عمله أيضا إنما هو الرفع قوله وكذلك كل شيء معلق في الزيد بزيد
أنه ليس من هذا الباب أيضا لأنه موهم إذ هو اسم وتعلق فعل مسلط على ضمير فيتوهم المتوهم أيضا أنه لو سلط عليه
بعد حل في هذا الباب وهو غلط لأن تقدير تسلطه على ما قبله إنما يكون بحسب المعنى المراد وليس المعنى هاهنا أنهم
كل شيء في الزيد حتى يصح تسلطه على ما قبله وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزيد وهو مخالف لذلك المعنى
ووجه أن لا يكون من هذا الباب فحينئذ رفعه قوله وهو الزائدة والزائد فاعل واظاهر أنه من هذا الباب لأنه أنهم
بعد فعل مسلط على ما سوى ضميره لو سلط عليه لنصبه ولكن لما لم يقع النصب أعمل الرفع إن سبب ذلك إلى أن المعنى
غير الظاهر وقال المبرد أن الألف واللام بمعنى الذي والفاء جزاء لما لدلت على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم
وعلى الأول من هذا الباب لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله فإن
فرق فارق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء بأن قال فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها لأجل الجملة التي هي جملة
أخرى التي هي الشرطية لم يعد ذلك لعوارض معنى السببية القصية لأن معنى السببية هاهنا إنما

إذا كان المنصوب مبدأ أو في حكمه على قول من جعله عائدا بالجملة التي تضمنت الفاء إذا تعلق هذا بفعل مقدر جزء
عن ذلك فيكون المعنى المقصود ولزم خروجه من هذا الباب عند هذا التقدير إذ تقدير الفعل للنصب يخرج المعنى
كما تقدم وقال سيبويه المبرد ومما يلي عليه حكم الزائدة والزائد في جملة ابتدائية تحت نقله مع قطع
النظر عن الفعل الذي يقدرها ثم ذكر الفعل جملة مستقلة تبيينا للحكم الموعود بذكره وإذا كان ذلك لم يجز
أن يقع فاجلد وامسلطا على الزائدة والزائد لأنه صدر الجملة عنه بعضه وهذا من جملة أخرى ومثاله زيدا مضروب
أكرمته فلا يستقيم أن يكون وأكرمته مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلال الكلام بذلك قوله والأمر
في النصب الذي يقدم من أن ظاهرة أنه من هذا الباب وقرينة الطلب مقدمة وهي أمر في النصب قوله
للتحريج عنه النصب وقوله مفعول مقدر أي يحرج ضمير المنصوب المنفصل المفعول مقدر عن أي كقولك لأن
إن قال قائل ضربت فإنه ليس من هذا الباب وقوله تحذيرا احترازا من قولك إياك لم قال من أنفي فإنه ليس من هذا
الباب مثل إياك والأسد فإن جملة أنفك الأنهم لا يعرفون ضمير الفاعل والمفعول لواحد فيقول إلى أنفك
ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم فعدلوا عن لفظ النفس لا يفهم وجهها وجب رجوع الضمير ووجب أن يكون منفصلا لزوال
ما يفرق به وتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو إياك وبابه على حسب المخاطب من تأمره والأسد فظاهر علمه
والمعنى أنهم يبعدك عن الأسد أو أنهم الأسد عنك ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه الإ المعنى الذي كان
بسببه وقالوا إياك من الأسد فمن الأسد متعلق بالفعل المحذوف أي باعد نفسك عن الأسد ويقولون إياك وأن تخذ
وهو مثل إياك والأسد سواء لأن أن تخذ في تأويل الاسم كأنه قال إياك والحذف ويقولون إياك من تحذف وهو
مثل إياك من الأسد سواء وقالوا إياك أن تحذف ولم يقولوا إياك الأسد والفرق بينهما أن حرف الجر يحذف اختصارا
مع أن وأن قياسا مستمرا فجاز أن يقال إياك من أن تحذف إياك أن تحذف إجراء على هذه القاعدة ويتعين أن يكون
فرعا على إياك من أن تحذف لا على إياك وأن تحذف ولأن حتى وفي العطف لا تحذف وإذا لم يستقم ذلك ظهر الفرق بين إياك
من الأسد وتحذف من بابه أن وتحذف حذف الفعل مطلقا فإن تمسك المعترض بقوله إياك إياك المراء
فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب فليس فيه حجة لأمور منها أنه خلاف المسائل واستعمال الفصحاء ومثل ذلك
مردود لا يثبت به الأصول الثاني أنه ضرورة الشعر والكلام في شعر الكلام الثالث أن المراء مصدر
بمعنى أن تماري فيحمل عليه لكونه بمعناه لا على باب الاستثناء فإنه لا يقدر فيه ذلك التقدير الرابع قول الخليل
أن المراء مصدر منصوب بفعل مقدر وإياك إياك يستعمل في شيء في كلام آخر فقال المراء وإذا احتمل ذلك
لم يبق فيه حجة لأن أصول الأدلة لا تثبت بالمحتملات المفعول فيه هاهنا قوله وقد يعمل فعل مذكور فقوله
قول مذكور احترازا من قولك يوم الجمعة حسن فإنه مما يعمل فيه فعل ولكنه لم يعمل فيه فعل مذكور قوله وكذلك
نصبه تقدير الذي لا يفا لو وجدت وجب الحصر لها فإذا حذفت يبقى الفعل نصب وظروف الزمان كلها
مثل ذلك أي يصح أن ينصب بتقدير من غير تعظيم وظرف المكان إن كان مبهما فمثل والا لم يقبل النصب بتقدير
في وإن لم يكن مبهما لم يعمل والظرف مبهما هو المبهم فقال الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمغيرها سواه

وما دامه صوبا سعد بن زيد من عشرة ذكرهم وعندهم منوع عند متابعي وقال قوم الامكنة الواقعة ظروفا من غير
الجهات الست كثيرة فينبغي ان يضبط بعدد ذلك فقالوا المبهم كل مكان له كان له اسم لا يدخل معها
وللغير حلاله يدخل في ذلك الجهات الست وما دامت مسمى عند الاولين وهي اسما امكنة لبنت من الجهات الست
وكاما استثناء ثم تعين سمة الجهات من جهة انها الست من الجهات الست ولا يمس المسمى عند الاولين
بيع وقوعها ظروفا ومن جهة انها اسماء امر غير داخلة في مسماها فصح وقوعها ظروفا وانما الموقع من
ظروف الامكنة ذلك الموقع الا المبهم دون المعين ووقعت ظروف الازمنة كلها ذلك الموقع من جهة ان الافعال
التي يتعدى اليها وبمصدرها هادلالة على الزمان المعين فيعرف الى المعين ولمس المفعول دلالة على الامكنة المعينة
واما المسمى مكانا غير معين فيعرف الى غير المعين وهو المبهم حسب ما كان اقصاها قوله وغيرها
عند والذي يشبهها الا انها مبهما هذا عرف الاولين واما على القول الثاني فهي داخلة في حد المبهم الاصلي وكذلك لفظ
مكان قوله وما بعد دخلت بين ما يقع بعدها الامكنة المعينة وهو مبتدأ على الكلام بقوله
في الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت من ذلك مفعول به والظرف دخلت هو مفعول
او غير مفعول فمن ادعى انه غير مفعول حكم بان الدار ظرف ومن ادعى انه مفعول به حكم بانه مفعول به قوله وينصب
بعامل مضمر يعني كما نصب المفعول به كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة وكذلك
وينصب على شرطه المفسر حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فيجاز رفعه تارة ونصبه تارة وتستوي الامران
وتجب نصبه بان كقولك يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عند الله
ويوم الجمعة سار فيه دون غيره وان يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه
ذلك على نحو ما تقدم فعلك في باب ما اضمر عامله على شرطه المفسر قوله المفعول له هو ما فعل
لاجله وقد مر ذكره قوله مر ذكره اخبار من مثل اعني الباء ويكرهه الادب فهو وان كان علة لفعل
فانه علة لمعنى من كون قوله هذا قال الزجاج فان الزجاج يزعم ان نصبه على المصدر وان قولك ضربته تاديبا
من ثمان انواع الضرب فانتصب انتصاب قولك ضربته ضرب الفهد وممكن ان يقال المعنى ضربت ضرب تاديب
ويكون انتصاب مصدرك او حولك في ذلك فانما فهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته لاجل التاديب
وقولك ضربته تاديبا معناه واذا وجد ان يكون ذلك تعليلا وجب الاخر كان المصدر به والتعليل اقرب
الى المعنى الى مجرد لفظ امر لفظي ودون نوعهم بعض النحويين ان المفعول من اجله منسوب عن الفعل بطريق الى شيء
مفعوله تاديبا واسلم لدخول الجيم وشبهه فان الضرب منسوب للتاديب والاسلام منسوب لدخول الجيم وليس
بمستقيم لانه فرق بين قولهم وقعت عن الحرب جبنا وتطايرة ولا يستقيم ان يقال القعود منسوب الجبن
واستقيم ان يقال التاديب منسوب الى الضرب واذا استقام ذلك وجب ذلك الجميع اليه قوله وشرطه
تقدير اللام لانها اذا وجدت وجب اعمالها لان حروف الجر لا تلغى قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا يعني مقارنا في الوجود للفعل المعلل وانما اشترط ذلك لان الكلام يكون العامل على المعلل
والعرض الدلالة على حذف اللام وكان اشترط الاتحاد لان ما لا يتعلل تعليلا دليلا على حذف اللام فاذا
وقد اوجدهما ولا بد من اللام مثال فقد انتفاء قولك جئت لاكرامك لي عند الاكرام والتسمين ومثال فقد ان الاول

حسنك لاكرامي اياك مكان لي ومثال فقد ان الثاني حسنك لاكرامي اياك عند المفعول معه المذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول لفعل لفظا او معنى قوله بعد الواو كما وقع بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرهما
ومن قال مشاركة لفاعل فانه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لا فاقوم على ان عمرا نحو ضربت زيدا وعمرا المنصوبين
ويضعفه اظهار على ان زيدا وحسنك وزيدا درهم مفعول معه والمعنى كما ان زيدا درهم والجواب
عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه فعمل عليه قوله لمصاحبة معمول فعل اعم من ان يصاحب
مفعول غير فعل مثل زيد وعمرا واخاك قوله لفظا او معنى يفصل للعامل المراد لدخل فيه
النوعان فاللفظي مثل قولك حسنك والمعنوي مثل ما لك وما شانك قوله فان كان العامل لفظا وجاء
العطف وجهان العطف والنصب على المفعول معه قوله وان لم يجز العطف يعني النصب مثل حسنك
وانما تعين النصب لتقدير العطف وهو فعل صريح واذا جاز ذلك مع معنى الفعل فهو صريح الفعل اولى
وان كان العامل معنى وجاز العطف تعين مثل ما لك وعمرا لانه الاصل فلا حاجة الى تكلف من جهة اخرى
والفرق بينه وبين الاول ان الاول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف لعدم وهذا معنى ليس
بفعل فلم يقو تلك القوة فلذلك يتعين العطف قوله والا تعين النصب اي وان لم يجز العطف وتعين النصب
لتعذر العطف بسبب الرجوع الى تقدير ما يستوهم مثل ما لك وزيدا وما شانك وعمرا الا المقتضي ما يصنع فعل عليه
عند تقدير العطف الذي هو الاصل قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى
قوله الفاعل او المفعول به احترازا من الصفة فانها تبين هيئة لا باعتبار كونه فاعلا ولا مفعولا لكن باعتبار الذات
وهو لا باعتبار نسبة الفعل اليه فاعلا او مفعولا فانه قد تدل الفعل المذكور بها فاذا قلت جاء زيد راكبا فقد دخلت
على الحي المذكور بقيد التركيب قوله لفظا او معنى احترازا من ان يتوهم ان الفاعلية والمفعولية في اللفظ
خاصة ومثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فالفعل قائما خالا من الضمير المستتر ومثال الفاعل المعنوي زيد في
الدار قائما لان التقدير استقر زيد في الدار وفي الدار قائم مقامه ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما لان المعنى
المشار اليه قائما زيد قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان العامل ما به تقوم المعنى المقتضي للاعراب
والمعنى المقتضي كونه حالا وكونه حالا انما يقوم بالفعل اللفظي او المعنوي اذ به حصلت الحالية فيه والا كان
صفة قوله وشرطها ان تكون نكرة لانها لو لم تكن كذلك لالتبست بالصفة في مثل قولك ضربت زيدا الراكب
وصاحبها معرفة غالبا لان الحالية الى الخبر المعارف واهم بخلاف النكرة فان وضعها يقتضي قوله وان
الغراب كذا مرفوع به وحدة ومنزلة مناول وتاويله وجهان احدهما انها في المعنى كذا وان كان اللفظ معرفة
معنى ان مثلها الغراب كذا مثلها معرفة ومرفوع به وحدة اي منفردة او الوجه الثاني وهو اختيار الفارسي
ان التقدير يعترك الغراب فالحال هو الفعل المحذوف والغراب مبتدأ على حاله وكذلك مرفوع به وحدة
منفردة وحدة فالحال محذوف هو منفرد ووحدة مبتدأ على حاله قوله فانكر صاحبها نكرة وجب تقديمها
لانها لو اتت مؤخرة لالتبست بالصفة فقدمت لسد قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولي
العامل المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي فاذا تاخر ضعف لانه وضع عن موضعه فقد يضعف العامل المعنوي بالتاخر
وهذا اخبر بدليل جواز زيد ضربت وامتناع ضربت زيدا بخلاف الظرف لان الظرف اتسع فيها لكثرتها واغتفر فيها

ما الى نفسه لغرضها قوله ولا يخ المجرور في الاصح وهو مذهب اكثر النحاة ووجهه انه اذا كان مجرورا
والحال في المعنى له وحكمه مستحق على الحال في المعنى كما لا يستقيم المجرور على الحال بكذلك ما في حكمه وهذا المعنى
ثابت ولا مانع تقديم حال المجرور ولم يسمع عن العرب في المعدى للحكم ولا يضاف الى ما سواه لمجرد الفاعل ونسبه
الاحوال بكونه حالا ولكن يعدم الحال في كلامهم حتى صار ذلك معلوما غير محتاج الى نقل موضع
فعلوا الذي اكله واحدا والصحيح ما تقدم قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لفاعله معنى
الحالية ولا حاجة الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكلفه لاستدلال ما يدل على الهيئة مثل هذا شرا الطبيب
منه رطبا فرطبا وشرا حالان استدلالا بما يدل على الهيئة ولستما مستقيمين وقد احلف الغلام في شرا وبيعه
ما القاعل فيه وذهب قوم الى ان عامل اسم الاشارة وقوم الى انه اطيب وهذا هو الصحيح والاول غير مستقيم
لوجوه كثيرة منها ان اسم الاشارة اذا وقع حالا لم يكن الحكم مفيدا الدليل قولهم هذا زيد قائما فان
المفيد يريد على الشارة اليه غير مفيد بالفهم فان زعم زاعم انه مفيد فانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا
ما اختار من بين اقرانه وفي حال القيام لم يستقيم كما انه يؤدي الى ان يكون عين زيد في حال القيام فان زعم زاعم
ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم قلنا الامر كما زعم لما بينا ان الحال حكم الحكم ذكره بالتقييد على
ما قدمه كقولك جاءني زيد راكبا فان حاكم على حد المعنى المذكور بتقييد الركوب فلو قدر المعنى من غير
كان مخالفا للمنطوق به لا للمفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقييد
الركوب عند عدم المعنى واذا ثبت ذلك فلو جعلنا الاخبار زيد معتدلا بالقيام كان كالاخبار بحال الفعل
بالركوب وكما لا يستقيم تقييد المعنى من غير ركوب بكذلك لا يستقيم تقييد زيد من غير قيام وذلك فاسد
واذا لم يجز يكن الخبر مطلقا غير مقيد فينسب المعنى الى ان الشيء اذا قيد بحال لم يجز ان يكون على تلك
الحال في فقد المتكلم فاذا اختل شرط مفهوما لهذا وجب ان يكون في حال الاشارة بشرا الا عند وجود الفاعل
ان المعنى المقصود بخلاف ذلك حتى لو قيل عند وجود ابي او رطب هذا بشرا الطيب منه رطبا كان مستقيما
الحال ما يقول ثم يحكي بشرا الطيب منه رطبا ويريد بشرا احسن ما يكون افضل منه احسن ما يكون والمعنى
والتعلق امر معنوي واذا وجب تعلقه هاهنا بالخبر وجب تعلقه في المسائل الاخر به ضرورة ان المعنى واحد
والاولى المقوي واجبا المراد ان يفضل الشيء على نفسه لا يعقل الا باعتبار خالي واذا جعل بشرا من ثمرة
نفس الافضلية للشيء على نفسه باعتبار خاله واحدة الى الشيء الطيب المحاسن ان اطيب نسبته الى الشيء
والتمرية وجه نسبة واحدة وقد وجد فيه رطبا وجد فيه رطبا وجعله في الاخر فلا وجه لمن قال العامل فيه
اسم الاشارة سوى ما استبعده من ان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله ولا يقال ذلك شيئا مما ذكره
ولا يقدر عمل افعل في الحال متقدمة لشبهه بالفعل كما تعمل في الظروف ولا يلزم من فرضه عن العمل
المفعول له الا يعمل في الحال فقد ثبت ان العامل اطيب في هذه المسئلة وفي امثالها ومن قال ان العامل اسم
الاشارة ابو علي الفارسي ولم يأت شيء عنه مما ذكرته واستبعد افعل فيما قبله قوله ويكون حملة
لانها ذكر والاحكام تكون في المفرد وفي الجملة كما في حد المبتدأ فقد يكون جملة خبرية لان الاحكام
المعنوية لا تكون الا ما تحتمل الصدق والكذب فوجب ان يكون كذلك قوله فالاسمية بالواو والضمير

او بالواو او بالضمير على رفع ولا بد من الواو على الاصح لان الحال في المعنى انما هي مقيدة بحرف الجملة وهو الخبر الثاني
فتفتقر الى الاسناد بما يتعين بالحالية داخلا على الاسم الاول لذلك فرق بين حد والواو وقد حال كلمته فوه الى في
وهو قلت قوله والمضاف المتبع بالضمير وحده يعني من غير واو لانه من اسمه له اسم الفاعل في المعنى وجاء
عليه في اللفظ فاجرى مجراه والاستغناء عن الواو والتحقيق الى الضمير كما احتيج في الاصل الى الضمير وما سواهما بالواو
والضمير او بالواو والضمير على او باحدهما وهي بلغة اقسام مضاف مبني ومضاف معنى وما ليس بمبني
في ان يكون بالواو والضمير او باحدهما وهو اما بالواو واما بالضمير وذلك نحو قولك ضاربي
اوجه هاني زيد وما انت كلم غلامه ما انت كلم غلامه وما انت كلم عمرو وحاني زيد وقد حرج غلامه
وقد حرج عمرو وحاني زيد وما حرج غلامه ما حرج غلامه وما حرج عمرو وقوله ويجوز حذف العامل
كقولك المسافر زيد اسد مهدا وذلك عند قيام القرائن كما تقدم في مثله قوله ويجب في الموكد مثل زيد
ابوك عطوفا وانما وجب في ذلك لان في الاول ما يشعر بالعطف فاستغني عن التصريح بالعامل الذي هو اخفه
ويشترط ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لتحقق ما ذكرناه لانها اذا لم تكن مقررة لمضمون جملة
اسمية كانت غير موكدة كما في قولك جاءني زيد راكبا ولو قلت زيد ابوك منطلقا لم يستقم اذ لبس في
الانطلاق ما يقرر معنى الابوة وليس في الجملة ما يتحقق بصيرورة بها وكون غير موكدة وذلك لم يستقم اذ لبس في
منطلقا قوله المبين ما ارتفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله ما ارتفع
الابهام حتى يحكى عنه الخبر وعن كالحال والصفة واشباههما قوله المستقر احترازا من مثل قولهم ابوك
عدنا جاءنا فانه ارتفع الابهام عن الذات الا ترى ان قولك عدنا مجملة المجاز وعنها المبتدأ وعنها
فاذا قلت جاءني زيد وزيد بيت وذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر في وضعه وانما وقع الابهام عند المخاطب لحصول الا
تشراك وهو موضوع دال على ذات معينة في اصل وضعه فاذا قلت المستقر خرج الاسم المشترك المذكور وظاهره
في قوله عن ذات احترازا عن الحال وظاهرها فانه ارتفع الابهام ولكنه عن ذات لا قوله مذكورة او مقدرة
يشمل نوعي التعبير المستقر عن المفرد وعن النسبة على ما يفصل فان قلت قولنا جاء القرشي وامثاله من المتادير
يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القرشي لو لم يكن مفهوما من قولك جاء في اصل وضعه كما ان الرجل
لم يكن مفهوما من قولك عشرين فقد دخل في الحد ما ليس منه قلت الجواب ان القرشي وشبهه بيان
لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع والرجوع اسم الذات لوضعه والقرشي في قولك جاء القرشي مثل ذلك
في مثل جاءني زيد راكبا لانه بيان لهيئته وقد خرج ذلك بقوله عن ذات قوله فالاول عن مفرد
مقدر عالما بمعنى الاول تمييز الذات المذكورة وذلك لا يكون الا مفردا مقدرا عالما عددا او وزنا او
كيلا او مساحة او ما هو بمنزلته من مقادير معروفة عند المخاطبين قوله اما في عدد نحو عشرين
درهما وسيأتي في باب العدد لانه احترز لما لا يكون ذكرة قوله واما في عيرة مثل رطل زيتا يعني في
غير العدد مع كونه مقدارا قوله مفردا ان كان حسيا الا ان تقصد الانواع ويجمع في عيرة يعني الحسي
ما تطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل فيفرد لانه لا يستغرق جنسه حتى على ما تقدم والمقادير
الا ان تقصد الانواع فالاعلام فيجمع لتعدده وتفرد الدلالة عليه كما تقدم قوله ثم ان كان بنوين

او بصور النسبة حارب الاضافة والا فلا لانه امكنت اضافته وكما ترفع الابهام بالتصريح فع بالاضافة فكان
الوجهان لا استواء دلالتهما على الغرض المقصود والا فلا اى والا يكن بين ابوب نسبة ولا بصور الاضافة وزيد
انقدير ها لانه انكان في مثل عشرين درهما نقدر الاضافة اذ لا يستقيم حد فرق بين الاضافة ولا انتفاء
تقدير الاضافة وكذلك على المرء مسلما بدا اذ لا يمكن اضافة مسلما الى لدن مع بقاء التصرف وان خرج
نشد المغنى قوله وغير معدل هو الباقي من اقسام المعدود والاول هو المعدل وهو كل نوع اضيف الى جنسه كقولك
خاتم حديدا وباب ساجا وما اشبهه والخفض لانه ليس من باب المقادير والاضافة مستقيمة وهي الاضافة في الباب
اولى لذلك قوله والمانع من نسبة حمله او ما شابهها مثل طاب بدنا او بدنا وبدنا او يوم ودار او علما او في
اضافة مثل تفصيل طيبة اما او ابوة ودارا وعلما فالتمييز هذا الفصل عن نسبة نقصد بها الى المميز يتعلق بالمذكور ثم تميز
تعدد لكن ولا ذلك لكن تمامه يحتاج الى تصريح لان قولك طاب بدنا لا يفهم نحو في واحد منها وانما الابهام بنسبة
الطيب الى جزء يتعلق بدنا واحتيج الى تمييز الابهام وكذلك في الاضافة فانه قد يضاف الشيء الى امر والمراد اضافة
الى يتعلق به مثل نسبة الحمل سواء فباقي التمييز ايضا وهذا الذي يسميه النحويون تمييزا حمله قوله ثم ان كان انثا
يعني حمله لما استغنى عنه جاز ان يكون له وليتعلق به والا فهو ليتعلق به يريد ان التمييز قد يكون انثا راجعا الى
المنسوب اليه ويكون راجعا الى المميز يتعلق به كما في قولك طاب بدنا فانها ان يكون بدنا هو الاب وجاز ان يكون له
الاب ليس ولده وكذلك اذا قلت ابوة فجاز ان يكون لكل واحد من المنسوبين فهذا معنى قوله جاز ان يكون له
وان لم يكن الاسم ضمنا لما لذلك كان لمتعلق من استغنى على حسب ما قوله كقولك دارا او علما فلبس لعمل دارا
وعلما حمل كما احمل انا وابوة فلا يحمل الا جهة واحدة على حسب ما هو له قوله فيما لا يعني
الا ان يكون حسنا الا ان تقصد الانواع يريد المطابقة التنبيه ان قصد التنبيه والجمع ان قصد الجمع قوله
يعني اذا جعلته للاول او لمتعلقه فهو ذلك اذا قلت طاب بدنا او علما فلبس لعمل دارا
بدنا انا ولو نسبت بدنا على هذا المعنى قلت طاب الربيب ابوين وجمع اذا جعلت ولو قصدت بعد لك انا انا
وقصدت به واحدا قلت طاب بدنا انا فان قصدت الى اب وام او جدة قلت طاب بدنا ابوين فان قصدت الى هاهنا
انا به قلت طاب بدنا انا فمطابق من قوله الا ان يكون حسنا مثل قولك ابوة وعلما فانك تاتي به مفردا اذا
قصدت الى معنى الابوة والعلم من حيث هي ابوة وعلم لانه يعني جمعه على ما تقدم الا ان تقصد الانواع والدلالة عليها
فتجيء التنبيه والجمع على حسب القصد كما تقدم في المفرد قوله وان كان صفة كانت له وطبقة والحمل
الحال يعني به مثل قولهم لله درة فارسا فان التمييز قوله فارسا وهو في المعنى للضمير درة وهو معنى قوله كانت
له ويجب ان تكون مطابقة له فلو قلت لله درها فارسا حسن عند الوجهين وقال قوم هو خال والمعنى المعتبر منه
في ذلك به فارسا عندهم والصحيح انه تمييز لان المعنى على مذهبه مطلقا المفرد ونسبة واذا جعلت حالا احتيج
المدح فتفقد فيصير المعنى المقصود فلذلك قال الاكثرون تكون تمييزا قوله ولا يتقدم التمييز والاصح انه
يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد واما منع تقدم التمييز عند الجمهور على الفعل لانه في المعنى فرع على الفاعل
والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجدر والثاني ان الاصل في التمييز ان يكون موضحا فاذا جعلنا انتصب عنه وانما
خولف بالفرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وتقديمه مما يخل بمعناه فلما كان تقديمه يضمن ابطال معنى

يصير الى مستقيم واذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره احجر قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل
الجزء من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج لا يمكن حد المستثنى باعتبار
المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو قسمه الذي يسمى بنوع المنقطع والاخر غير مخرج واذا اختلفا
في الحقيقة الى تقدير حمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو
المذكور بعد الا واخواتها وقد توهم بعض النحويين ان المتصل هو المستثنى من الجنس والمنقطع فانه قد يكون
مستثنى من الجنس وهو غير مخرج كقولك عن قوم لنسي وبهم بدا ضرب اليوم الا زيدا وهذا منقطع وهو
مستثنى من الجنس الا ان يراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم واخرجه باستثنائه وفي تحقيق معنى
الاستثناء ثلثة اقوال مشهورة من يقول الاستثناء بين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل التخصيص غير هو كالمغني
المغني لا فرق بينهما الا من جهة وجوب الاتصال بالصيغ مخالفة محصورة وهو عن مستقيم لبيان له غير عشرة الا درهما
والتفسير يعني مدلولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم تفسيره ان ادبها تسعة وذكر الا واخواتها مزاد لمطلق
المنصوص عليه واجماع النحويين على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل ايضا ومنهم من قال المستثنى منه والا
استثناء والمستثنى حسبما المعنى واحد من غير تقدير الاول والمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت التسعة
عبارة بين احدهما تسعة والاخرى عشرة الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم لانها قاطعة بان المتكلم بقوله عندي عشرة
مفسر بالتفسير عن مدلولها الذي هو حسبان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد عن انه مخرج ولو كان مثله تسعة لم
يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من يعني حمرا وتسعة غير اطلاقها على مدلولها معنى اخر
هذا معلوم من لغة العرب والطريق المذكور يريد هو باطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يفهم كلا
مركبة وضعت لمعنى يعرف وبسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب الذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهمه
من لزوم الكذب في كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد المتكلم الى انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم
منها كان ما افرده اولا نافيا له ثانيا فيلزم الكذب في احد الامرين وعند ذلك سعت الاستثناء في كلام الله على
فانه اذا قال قلت فيهم الفتية الاحسبتم عاما وان ادبا بالفتية على الانفراد جمع مدلولها وقد اخرجه
لبث الجميع فيستحيل ان يخرج حتى لانه يؤدي الى ان يكون لبث اقل من الفتية وقد علم انه لبث الفا وهو الذي
ذكروه بلزوم امثاله وعند هذا الباب من الادراك كذب المغير وبدل الاشتمال ويستعمل عند ذلك ايضا وقوعه في
كتاب الله تعالى وقد قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذا كان يجب على الناس جميعا الحج
على جميعهم فيستحيل ان يكون بذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يضر المعنى امر الجميع ما امرت
الجميع في وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس هاهنا هم المستطيعون فانما ذكر المستطيعين
ليس به المقصود بالناس كان الرد عليهم فيما تقدم وزيادة وهو ان البقر يرى استطاع منهم بعض دون الصحة
في منهم راجع الى الناس فيصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد وان زعم
العربي الكاتب ان المراد بما سمي بدلا ومبدلا منه غير ما يفهم منه اجزاء كما في المسمى عندهم كان الهمزة فسادا الى
جميع ما تقدم مطلقا ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه يعود عندهم على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا
فانه يؤدي الى ان يكون على الناس والمستطيعين معا غاية عن المستطيعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو

المستقيم المبدع الاشكالات كلها ما فرق أمره وما لزمهم وهو ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى الاقرار
من غير حكم بالاسناد فاخرج منه المستثنى على التحقيق بحكم بالاسناد بعد بعده بين الاخراج وذلك لا يحكم
عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد فيما ذكر الا بعد تمامه ولو ظن ظان ان المتكلم اذا قال له عندي
عشرة عند نطقه بالنار من غير ان يتم نطقه الكلام غلبها انه مقر بتسعة مستثنيا الاقرار لكان مخطئا
لقلنا بانه لو ورد كلام لذكر ما اخرجه قبل الحكم بالاسناد فان وقع بذلك اشكال الكذب والاستهزاء والابدال
وايقاع ما لزم المقر بغير فيما ان تكون في جميع ما ذكر غيرهم قوله وهو منصوب اذا ذكر بعد الا الى اخره شرع
بيان المواضع التي يكون المستثنى فيها منصوبا فمنها ان يقع بعد الا المذكورة كقولك قام القوم الا زيدا واشترط
ان يكون غير صفة لانها اذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها قوله او كلام موجب احترازا من القسم الثاني
يذكر ان يقول ذلك فانه لا يكون منصوبا على الاستثناء لانه ما قوله او مقدما على المستثنى منه وشرطه ان يكون
اخذ حرف الكلام مثل ما جاني الا اخاك اخذ فلو قلت الا زيدا ما جاني اخوك لم يجز قوله او منقطعا كقولك
ما جاني احد الا حمارا ونقض العرب بقول الاحمار على البدل ولم يستثن لانه لا يستقيم فيه اخذ الابدال فلم يبق
نقضا على الاستثناء قوله او كان بعد نفي او شبهه والاكثر لانه قد ينقل عن بعض العرب انه يعرض بهما الاهما
حتى عندهم ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد قوله وما هلا وما عدا ولست ولا يكون لانها افعال فصرفها
فيها فلم يبق الا نصب المستثنى بها وكذلك علة النصب بخلا وعدا على مذهب الاكثر وما سواه ذلك منصوب بالفعل
بواسطة الا ان كان ثم فعل فان لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة المترجم هذا هو الوجه في مثل قولك الرجال
الا اخاك اضمارك قوله وضمان البدل فيما بعد الا كلام عبر من موجب والمستثنى منه مذكور قوله غير موجب
احترازا من الموجب فانه قد تقدم انه منصوب ليس الا قوله والمستثنى منه مذكور احترازا من قولك ما جاني
الا زيدا فانه لا يجوز فيه البدل ومثاله عز وجل على ما قالوه الا قليلا منهم وقرأ ابن عامر الا قليلا منهم بالنصب على
الاستثناء والاكثر البدل لانه اظهر في قانون عوامل القرينة فلذلك كان الاكثر عليه بخلاف الاستثناء فلما اجتمعا
كلاهما كان استعمال ما هو على قانون الاكثر في كلامهم اولى وقد قرئ ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب
واكثر القراء على النصب لحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله فاسر باهلك والرفع على البدل من قوله ولا يلتفت
منكم احد فقرأ من يحمل قراءة الاكثر على غير البدل وظن انه قد اتى بما يعلم من ذلك وهو غلط لان النصف
واحد واذا استثنى من قوله فاسر باهلك والرفع كان غير مستثنى باسراء الليل واذا ابدل من قوله ولا يلتفت منكم
احد الا امرأتك كان مستثنا بها وبدل ذلك الى ان تكون مستثنا بها غير مستثنى بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك
من يعتقد ان الفراء في النسخ اخذ بجواز ان يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يستقيمان به فاما من
يعتقد ان النسخة صحيحة لتعبيره عن مثل ذلك قوله ويعني على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
هذا الذي تسميه النحويون الاستثناء المفرغ لانه فرغ له العامل قبل الا فحذف المستثنى منه وحقه ان يذكر لما بعد الا
ما شبه وان كان في المعنى محذوفا من مستثنى منه محذوف الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد ولا
يستقيم الاستثناء ولم يعمل وما ذلك على ظاهره انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند واسماء قام هند لان
هند في قولك قامت هند فاعل في المعنى وقولهم ما قام الا هند الفاعل في المعنى هو المستثنى منه وهند مستثنى

ذلك لما اخذ في المستثنى منه رفع العامل له وعمل فيه عمله في المجرور وقوله وهو في عبر الموجب الى نصب مثل
ما جاني الا زيدا وهذا هو الاكثر في هذا الباب لان المستثنى منه محذوف ولا يستقيم بدونه معنى وانما هو
عاما من جنس المستثنى وهذا البعد انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما جاني الا زيد استقام
بدون ما جاني احد الا زيد ولو قلت جاني الا زيد لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه قوله الا ان يستقيم المعنى يريد
ان ذلك قد جاء قليلا فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى كقولك قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان تقرأ الايام كلها الا
يوما بخلاف جاني الا زيد فانه لا يستقيم ان يضربه كل احد ويستثنى زيدا قوله ومن ثم لم يكن ما اتاني الا غلامك
لم يعني ما اتاني فصار استثناء صحيحا في الواجب ولا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز الاستثناء المفرغ في
الواجب فانه لا يستقيم المعنى هاهنا لم وضع ما اتاني لاثبات ما انتصب بها والا بعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو
حرف ما اتاني فصار هذا المنصوب مثبتا لكونه خبرا لما منفيا لوقوع الا بعد الاثبات فصار مثبتا في حال وانه
وهو محال قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد لا احد فيها الا زيد وما
رددت شيئا الا شيئا لا تقدر فيه اما امتناع البدل على اللفظ في قوله ما جاني من احد الا زيد فلانك لو قلت ابدل على اللفظ
لوجب تقدير من بعد الا وهو اثبات لم يزد نفيا بعد الاثبات وهي اثبات بدل في النفي خاصة الا ترى انك لو قلت ما
جاني الا من يدل لم يجز واما امتناع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد ولا غلام رجل على البدل الا زيد فلان العامل
هو لا ولا انما عملت لكونها نفيا فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ وجب تقدير نفيها بعد الاثبات وهي عملت للنفي
وكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لاجله وايضا فانه يؤدي الى باطل لان الا تقتضي اثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه فتصير
مثبتا نافيا في حال واحدة وهذا تعبير جاري في قولك ما زيد شيئا الا شيئا كانتفائه لان ما عملت للنفي فاذا ابدلت
شيئا من معمولها وهو بعد نفيها واذا وجد نفيها بعد الاثبات واعملته في الاثبات اجتمعا على المعنى الذي عملت لاجله
وايضا فانه يؤدي الى التناقض المذكور فاذا اورد على هذا التعليل قولهم ليس زيد شيئا الا شيئا لا تعبائه وفصل في
اسماعه ما قلت وهو ما قال المراد عن الاول انها لم تعمل للنفي وانما عملت لكونها فعلا فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء
العامل على كماله وهو كونها فعلا فان الاسماء لا تخرجها عن كونها فعلا بخلاف الاسماء وما فانه يخرجها عن المعنى
الذي عملت لاجله وهو النفي والمراد عن الثاني وهو التناقض وتقديره انك اذا قلت ليس زيد الا شيئا فما بعد الا
مثبتا لا منفيا بليس وهو مخالف قولك ان ليس لها جهتان احداهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان لاجل
الفعلية لا لاجل النفي والخاصة هاهنا انما هي باعتبار العمل لا باعتبار النفي فتعتبر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي
فوجد انها وان كانت لفظية واحدة وان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا تعبائه فلا يتحقق ما كان واذا
بصيت بعد الا مسئلة ما كان انما تقدير الفعل العامل الذي هو كان من غير الذي ذكرناه اذا قدر ليس بعد الا
في مسئلة ليس زيد شيئا الا شيئا انما تقدير ها مجردة من معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهة انها لفظة واحدة
افادت ما افادة قولك ما كان وذهل عما فيها من الحصر والذي يدل على ان الاعتبار ذلك لغة تميم قولك
ليس زيد الا قائما كما يقولون ما كان زيد الا قائما ولا يقولون ما زيد الا قائما لما يؤدي اليه من اعمال ما عمل النفي
في الاسماء ولما يؤدي ذلك الى التناقض المذكور وهذا التعليل المذكور في لا احد فيها الا زيد حجة من يقول ان على
على انه انما اصبح البدل [illegible]

ذكرها والاجماع باق على امساع البدل على اللفظ قوله ومحفوظ بعد غير لانه مضاف اليه فلا يكون الا معرفة
وهو يعرب بنوا وسواء لانه كذلك وتعرب خاسئ الا كثر لانهم سمعوا لونها حزر وحصر ودحا مقصورا بعد هذا مثل
قولهم اللهم اغفر لي وكم سمع خاسا الشيطان وان الاصبح وهو قليل ووجهه ان تقدير فعلا مغني جانب نفسهم
الشيطان قوله واغراب غير مجرى كاغراب المسمى بالاعلى التفضيل يريد اذا استعمل اسما واما اذا استعمل
صفة فحكمها حكم الصفات على ما سياتي ان شاء الله تعالى واذا استعملها اسما اعربها باعراب ما بعد الا لانها اسم لا
له من اعراب ودوحت ما بعد الحصر بالا مافه محصورا عن انه الاعراب المسمى لما بعد الا فلذلك تقول جاء القوم غير زيد
وما جاء غير احد اخذ وما جاء احد الا غير حمار وما جاء احد غير زيد وعمرو وما جاء غير زيد وما
جاء غير عمرو زيد قوله وتبرز ضمة جملة الى غير اجزه لانها اسم بمعنى المغايرة فحلا في المعاملة كقولك مغاير وكذلك
هو مغاير اضمة وكذلك غير واستعملها في المغايرة على وجهين احدهما المغايرة في الذات كقولك مررت برجل غير
زيد تريد بانسان آخر والثاني المغايرة في الصفات وان كان الذات واحدة كقولهم رجل يشبه غيره عن الوجه الذي
به فهو مغاير قوله وخيلت الاعلامها في الصفة اذا كانت بالصفة لجميع مذكورة غير محصورة لتعذر الاستيعاب
خيلوا غيرها على الاداء الاستيعاب خيلت الاعلامها في الصفة في الموضع الذي تعمل فيه الاستثناء هو امر من
المتقدم كقولك جاء رجال الا زيدا لانك لو خففت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم لان شرط الاستثناء
ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه وهو هنا لا يدخل زيد في قولك جاء رجال الا زيدا لانه علمه
ومثله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله وقد زعم قوم انها يضيع حملها على الصفة مع صحة الاستثناء
وهو مذهب قوله وكل اح معارفة اخوة لقد اسك الا الفرد اب هو ساد عند الاولين قوله واعراب سوا
وسواء النصب هذا من هب سوى وهو غير ظرف ومن حيث المعنى لانك اذا قلت جاء القوم سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد ولم يسبق عنهم الا منصوبا لذلك لزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراءه مجرى غير ومنهم
قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله وما قصرت من اهلها السوآك اي لغيرك
قلت ليس المراد سوى وهو عند الاولين ظرف كان عن حد المبتدا في المعنى الا بدخول كان فلذلك جعل المبرد له وهي واخواتها
الكلام على الافعال والهمزة على نحو حين المبتدا لا يصح المبتدا فيما يجوز ويمتنع قوله وسقدم معرفة تخصص
عن حد المبتدا كان حد المبتدا لا يتقدم معرفة وهذا يتقدم وسبب ذلك ان الحكم على حد المبتدا بالتقدم اذا كان
معرفة لا وجه له وهذا هنا اذا قدر متقدما اسكت فيسكت فقد المتكلم بنصبه قوله وحرف عاملة في مثل الدابة
محرا بوق اعمالهم احد الحرف وان سر اقتر بهذه المسئلة ونظائرها يجوز فيها ان تنصبها اذا كان
عكسه اضعفها ونصبهما ورفعهما موسط فوجه النصب في الاول ان كان خبرا اي كان عمله حرا ووجه
الرفع في الاول ان كان في عمله حرا فالنصب اذن اولى لقلة التقدير وقوة المعنى ووجه الرفع في الثاني ان يكون خبرا
المبتدا اي محرا ووجه النصب ان كان حرا كان حرا فالرفع اذن اولى لان فيه اضمار المبتدا بعد فاء الجواب
لا غير وهو كثير وفي النصب اضمار كان واسمها ولم يكثر وايضا فانه فيه تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء
وهما لا يجتمعان فقد بينت ما ذكر من ان نصب الاول ورفع الثاني فصيح وعكسه اضعف والوجهان الآخران

قوله وحب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام خبرا فانا سببا
ثم حذف وكان اختصارا وحذف المتصل منفصلا لتعذر الاتصال بعد ما يعني ان في موضع كان عوضا
عنها ودلالة علمها بصار الكلام اما انت منطلقا انطلقت ومنه قوله ه أبا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
والكلام علمه وعلى ان له سواء اما له سواء قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها مثل ان زيدا قائم لا يسمى اسم ان عن المبتدا في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه فلذلك جعل فصلا والكلام
على ان واخواتها سياتي في الحروف ان شاء الله قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها
ملصقا نكرة مضافا او مشبها به لما كانت ترجمة هذا الفصل هو اسم المنصوب وجب ان يذكر ما يكون صفة
منصوبا فلذلك ذكر هذه الشرائط واورد اسم لا لا يستغني بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها
وسيتبين فائدة اشتراط كل واحد من هذه القيود مثل لا غلام رجل ولا تمر درهما لك والمعنى بالمسئلة ان يكون
الداخل عليه حرف لا عاملا باسم آخر على غير جهة الاضافة فلا يجزي مجرى المضاف لشبهه به والا نباط قوله
فان كان معربا فهو مبني على ما ينصب به هذا اولى من قولهم مبني على الفتح فانا نقول لا علامتين لك ولين مبنيا على الفتح
وكذلك لا مسلمين لك واذا قلنا مبني على ما يرفع انتصب به شمل ذلك كله وانما بني المفرد معه لما تضمنه من
الحرف لان معناه لا من رجل ولم يبن المضاف ولا المشبه به لما ان الاضافة مانعة لخصوصيتها بالاسم واما ان الشبه
تركيب فكرر تركيب اكثر من كلمتين قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اما
وجوب الرفع في المعرفة فلان وضع لا على نفي النكرة واما التكرير فلانه لما فات التنكير المودي الى معنى نفي الافراد
جعل التكرير كالعوض لما فيه من افادة التعدد واما وجب الرفع في المفصول بينه وبين لا لما حصل من الفصل ضعف
امرها او لارادة المشاكلة بينه وبين ما بعده جوابا له على ما ذكره عليه وجوب التكرار واما وجوب التكرار عند
الفصل فلانهم قصدوا مطابقته لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امرأة فهو جواب لقول من يقول
اهل الدار رجل ام امرأة فحمل الجواب مثله لا للسؤال والفصل في التكرار وفي الرفع جميعا قدر علة نصب الثلاثة
احكام الرفع والفصل والتكرير فان قيل فمقتضى ذلك ان يكون لا فيها رجل حوابا لمن قال اهل الدار رجل ام امرأة
فرق جمعين احدهما انه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق وانما جواب مثل ذلك لا او نعم ولا يلزم الانتقاض لان ذلك
لانه ورد بزيادة على ما يقتضيه السؤال والجواب كما لو قيل اقام زيد صح ان يقال اما قام زيد وان كان الجواب
في النفي والثاني انه يلزم من القصد الى مناسبة الفاظ متعددة مناسبة الفاظ اقل منها قوله ومثل فصله
ولا اناخس لها مثالا وجه ان زيادة انه دخل الى على المعرفة من غير تكرير وهو انه لم يقصد المعرفة
وانما قصد الى المماثلة وهو في المعنى نكرة فكانه قال ولا مثل لك حسن لها وهذا كذلك في المعنى قوله ومثل
حول ولا قوة الا بالله حمد او حده اما فتحهما فوجهه ان تقدر كل جملة على حيالها وهي اذا انفردت كانت كذلك
واما فتح الاول ونصب الثاني فتقدير الاول جملة مستقلة وتقدير الثاني معطوفا على لفظها ولا الثانية مثلها وفي ذلك
ما جاء في حل ولا امرأة اما كثير معنى النفي ففي هذا جملة مستقلة واحدة ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح
مثل وجه النصب الا انه على الموضع ووجه الرفع فيهما احد امرين اما لانه جواب قولهم ان حل في الدار امرأة على
ما ذكر في قولهم لا رجل في الدار ولا امرأة واما لانهما لو فتحا على اصلهما لتوهم التركيب وصيرهما واسم حتى يكون لا مهم مثل

ذلك مكرره هو لا العدول بأحدهما عن صيغة من الصيغ فعدلوا بهما صيغا وهذا وجه حسن لهذه اللغة وأما
رفع الأول وفتح الثاني وجهه أن الأول غلب لا المسمة لمن قد لك ملك على ضعف لا ا استعمال لا معنى ليس فليس
وأما فتح الثاني وأما في قوله وإذا دخلت التمر لم تعبر أنها التمر ومعناها الاستفهام والغرض والتمني لأن الفعل
لا يتغير عنه لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كانت لمحض الاستفهام أو لما حمل عليه وهذا جار في كل
باب فلذلك بني على ما لا يتغير دخول الاستفهام معمول الأن حل في الوارد فيهما والأول وعيدي في الغرض والأما
أسر زيد التمني وأما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فإنما هو تدل على معنى متصل بنعت محذوف
ليست لا الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها حرف موضوع للتحضيض ثم أشبه فكأنه قال ألا تنزلون
هلا تنزلون بني لذلك نصب ليت وهي عبد يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام معنى التمني وكان
العامل الا رجل ولكنه لو نوى لصرفه التنوين والوجهان منصوبان قوله ونقول لمسمى الأول مفرد الذي
مبني ومفرد فالمنكر فيه جواز الأمرين البناء والإعراب قوله رفعا وبعضا بفضل الإعراب الخاص فيه وأما قال
ونعت المبني أحدهما أن من نعت المفرد فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل لا غلام رجل ظريف فيها وقوله
أخرى من النعت الثاني وما نعرفه لأنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل لا رجل ظريف عاقل وعاقل ولا يكون فيه
الإعراب إلا قوله مفردا أحدهما من النعت بالمضاف فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك لا رجل حسن الوجه
قوله بعد أخرى أن من تفصيل نعته وبين المنعوت فإن مثل لا رجل في الدار ظريف فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب
وذلك مثل قولك لا رجل ظريف فيها وظريف فيها وظريفا فيها فمبني فيه البناء ولا إعراب فيه وبعضا أما النعت
فلنصبها منزلة شيء واحد وأما الرفع فعلى المحل لأن البناء فيه عارض على ما تقدم في مثل باب يا زيد الظريف وأن
كان الإعراب بالكسر والنصب على اللفظ لأن الحركة قولك لا رجل عارضة وهذا الموضع فأشبهت الفتحة وبها
حركة الإعراب فلذلك كان النعت عليها وبنصب النعت في هذا الباب كثير فيه وباب يا زيد الطويل لأن الضمة
عارضة مثل الفتحة في لا رجل وقد تقدم ما يرشد إليه قوله ومثل لا إله ولا غلام له كان لشبهه بالمضاف
لمشاركته له وأصل معناه فيعود على ذلك أن يقول لا إله ولا غلام له فتعاطوا المنفي أحكام المضاف
يقول أثبتت الألف في لا إله وحذفت التنوين من لا غلام له لتدل ذلك حكمه إذا كان مضافا وهو على هذه اللغة معرب
لأنه أجري مجرى المضاف في لا في اللغة الأخرى فإنه فيها مبني لأنه غير مشبه بالمضاف بل مجرى مجرى المفرد
شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاكلته للمضاف في أصل معناه لأن معنى قولك لا وكان لك فإنه يكون
هذا المعنى وهو نسبة الإبوة إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة وإن اختلفا في أن الجزء يفيد قوة النفي
حتى يصير معرفة وإسقاط اللام لا يصير معرفة كذلك فلما استدل في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف في الإعراب
مجراه فلذلك قيل لا إله ولا غلام له والذي يوضح أن هذا الحكم في مثل ذلك إنما كان لشبهه بالمضاف فساد
أنهم لا يقولون لا أبا فيها ولا أن قيل على لا إضافة لا يكون بهذا المعنى قوله وليس بمضاف لفساد المعنى
ليس هذا بشيء ومن تعقد أن ما ذكرناه مضاف واللام إنما كرر الإضافة فلذلك كانت فيها أحكام
الإضافة وإنما عدوه من ذلك وهو أحكام الإضافة وقطع أنه معناه فلذلك وليس يستقيم لأمرين أحدهما أن النافي
بأن قولهم لا أبا لك يعني لا أب لك ولا خلاف أن لا أبا لك غير مضاف ووجب أن يكون لا أب مثله والوجه الثاني

أن الاسم لا يدخل الا في النكرات ولو كان مضافا لكان معرفة وحينئذ يمتنع دخولها عليه وصحة دخولها دليل
على أنه غير مضاف وفيه وضح أن المنفي ما قدمناه من أنه إنما أعطي هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق
خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر إن وهي
لغة أهل الحجاز وأما الفقهاء فيسمونهما عاملين الابتداء والخبر ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها
التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وجه شبهها بليس في النفي ودخولها على المبتدأ والخبر الا أنها
أقوى شبها لكونها النفي أولا ولذلك كان استعمال لا معنى ليس شاذا قوله فإن تقدم معمول الخبر أو انتقض النفي بإلا
أو تقدم الخبر بطل العمل أما وجه إبطالها إذا دخلت إن فلأنها عاملة ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه بليس بالفرع
فلما فصل بينهما وبين معمولها ضعفت عن العمل وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بإلا فلأنها إنما عملت لما فيها من معنى
النفي فإذا دخلت الأفعال الإيجاب والنفي انتقض معنى النفي وهو المعنى الذي عملت لأجله فبطل العمل وأما وجه إبطالها
إذا تقدم الخبر فلما تقدم من كونها عملها على غير القياس فلم تقو في التصرف كالفرع لأنها أصلية في العمل فلم
يعمل عملها إذا تقدم الخبر فلذلك جاز ليس قائما زيد قوله وإذا عطف عليه وجب الرفع مثاله قولك ما زيد
قائما بل قاعد وما زيد قائما لكن قاعد فلا يستقيم هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه من أن عملها بطل فيها ما
فصار فيه المعطوف إلى الإيجاب لأنها عملت للنفي فإذا كان ذلك مبطلا لعملها والأصل المعطوف عليه وهو المعطوف الذي هو فرع
عليه أحدث ويكون موافقة على الأصل المعطوف عليه لأنه لما بطل معنى النفي فيه صار كأنه معطوف لا أنه غير
مقصود للنفي وإذا فقدت الأول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فصار بالنسبة إليه رفع لوجوب تقدير عدم
النفي فأما إذا عطف بغير حرف يوجب فحكمه في الإعراب حكم المعطوف عليه كقولك ما زيد قائما ولا قاعدا
ويشترط فيه ما اشترط في عدم أنه منزلة المعطوف عليه ولذلك لم تجز ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو
لأنك إن جعلت قاعدا معطوفا على قائما لم يجز لخلو الثاني من الضمير الذي كان للأول وإن جعلته معطوفا عليه
عطف الجملة على الجملة الا أنك قدمت الخبر أعملت ما في الخبر مقدما وهو غير جائز في الأصل فكذلك في الفرع
فإذا قلت ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو جاز على التقديرين الثاني منهما على التقدير الأول المجرور
إذا استعمل على علم المضاف إليه لا يسمى المجرور إلا بذلك كما تقدم في المرفوع
والمنصوب قوله والمضاف إليه كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مزادا أو دخلت في
المجرور بالحروف والمضاف إليه أيضا الأنوي أنك إذا قلت مررت بزيد فقد أضفت المرور إلى زيد بواسطة حرف
ولذلك سمي حرف الجر لأنه تعدى معنى الإفضاء إلى الاسم وقوله لفظا لبدخل المجرور بحرف جر وقوله أو تقديرا
ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم وقوله مزادا احترازا من مثل قمت من العمعة فإنه نسب إلى القيام بواسطة
حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مزاد وسيأتي شرط كونه مزادا قوله فالتقدير شرطه أن تكون المضاف
اسما مجردا لنونه لأجلها هذا التفسير المجرور بإضافة الاسم إليه والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي
ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك وإذا فصلت بأحد من ذلك وقوله مجردا لنونه لأجلها دون التنوين
وما قام مقامه وكذلك ما لم يرفع فيه نون تقديرا أن لو كان فيه نون كان محذوفا لأجلها في قوله
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية أن تكون المضاف إلى آخره ثم فسر المعنوية بأن تكون المضاف غير مشبه

مضافه الى معمولها الا انها لا تلبث الا به فاذا قصد بها حضر ذكر ما تلبث به مضافا عنها وهي على ثلاثة اقسام
بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في فالاول ما يكون المضاف نوعا من المضاف اليه كقولك خاتم فضة
والذي بمعنى في شرطه ان يكون المضاف اسما مضافا الى ظرفه كقولك ضرب اليوم والذي بمعنى اللام ما عدا هذين
القسمين قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية لان الكلام فيها بخلاف
اللفظية فانها لا تفيد امرا مقصودا على ما سيأتي واما افادتها تعريفا مع المعرفة لان وصفها على ان تفيد ان
المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره وهما دلا عليه لفظ المضاف ولكن افادة التعريف واما تخصيصها
اذا اضيفت الى النكرة فواضح قوله وشرطها تجرد المضاف من التعريف لان الاضافة اذا كانت الى معرفة اوى
الى الجمع بين تعريفين وهو مطرح في لغتهم وان كانت الى نكرة لم يستقم لان تعريفه ابلغ من تخصيصه قوله
وما جاء الكسر فوت من الملبسة الانواب وشبهه من القدم ضعيف لانهم جمعوا بين تعريف الاضافة الى
المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف وليس مسمى لمسمى الفعائر واستعمال المصنف اما الفعائر فاذكرناه واما
استعمال الفصحاء فالمتسمع عنهم ثلثة الانواب قال الزمخشري ثلاث الاثاني والدباذ الملاوح وقال حسن الدين
فيما فاذكر حسنه الاستبان والذي عن الكسائي ما نقل عن قوم عبر فصحاء ووجهه في الفعائر ضعيف وهو ان
الثلثة هي الانواب بخلاف قولك غلام زيد لانهما متعاقبان ولما كانت الانواب وهي المسند اليها كانت اشبه
بالتعريف من اللام وهذا ضعيف فانها مضافة اضافة معنوية ولئن ما ذكروه بالذي يحسن ذلك الا ترى انك
اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ولئن سلم تعريف الاول فيبطل ما تمسكوا به قوله واللفظية
ان يكون الصفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه قوله صفة لتخرج ما اضيف
قوله مضافة الى معمولها لتخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مضارع مضر وشبهه فانها
هذه مضافة اضافة خفيفة لانها اضيفت الى غير معمولها وهو مالك يوم الدين على الاصح وذلك انما يكون في باب
اسم الفاعل وباب اسم المفعول وباب الصفة المشبهة بهما وسيأتي لكل واحد منها باب لكن كرر فيه
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لانها لم تقصد وانما الا مجرد التخفيف والمعنى كما كان الا ترى انك اذا
قلت مررت برجل ضارب زيد كان المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيد فكما انهم لم يقصدوا الا
التخفيف والمعنى على ما كان عليه في العمل والذي يدل على انه عندهم كذلك قولهم مررت بضارب زيد وقوله
يعلو هذا غارض مسطرنا قوله ومن جاز مررت برجل حسن الوجه الى اخره يعني ومن جهة انها لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ جاز مررت برجل حسن الوجه لانها لو افادت شيئا ذلك لوجب ان يكون حسن الوجه معرفة
فيمتنع جره صفة على النكرة وامتنع من زيد حسن الوجه ولو كان حسن الوجه معرفة جاز جره على اللفظ
ولما كان نكرة لم يجز وجاز الضاربان زيد لانه افاد تخفيفا بحذف النون للاضافة وامتنع الضاربت زيد
لان التنوين قد زال لاجل الالف واللام فلم تكن الاضافة مفيدة تخفيفا فلذلك امتنع خلافا للفراء فانه
اجازها اما لانه توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافتها فجعل التخفيف بالاضافة فلما قصد التعريف
تكلف غيره وما يليه واما لانه توهم انه مثل قولهم الضارب الرجل والضاربك وكلتا الامرين عن تمام
اما الاول فلان الف واللام هي السابقة والاضافة انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبة

حذف النون اليها واما الثاني فسياق الكلام عليه قوله وصفت الواهب المائة الهجان وعبدها لان قوله
وعبدها معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه وكانه قال الواهب عبده
فكون ميل الضارب تكلف واما جوازه نقض النحويين لانه ليس مما يشترط او انما هو تابع وقد يخبر بالتابع ما لا يخبر
به المتبوع كقولهم من دار سالم وتحليها ابدا بهم ولو قيل دار تحليها الحزن واما حذاء الضارب الرجل جملا على
المحاذاة والحسن الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل شبهوا الضارب الرجل في
الاضافة بالحسن الوجه وذلك انما كان في الحسن الوجه لمعنى الالف واللام والثاني فينبغي ان نشبهه به ما كان
موافقا له في ذلك فالاليم من حيث ان الضارب الرجل جواز الضارب به لما ذكرناه واما الضاربك وشبهه فمن
قال انه مضاف فلانهم حملوه في صحة الاضافة على ضاربك الا ترى انهم اذا وصلوا اتسما الفاعلين والمفعولين
بمفعولاتهما وكانت مضافة مضافا مضافا الى الاضافة ولم ينظروا الى تخفيف لانهم لو استوفيه النونين او الواو
لجمعوا بين الفصيحين لان النون والواو مستعاران بالتمام والضمير المتصل في حكم تمامه الاول منهما منفصلا
منفصلا وحاله واحدة ولما الزموا الاضافة مع تخفيف لفظه في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه بابه
واحد فقد ثبت انه لا تغير فيه بحذف النون لانه مبني على ذلك وعلى انه باب
صحة اضافة الضارب زيد وهذا كله على قول من قال انه مضاف فاما من زعم انه مفعول ولم يضاف فيقول
الفراء مندفع عنه من اصله ولا يعبأ في الوجهين جميعا قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة
الى موصوفها لتعذر ذلك لفظا ومعنى اما الاول فلذهاب تعريف الموصوف الى صفته لكنت معترفا
للشيء بما لم تقصد به الذات الا ترى انك لو قلت مررت بزيد العالم فالمقصود بالذات زيد والعالم لم يجئ الا
لغرض الحكم عليه بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وكونه مضافا اليه يقتضي له حكم
المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء تابعا متبوعا من جهة واحدة وايضا فان الصفة تقتضي ان تكون ناعتة
الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان تكون مخفوضا بالاضافة وهو يؤدي الى ان تكون موصوفا مرفوعا وهي باطلة
واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في الاول وزيادة وهو انه يؤدي الى تقديم التابع
وتأخير المتبوع وهو عكس طبيعتهما ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف قوله ومثل مسجد الجامع الى اخره
متأول هذا يرد شبهة في اضافة الموصوف الى صفته لانهم يقولون المسجد الجامع والحانب الغربي والصلوة
الاولى والبقلة الحمقاء فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد تقدم ما يمنع ذلك
وجوابه هو الواضح بما سبق تقديمه وجزئها على ما يليق لغتهم فكون قولهم مسجد الجامع منا ولا يسجد الوقت
الجامع وكما يفتح وصف الموضع بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع فيه يفتح وصف الوقت بكونه جامعا لانه
وقت يجتمع فيه فصحت الاضافة لانها غاية اضافة الموصوف الى صفته وجانب الغربي منا وكل جانب الجانب الغربي
وصلوة الاولى منا كل صلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء منا كل نبتة الحبة الحمقاء فاضيفت البقلة الى الحبة
التي هي البذر والحبة صفة للبقلة وكما يفتح وصف البقلة بالحمقاء يفتح وصف الحبة بالحمقاء قوله
ومثل جزء قطيفة واخلاق ثياب منا كل هذا يرد شبهة في اضافة الصفة الى موصوفها لانهم يقولون قطيفة
جزد وثياب اخلاق فاذا قالوا جزد قطيفة واخلاق ثياب فانما اضافوا الصفة الى الموصوف فهذا الجواب

الله قد عدم ما صنع ذلك فوجب تأويله على وجه يستقيم وتأويله انهم خذلوا طريقة من قولهم بطريقة جزء
حتى صار كأنه انهم غير ضعيفة فلما قصدوا الخصوصية لكونها لا تكون وطبعه وغيرها مثل حاجة في كونه ضالا
لا تكون قصة اعتبرها اضافوا الى جنسه الذي تخصص به كما اضافوا خاصا الى قصة فقالوا حاجة قصة وذكر
التوبون هذا الباب في كونهم خذوا في الوضوء واستعملوا الصفة مكانه فيما اختاجت الى يسير ذكر موضوعها فيها
لوجه من السير اغير بقوله ل والموضع الذي العادات الصحيح منها ان تكون مكة بين الفعل والشد ه والمس
في الاضافة قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف الى معنى الفهم والخصوص كثيب واشد وحسن وضع لغيرهم الفاعل لان الاسم
لم باب الاضافة الخصوص او توضيح فاذا اضيف الاسم الى مسمى كثيب كانه او صفته نفسه او خصوصية نفسه وهو غير
هذا وكل الدراهم من الفضة وانه لمن مثله لا يدل كل اصلح للدراهم وشرفها فاذا اضفته الى الدراهم فقد خصصت فانه لم يكن وحده
عن الفضة ومن الفضة وما كان مثله فاذا المضاف وعرض بعد الاستاذ لما فيه من مصلحة ان يكون المضاف اليه وعنه قوله
وقولهم تعبد كزيد وعمرو مثال هذا يزداد اما غلط قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في الفهم والخصوص وهذه
ان تعتبر وكون التشبيه لمعنى واحد كثيب شديد من ان يكون في احدهما خصوص او عموم وقد صحت اضافة شديد الى
كزيد بالفاء فلم يصح اضافة كثيب الى شديد والجواب انه يقدم ما صنع من ذلك فوجب وبيان ما نحن فيه وتأويله ان الاسم
يطلق على المعنى ويراد به اللفظ ويطلق ويراد به المدلول فيسمى مثلا الاول منهما غير المدلول والثاني على اللفظ فكما اذا قلت
جاءني عبد كزيد فلك في مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة اضافة السمي الى عادته لان مدلول اللفظ غير اللفظ والمدلول
الوكيل فيه لا يكون تعدية الى ما لا يصح اسناده الى اللفظ كقولك جاءني عبد كزيد ولم تقول اكثر تشعب وان كان
يحتمل هذا الباب لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتلقب اوضح من الاسم فكان الاضافة الى الاوضح اولى من العكس قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح ذا المعنى بي الى ياء المتكلم كسرت الحرف والياء مفتوحة او ساكنة فالاسم الصحيح يعني به ما ليس
الهاء كالتاء والواو والملحق بها كالهمزة واو وتاء ثانيها ساكن فمثال الصحيح نحو زيدي وعمرو ومثال الملحق به طبي ودلوي
ان حرف العلة يعني المعتل به مسمى كالكثيب ما قبله ووجب كسرة ما قبل ياء المتكلم ليناسبها ولئلا يصير الفتح والضم
قبل الياء مستثقل بخلاف الكسرة الا ترى انهم يقولون رأيت القاضي ولا يقولون رأيت القاضي وقلت بل رأيت قاضي وقلت استثقالا
ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح انه الفتح لانها كلمة على حرف واحد فوجب ان يبنى
على حركة فما شاكل الاكثر في كلامهم كقولك ضربت وضربت ولسانه ذلك ثم سكونها عند ذلك على سبب التخفيف
وشبهة اولئك ايضا هو على فيجب ان يبنى على السكون وان كان كلمة كاو ضربوا وجوابه ان تحريك الى اولى بقدر الحرج
مستقل والدليل على ذلك اظهارهم اياه في الاسماء اذا ادى اليه قياس ولا يلزم من فصل الحركة في الواو استثقال
دفع الحركة في غيرها مع انه القياس فاسقى قول المعارض قوله وان كان احرفه الفاء ساكنة وهذا يدل نقلها الغير
التشبيه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذا لم يكن صحيحا ولا ملحقا بالصحيح من ان يكون احرفه الفاء واوا او ياء
كان الفاء ساكنة خالها في اللغة الفصيحة كقولك عصاي ورحاي وضاربي ياي وهذا يدل توافق في باب صار ما
كان للتشبيه وخالف في غيرها فقلبها ياء قول غضي ورحي ووجهه ان اصله غضوي ورحيي فاستثقلت
الحركة على الواو والياء فحذفت فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم فوجب ادغامه فقالوا غضي ورحي ولم يقلبوا
ذلك في التشبيه لامرين احدهما ان العلة التي ذكرناها منتفية اذ الالف في التشبيه لا اصل لها في واو ولا ياء فيمكن

ردها الى اصلها حتى يجري فيها ما جرى في عصا ورحى والثاني انهم لو قلبوا ذلك في المثنى لالتبس المرفوع بغيره لا يبقى علامة
الرفع فاذا قلبتها ما لم يبق للرفع علامة فان قلت فعصا في الاحوال الثلاث بلفظ واحد والرفع بغيره فلم الفرق بينهما
ان عصا التي فيه لفظ الالف ما لا يقال لم يقل الالف ما لا يقال لم يقل كان الامر كذلك فلم يكن القلب فيه مؤديا الى اللبس ولا يلزم من قلب الالف
بالواو الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه الى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه الى اللبس المذكور فان كان آخر الاسم تاء
فانك اذا اضفت الى ياء المتكلم ادغمتها فيها كقولك قاضي وغازي وضاربي لانها لما اجتمعت مع الياء في المتكلم وجب
الادغام لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة فان كان آخر الاسم واوا وذلك انما يكون في المحمول على الثلاثة لا في
غيره فانه اذا الحقت الالف فيه قلبت الواو ياء وادغمت ثم لا يخلو اما ان يكون مضموما فيكسر كعدو ومسلمون
مسلمي اما قلب الواو تاء ولان فاش لغتهم اذا اجتمعت الواو والتاء وقدمت احدهما بالسكون قلبت الى اوتاء وادغمت واما
كسرة ما قبلها ولانها لما انقلبت ياء ساكنة لم يبق الضمة فلما وجب بعدها وكسرت لمناسبة لها فقيل
مسلمي فان كان قبل الواو فتحة كان حكم الواو وقلبها ياء كما تقدم وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك مصطفون مصطفي
ومغزون مغزي اذا لم يوجب لتغير الفتحة المسهولة السطى بها قبل الياء وانما فرق مع ما ذكرناه من حرف العلة
لانها وسكنت لا تبقى ساكنا ويلزم تحريكها والفتح اما لانه اخفها لما ذكرناه او لانها اولى من الضم والكسر لاستثقالهما
عليها وقد جاء الاسكان عليها مع الالف اما لكون الالف مدة الفتحة فيحتمل مقام الحركة فيحتمل بها واما لتنبيه الوقف وهو
في رواية نافع في كل له يعلم اهتدي وهو عند النحويين ضعيف قوله واما الاسماء الستة وهي ابوك وهو
واخوك وحموك وهنوك يعني اذا اضيفت الى ياء المتكلم فانك تقول ابي واخي كما تقول رأيت اخاهم لما حذفوا اخر الكلمة
فلذلك قالوا ابي واخي والمبرد يحكي ابي واخي وتمسك بقول الشاعر ودرت اخلاف الهجان وفلا ارى
المجان الدرا ه ولنا فيه دليل لاحتمال ان يكون اقتسم بالاب مجموعا فاضافه الى فلما اضافه سقطت الهاء لا
ضافة فاجتمعت الاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها فصار لفظه ابي والدليل على ان الاب جمع هذا الجمع قوله
فلما تبين اضوانا بكين وقد بدلنا بالابينا ه وهذا اذا ثبت صحة حمله على ما ذكرناه لكن لخفائه على ما ذكرناه وجه لانه اثبت
لباب مما يستعمل شيء مما هو فاش لغتهم لو سلم له ذلك كان مردودا لانه خلاف القياس واستعمال الفصحاء واما
وهن فانك اذا اضفتهما على لغة من اعربهما بالحروف قلت حمي وهني فالكلام فيهما كالكلام في اخي ولغة واما فيكم
فاذا اضيف الى المتكلم فالفصيح فيه في الاحوال الثلاث وقد جاء على غير الافصح فاما وجه في فانه يقال اذا اضيف
وفيه هذه الاسماء ان تلحق مفردها ياء المتكلم على ما هو غلبة كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخ وابا فيكسر
قبل اخ اخي قبل فم فمي واما وجه في وهي اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فمي في المفرد لضرورة تزول عند الاضافة
وذلك انهم لو افردوه على اصل حروفه لقالوا فو فسقطت الواو لالتقاء الساكنين فيبقى الفاء ساكنة مع التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين
فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا يحذف
العين لعدم المقتضي لحذفها فاذا وجب ان تثبت الغين وهي ردت فيقال هذه الواو التي تكون ما قبلها من جنسها فوجب
اصله فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفاء كسرة لتصح الطي
بالياء بعدها وصار في الاحوال الثلاث فو واذا وقفت قيل اف اخ وفم وهن وحم يعني اذا وقفت على الاسماء

مطلقا ووقعت مفردة الى مواخذ كلامها وحملوا الاعراب على غيرها كما وقلوا يد ودم ولذلك قلبوا الواو
ميما في فم وتخفيف الميم افتتح من غيره بتسميها بالاحوابها ومنهم من يضم الفاء لان الميم عوض من الواو وضمت الفاء
ومنهم من يكسرها لانهم لما عوضوا الميم عنها صارت كغيرها من الاسماء ومنهم من يشبه ذها فيقول فمي لانهم لما نقصوا
جعلوه عوضا من اللام والاسم فمي دوا لذلك قوله وحاتم ايضا من يد وحب ودلو وعصا مطلقا نعني
حاف في لغة اخرى عن اللغة الاولى فالاولى ان تقرئه بالحروف عند الاضافة الى غير تاء المتكلم والا فكان عند
قطعه عن الاضافة على ما ذكر وهذه اللغات احداها ان تكون مثل يد مطلقا نعني امرئ لم يضف فيقول هذا حاتم
وهذا حمى فيوافق اللغة الاولى في الافراد ويخالفها في الاضافة واللغة الثانية ان تجري مجرى حمى مطلقا فيقال هذا حماها وهذا حماي
وحاتم في لغة اخرى غير ما ذكر وهي ان تجري مجرى يد مطلقا فيقال هذا حاتم وهذا حاتي فيوافق اللغة الاولى
في الافراد ويخالفها في الاضافة وقوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا تقطع نعني ان الكلام عليها في اعتبار اضافتها
وقطعها عن الاضافة وذو مستبقة فيما ذكر لم يحتج الى الكلام عليها في هذا المعنى وانما لم يضف الى مضمر لان وصفها
لتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال فلم يضف الى المضمر لذلك ولم يقطع
بها لتبقى مقصودة وانما هي وصلة الى المضاف اليه فلذلك لم يقطع قوله الى الناقص كل ما باعراب
سابقه من جمع واحده فقوله كل ما يشمل التابع وغيره لان خيرا كان وخيرا ان وخيرا ما وخيرا لا وان
قوله ما باعراب سابقه يخرج عنه مثل ذلك وقوله من جمعه واخذه يخرج عنه خبر المبتدأ والتابع
بالعطف واشملت لانها توابع ما باعراب سوابقها ولكن من غير جمعه واخذه قوله النعت تابع يدل
على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع يدخل فيه النعت وغيره وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج
مساواه وقوله مطلقا يرفع عنه وهم المتوهم في مثل ضربت يدا فانها تابعة داخلة في ذلك فانه يشمل انه
تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هي بتقييد بحال الضرب كما تقدم قوله
وفائدته تخصيص او توضيح فالتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف وهذا هو الغالب في الصفة وقد تجيء
لمجرد الثناء كاوصاف الله تعالى مثل بسم الله الرحمن الرحيم وشبهه وقد تجيء لمجرد الذم كقولك قال
الفاسق الخبيث في الموضح الذي يتبين متغيرا فيه قبل ذكر الفاسق وقد تكون لمجرد التاكيد كقولك
ضربت ضربة واحدة لانه مفعول به واحدة فلم يفد الا مجرد التاكيد ومنه قوله تعالى نفخة واحدة
ولا فضل بين ان تكون مشتقة او غير مشتقة اذا كان وضعه لغرض المعنى عن ظاهره يعني ان معنى النعت ان تكون
بالتابع دال على معنى في متبوعه فاذا كان دالا لشيء كذلك فتح ان وقوعه نعتا ولا فرق بين ان تكون مشتقة
او غيره ولكن لما كان الاكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين الاشتقاق شرطا حتى
قالوا اعتبر المشبه بالمشتق والاسماء التي وقعت صفات هي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا في جميع
استعماله وهو معنى قوله عموما مثل المنسوب وذو والمضاف الى اسم جنس واسماء هي كقولك مررت برجل
نسبي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كالمثل قولك مررت برجل اي رجل فمعناه
الرجل بكمال الرجولية ومنها اسماء الاجناس اذا جرت معرفة باللام بالغة لاسماء الاشارة كقولك

مررت بهذا الرجل هو ذلك الرجل هاهنا عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للدلالة
الموضع وانما استعمل هاهنا صفة لان ما تقدم من اسماء الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على
المعنى لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة بذلك لانه لا دلالة فيه على حقيقة الذات
فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسماء الاجناس لذلك وصل اسم الاشارة في ذلك قولهم يا ايها الرجل قوله ويوصف
النكرة بالجمل الخبرية ولزم الضمير وانما اشترط ان تكون خبرية لانها في المعنى حكم على ما قبلها كالخبر فلم
يفهم ان تكون انشائية لذلك ولذلك ابعد علا ما ويل قوله جاء والمدفوعة ان الادب قط حرف انه مقدر مدلول
مفعول عنده هل رايت الادب قط وانما لزم الضمير لتحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر الاول
الا ترى انك لو قلت مررت برجل قام عمرو ولم تكن ربط بينهما بشيء لكان قوله ونعت حال الموصوف وحال متعلقه الى اخره
اما الوصف حال الموصوف فكقولك مررت برجل عالم وهي العاشر واما الوصف حال متعلقه فلتقربه منزلة حالها
في الخبر لحصول الفائدة بذلك مثل مررت برجل حسن غلامه قوله فالاول سبعة والاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث التابع سبعة في الجملة الاولى والباقي كالفعل نعم بالاول الصفة
حال الموصوف كقولك مررت برجل عالم فمثل ذلك سبعة مما ذكرنا اما سبعة في الاعراب فلانه مغرب من الجملة التي اعرب
منها متبوعه وحدث اعرابه بسببه واما التعريف او التنكير فلانه في المعنى هو الاول فيقصد الى موافقتهما وذلك
لموافقتهما في المعنى المراد واما للتثنية الرابعة فلانه في المعنى للذات المتبوع لها فيجب تطابقهما وذلك
لتطابق المعنى ونعني بالثاني الوصف حال المتعلق فمثل سبعة والجملة الاولى الرفع والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتعريف
والتنكير وفي الباقي يعني الخمس الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اما الثلاثة سبعة وهي التثنية
لان سبعة فيما قبل الاول انما كان باعتبار الفاعل وهو ثم تقدم المتقدم فيجب تبعية فيها الاول والفاعل هاهنا
عند المتقدم وفي التثنية وذلك كالفعل وكما ان الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم كذلك هذه وكما ان
الفعل انما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله وكذلك هذه قوله ومن ثم خص قام رجل فاعد علامة وضعف
فاعدون علامة نعني ومن جهة كونها كالفعل قيل فاعد وحده وان كان فاعله جمعا كما تقول قام رجل فقعد
علامة وضعف فاعدون علامة كما ضعف يقعدون علامة وانما جاز قام رجل فقعد علامة لمجيئه على
ضعفه لم يشبه بها الفعل كما في فاعدون فانه مشبه لقولك يقعدون فلم يلزم من امتناع فاعدون امتناع
فقعد قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به لان الصفة توضح للمغاير والمضمر واضح لا ترى انا في بعاده الوضوح
وفعل عليه بالمضمر لانه منه قوله والمبهم في الغض او سواه لانه هو المقصود بالتسمية المبين والصفة
عن مقصود بذلك ولا يلبث في الفائدة ان تجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد
قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله نعني ومن جهة كون الموصوف اخص او مساويا
لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لان ما عداه من الاسماء اخص منه فلذلك لم يوصف الا بمثله او
بالمضاف الى مثله قوله وانما التزم وصف ذي بذي هذا لا يدري اللام للاسماء او تزيد ذلك اعتبارا لكون
المبهم لم يوصف بمضاف الى مبهم او مضاف الى معرف باللام وهو اخص منهما واجيب عنه بما عن ذلك بقوله للابهام
ومعنى ذلك ان اسم الاشارة لما كان ليس له دلالة على حقيقة الذات كان وضعه مما يدل على الذات
قبل الصفات هو العناصر والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس ويعرفها باعتبار معناها في نفسها

العطف تابع مقصود بالنسبة

مع متبوعه قوله بالنسبة مخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة
الا ترى انك لو قلت جاء زيد الفاضل فالمقصود بالنسبة انما هو زيد والصفة انما جيء بها لتوضيحه
مقاومة لبعض الايضاح بها قوله مع متبوعه مخرج عنه البدل لانه عين مقصود متبوعه مقصود الا ترى انك
اذا قلت اضربني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فخرج بقولنا مع متبوعه البدل عن هذا الحد قوله
يرتبط بسببه وبين متبوعه احد الحروف العشرة شرط لتمام الحد لئلا يدخل ما قبله قد تم ولم يبق من قوله
تابع يرتبط بسببه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يرتبط بين الصفات وغيرها لكن يقال
عليها فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات وسائر الكلام على حروف العطف فقال الحروف التي
قوله واذا عطفت على المضمر المنصوب المرفوع اكد بمنفصل مثل ضربتك انا وزيد لئلا يلتبس المنصوب المرفوع بالمكنى
ادغاله لفظا ومعنى حتى صار كالجزء ولذلك استكنوا اللام في نحو ضربتك فلما صار كالجزء هو الفاعل
غلبه في الصورة فانوا باسم منفصل موافق له في المعنى ليكون كانهم غلبوا غلبه في الصورة الا ان يقع فصل
فيه بين تركه وجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلا ما تقدم واما تركه فلطول الكلام كقوله عز وجل
ما اشركنا ولا اباؤنا ومثل ما عدا من دون عليه من عن لا اباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد
الخافض مثل مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور بالحاق اشد من اتصال الفاعل بالفعل فكره ايضا ان يعطف
غلبه في الصورة وليس للمجرور مضمر منفصل فيفصل فيه كما فعل في المرفوع فاعيد العامل الاول ليكون كالفصل
بصفته فقالوا مررت بك وبزيد وكذلك قالوا المال بينك وبين زيد فاعاد وابين لهذا العرض الا ترى انه لو قيل
المال بينك وزيد لم يستقم اذ لا تفصل البينية الا بمتعدد فنبهت انه لم تعد النائبة الا لما ذكرناه قوله والمعطوف
يحكم المعطوف عليه يريد ما حكم له ويسمع كما اذا فصل وقع صلة وعطف عليه جملة اخرى فانه يشترط فيها
من الضمير ما يشترط في الاولى وكذلك اذا وقع خبرا او حالا او ما اشبهه ومن لم يجوز مررت بهما وقائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع لانك لو خفضته لصار مشتركا بينه وبين قائم وقام بجر عن يد فيجب ان يكون
ذاهب عمرو يصح ان يكون خبرا عن يد ايضا ولو قلت ان يد ذاهب عمرو ولم يصح كذلك اذا جعلته
معطوفا عليه وكذلك لو قلت ولا ذاهبا عمرو بالنصب لم يصح لانه ايضا مشترك بينه وبين الخبر فاما اذا قلت
ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فهو جائز ولكن ليس على عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعل لذاهب لانه لو كان معطوفا
عليه لفسد على ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة الاولى التي قبلها وقدم
المعمول على الاسم كانك قلت ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا فان قلت فلم لم يقدر ذلك في المثلة الاولى وهي
ما زيد قائما قلت لانه لا يتعدى لانه لا يتقدم المعمول على الاسم المعمول الهلا والجملة التي يدخل عليها ولا
لا يكون ذلك في المعطوف لانه فرعها اجيز قوله واما حاذ الذي يطرد فعطفت بين الذوات لا بالفاظ
التبعية وتقدير الاعراب ان يقال يطرد صلة للذي وفيه ضمير يعود عليها وعطفت بين معطوف

على الصلة ولا مميز فيه يصح ان يكون صلة فعطف عطفة غير يطرد فالجواب ان هذه الفاء جاء بها للتسببية
للعطف لذلك لو قلت الذي يطرد وتعطف بين الذوات لم يجز بالفاء واما هذه الفاء فهي فاء التسببية والتسببية ليس
يشترط فيها ذلك قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو الدار زيد والحجرة عمرو
خلافا لسيبويه العطف على عاملين ممتنع عند النحويين مطلقا المبرد من مطلقا المبرد من مطلقا وضربه ابن بابشاذ والدار وعمرو الحجرة
وجاز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا ومنعه اسرة عبد كثير من المتأخرين كالاعلم وغيره كقوله ما لحق
ومنه ما يمتنع فيجوز مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو ويمتنع ما عدا ما ذكر وضابط ما يجوز
ان يتقدم المجرور والمعطوف عليه وبتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب فاما
وجه ما امتنع له ولان حرف العطف نائب عن العامل الواحد وقائم مقامه فلم يجز ان يقوم مقام عاملين فاذا
قلت زيد في الدار وعمرو الحجرة فقد اقيمت مقام عاملين وقد ذكرنا ولو امثل قوله ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة على ان الصفات محذوف وتقديره المضاف اليه على اعرابه وكذلك قوله اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا اه وانا ولو اقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من
دابة آيات لقوم يوقنون في الآية الثانية واختلاف الليل والنهار الى ويصرف الرياح آيات وآيات على الفرائض
على ان آيات حتى بها توكيد للآيات الاولى حتى كانه قيل آيات آيات ووجه القائلين بالجواز ما ثبت في ظواهر
الامثلة المذكورة وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وجوب تقديم الجوار
بالقرب الذي يتبع جوازه والمنع في الاستماع فيما لم يثبت فيه كما ذكرناه المانعون النهم فثبت الوجه في
العطف على عاملين ما احتاجه المانعون وان الظاهر من قوله تعالى واختلاف الليل والنهار آيات يشمل قوله
في الدار زيد والحجرة عمرو وكذلك قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وغلبه حملوا قوله تعالى والذين
كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطفا على قوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا عطف على
الذين احسنوا وجزاء سيئة عطف على الحسنى وليس مثل قولك ان زيدا قائم وعمرو منطلق وضرب زيد عمرا وبكر
حالد من ذلك بالتقابل لان العامل واحد وان كانت له اعمال متعددة ولو كانت الف معمول جاز العطف عليها
بالتقابل والتوزيع الاختلاف في الموضع الذي يكون العامل فيه متعددا قوله التوكيد تابع
يفرق امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله تابع تمام وكل تابع وقوله يفرق امر المتبوع يخرج عنه الصفة
والبدل والعطف وقوله في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يوف به الا لتفرق امر متبوعه
وحقيقة ولكن لا في النسبة ولا في الشمول وقوله تعالى وتعي في الصور نفخة واحدة واخذ من باب الصفة لا من باب التأكيد
وقد توهم بعض الناس انه من باب التأكيد لا من باب الصفة قال والذي يدل على غلبه ان قوله واحدة دال على
ما دل عليه نفخة وهي الوحدة فصار معناه قولك زيد زيد والدليل على انه ليس بتأكيد وانه صفة
انه دخل في حد الصفة ادخله لها دل على معنى في متبوعه وهذه كذلك وليس بتأكيد لخروجه
عن حد التأكيد لان التأكيد تابع يفرق امر المتبوع في النسبة او الشمول وهذه ليست كذلك لانها لم توضع
لتفرق امر المتبوع الا ترى ان امر المتبوع النفخة وليس في واحدة دلالة على نفي واثبات فانها لا تفرق معنى نسبته
او شموله فخرجت عن معنى التأكيد اصلا وبقيت فان قلت النفخة تدل على الوحدة وواحدة تدل على
الوحدة قلت انه تابع يفرق امر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد وقوله في النسبة او الشمول

لا يصح فيه الامر بين احدهما انه لا يقع البيان بل فيه من التردد والبيان انه ترجح دخول التسمية عند مدلول عليها
فيه توقف فيها والجواب ان هذه له موضوعة للدلالة على الوحدة خالية وانما وضعت للدلالة على المعنى والدلالة على الوحدة
ضمن لا مفهوم وضعه اللفظ المركب فصدر والى ضمه بدل على المعنى فضلا يكون ابلغ من دلالة الضمير فوضعوا
ذلك له فان قلت فقوله حاذى الرجل كلاهما تاكيد لهما وقلتم انه مبدل قولك حاذى الرجلان اصاب في كونه صفة
فالجواب انه عند داخل في حد الصفة لانه لم يوضع لدلالة المعنى وهو داخل في حد التاكيد لانه ذلك على ما دل
عليه الرجلان والتدل عليه انه يفهم من كلا الرجلين ما يفهم من الرجلين فلما انه يدل على نفس ما دل عليه الاول
واذا دل على معنى غير ما دل عليه الاول فيكون تاكيدا فهو المعنى التاكيد فاذا اعرف الحد فالتوكيد على ضربين
لفظي ومعنوي ويعني بالتوكيد ان يكرر لفظ الاول بعينه لينفي ان يكون السهو كقولك حاذى زيد زيد وهو حاذى
الانسان والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر وقد وقع في كلام الزمخشري عليه وعشرة مثل ما زيد زيد الذي
ولفظ تميم لانه يحتمل ان يكون تاكيدا لو كان بدلا لكان حاذى زيد زيد بدلا وانما قلنا انه لا معنى للبدل
فيه والمعنوي انما يكون بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكل وكلا وجميع واكتع وابتع وابصع مع ما اخذ
منها والنفس والعين توكيدهما انفي توكيدهما من الاسماء من مفرد او تثنية او جمع مذكر او مؤنث فيما لا يقع
بين الصلة لذلك على من هو له والجمع في التثنية والجمع اما في الجمع فواضح واما في التثنية فلانه منفي اضيف الى منفي
الجمع فلذلك تقول زيد نفسه والزيدان انفسهما والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما والهندات
انفسهن وانفسهما مفرق للمذكر والمؤنث من حيث ان لفظ الجمع فيهما واحد ولفظ المضمر فيهما واحد ولان
وهو كل لا يؤكد به الا المثنى فيما لا يضاف في ضمير باعتبار من هو له من متكلم او مخاطب او غائب كقولك جاءني
كلانا وجاءتنا كلتانا وجاءك كلاهما وان كان ملتبسا بالمذكر المفرد فعلت كلنا وكلتا وكلاهما والباقي لغير
المثنى من مفرد وجمع من مذكر او مؤنث ويخالف بين ضمائرها في كل فقولك استراني كلي واستراني كلاي
واستراك كلك وكلك وكلكم وكلكن واستراه كله وكلها وكلهم وكلهن وتسقط المثنى لانهم
لم يستعملوه فيها استعمالا كلهم ويخالف بين الصيغ في الموافق وهي اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال اجمعون
المذكر اجمع والمؤنث جمعاء وللجمع المذكر اجمعون وللجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استعمالا اجمعين بكلي
قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا واحد يتبع افرادها تبعا او حكما الى اخره لان كلا واجمع وصفها
للتاكيد لتعيين الشمول والاحاطة وتفيد والا يستعملوها الا في الجمع المحل الذي يستفاد منها ذلك المعنى
فاذا قال اكرم زيدا احوالا يتبع اي افرادها حسا ولا حكما لم يستفد منها ذلك المعنى كقولك جاءني زيد
وسافر زيد وجود ذلك لانك لو قلت اجمع لم يفد شيئا لم يستفد من قولك جاءني زيد فاما اذا قلت اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله وجوه ظهره فاردتهما باعتبار افادتهما الشمول اذ لو اقتصر دونهما لجاز
ان يكون الاكرام لبعض القوم والشراء لبعض العبد على طريق التجوز فتثبت الفائدة بهما بخلاف جاءني زيد كله
قوله واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل الى اخره قوله المضمر احتراز من الظاهر وقوله المرفوع احتراز
من المضمر المنصوب لانه يؤكد من غير شرط وقوله المنفصل احتراز من المضمر المرفوع المتصل لانه يؤكد
من غير شرط وقوله بالنفس والعين احتراز من تاكيد المضمر المرفوع المتصل بعين النفس والعين
فانه يؤكد من غير شرط وانما احتيج الى ذكر تاكيده بالضمير المنفصل لان مثل ضربت نفسك

ومنها انت النفس كما وشبهه لان المرفوع المتصل متى له الجزء فكرهوا ان يؤكدوا المرفوع بما هو
كالمتصل من الطباع لان النفس تستعمل عبارة تاكيد فيقال قتل نفسه وفي نفسه وفي نفسه كلا يقال قلت
كلكم ولا وكلهم لعموم وقد استعمل عند لا عند لما كان الفاعل فيه عين المفعول فقصدوا ان يؤكد اولا
بضمير معنى الاول متصلا في نحو واهدا المستقل عليه واما ما ينوي ذلك مفعول منه الفعلة المذكورة لان الضمير
المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال والضمير المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لا يستعمل له بنفسه والنفس
والعين لتساكعتهما في انهما لا يستعملان عن ذاتهما عن غير المستقل وعن ذاتهما عن مستقل وعن ذاتهما على المستقل وعن المستقل
قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع الى اخره يريد ان اجمع يكون تابعا عليها ويكون هو اذا جاء سقالة ولا تقدم
عليه ولا يجيء دونه اما كونها لا تتقدم عليه فلانه ادل منها على المعنى المقصود وكان التقديم اجدر واما كونها
لا تكون دونه فلقوة دلالته على معنى التجمع وكان اوفق لذلك وقد جاء ذكرها دونه وهو ضعيف لقلته واما
تقديم بعضها على بعض فالظاهر اكتع ابتع ابصع اولى البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التوابع كلها الا المعطوف وقوله دونه يخرج المعطوف لانه
وان كان مقصودا فليس هو مقصودا دون المتبوع بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت
استريت الدار نصفها فالمشتري النصف واذا قلت جاءني زيد عمرو فالمجيء منسوب الى التابع والمتبوع معا وهو يتبع
باعتبار دلالته ودلالة متبوعه ان تبعة اقسام بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل
الغلط وذلك انه لا يخلو اما ان يكون مدلوله مدلول الاول او لا فالاول بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون
بعضا للاول او لا فالاول بدل البعض من الكل والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة بغير البعضية والكلية
او لا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط لانه غلط واضيف الى الغلط لانه كان سبب الاشتباه به الا ترى انك
اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا فسبقك لسانك الى ان تقول اشتريت فرسا كان سببا لان تقول ثوبا فالغلط
ذكر المبدل منه على خلاف ما هو عليه هو الذي اوجب ذكر البدل فسمي بدل الغلط لذلك واما عبارته في المتن
فواضح واما وقع لبعض النحويين اختلاف في بدل الاشتمال هل الثاني مشتمل على الاول او الاول مشتمل على الثاني فان اريد
بالاشتمال التعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال الدخول فالثاني داخل في الاول فان تحقق الدخول داخل في الدار
اذا قلت اعجبني الدار حسنها وبحوه ولن اريد بالاشتمال الملابسة له وكل واحد منهما ملابس للاخر فان زيدا ملابس
لعلمه وعلمه ملابس له قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين الى اخره يعني يجوز ان يكون البدل والمبدل منه
وتمثيلها واضح فيضرب عشرة مضروبة قال ولد لك اخوك والثاني لك ابنه والثالث زيد غلامه والثالث الزائد
لك الحمار والخامس رجل غلام والسادس رجل له والسابع رجل غلام له والثامن رجل حمار ومن التابع الى
الناكث عشر يأخذ الاول من الاربعة الاولى الاول من الاربعة الثواني مع الاربعة الاول
وقولك زيد غلام له زيد له الى اخرها قوله واذا كان يكون من مفرد والتعبير كانهم كرهوا ان
يكون المقصود بالنسبة ناقصا في الدلالة غير عين للمقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه
من النقص قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين الى اخره هذا تقسيم اخر باعتبار الظهور والاضمار
وليس من هذه ذلك التقسيم لانه لا يستقيم ان يكونا نكرتين او مختلفين وهما مضمران واذا عرفت امتناع دخولهما

مهما علم انه تقسم آخره وهي بهذا الاعتبار اقسام غير فالاول كقولك زيد اخوك الى آخره الا ان تفعه الاول والخامس
كقولك زيد زيد اباه والسادس زيد يطفئه اباها والتاسع جعل الزيدين كرهما اباه والعاشر كقولك
بعد تقديم ذكر الجارين والزيدين كرههما اباه ومن التاسع الى السادس عشر على ما ذكر من التاسع الى السادس عشر
والقسمة الاولى قوله قال ولا بد لظاهر من مضمر يدل الكل الاسم الغائب لانهم لو فعلوا ذلك لادى الى ان
يكون المقصود بالتسمية اقل دلالة من غير المقصود لكن المضمر المتكلم اقوى واخص من الظاهر فلم يقولوا
ضربني اخاك ولا ضربك زيد لذلك واما الغائب فلم يكن كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فيجوز ان يضربه
زيد ولم يجوز ان يضربك زيد واما عن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لعقد باب المانع لئن مل
سواه من الابدال التي مدلول الثاني هو مدلول الاول الا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع من حيث ان غير المقصود
لا يكون اقوى من غير المقصود لانه معارض له لئن التعرض لنفي الكل وكذلك بدل الاشتمال لنفي الجزء والمبدل منه
وبدل الغلط اظهر فلذلك جاز ان تقول اسر بك نصفك واسر بني نصفي واعجبني غلامك واعجبك غلامي
المحمات وضربني العصات ومنه قوله هو وما الفتى خلي مضاعا هو على بدل من الضمير المفقود في العيني وهو
بدل الاشتمال **عطف البيان تابع غير صفة لكن يوضح متبوعه** قوله غير صفة يخرج الصفة
وقوله يوضح متبوعه يخرج البواقي اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه والصفة واسم اذا تعقبهما ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه غالبا لانه لئن هو المقصود بالنسبة لتعريفه ذلك وانما جاء موضحا وقد
يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لو امر فالا ترى انه لو كان جماعة كل واحد يكنى
ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر عبد الرحيم فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله او محمد
ما كان محمد لا ان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو اخره قوله وفضلة من البدل الظاهر ومثل انا ابن الدار
البكري شيخه يعني انك لو جعلت قوله يشير بدلا من البكري لكان الناظر في المعنى داخلا على شيخه لانه المقصود
بالنسبة واذا كان مقصودا بالنسبة كان تقديم العامل له اولى او لبيان البدل في حكم تكرير العامل وكما الاخير بالنسبة
يشير مضمرا به وكذلك الاخير مقدرا او هذا كله انما يجري على قول من يقول ان الصاري زيد عند جابر وقوله
في مثل اشارة الى انه قد يقع في غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد ويبدل لانه لو جعل بدلا لم يكن زيد من ان يكون
له حكم الاستقلال لانه المقصود بالنسبة والمعنى وكان المنادى اولى اذا جعل عطف بيان كان المقصود
الاول المبني يجري كما يجري الصفات في جواب الامرين **المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع**
غير مركب وهذا اخر الكلام في الاسم المعرب لانه قسم الاسم اولا فقال وهو معرب ومبني فلما كمل المعرب
شرع في القسم الاخر وهو المبني فقال هو ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فقوله ما ناسب مبني الاصل
نسبة على ان البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيا بالاصالة وان وجب فيه سبب الاعراب وهو التركيب وقوله
او وقع غير مركب نسبة على انه وبني الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب فاذا وقع غير مركب فقد
الاعراب لفقدان سببه ولنسب هذه بالتي تشبه الحد بها ان المراد هاهنا ما كان على احد هذين الوصفين
وانما نسبت الحد بها اذا كان المراد بها الشكل ولم تقل في حده ما لا يختلف اخره لان اسيفا الحد لا في الاخر وقد
على عقلية ولا يستقيم ان يجعل فرعا له ويؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب قوله والفائدة ثم وقع

وكسر ووقف الى اخره يعني ان الحركات الثلاث والاسكان تفتح فيه كما تفتح والمعرب والضم كقوله منذ قبل وبعد
وبار بدا والفتح نحو اين وكيف ولا رجل والكسر نحو هؤلاء وامس والاسكان نحو من وكم وجعلوا الفاء مبنية
مخصوصة كما جعلوا الحركات الاعراب وتكون الفاء مخصوصة ليكون اللفظ اذا ذكر مبنيا عن انهم ارادوا
حركة اخذ النوعين او سكونه دون الاخر فاذا قال لهم رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة
بناء وكذلك ما فيها وكذلك مرفوع ومضموم الى اخره وهذا اصطلاح للمبني المهدب والمتاخرين وله
واما الكل فيجوز كل واحد من القطبين لكل واحد من المنسوب قال واما نسب المضمر اي اما الذي وضعها
بالاصالة وضع الحروف بخواص تدل وصرتك فاسمهم الحروف وسلك ثم اجريت نسبة المضمر اي مجراها لانه منها
وان كانت على الاكثر من غير قيد نحو وانما وهما واياي واياه واياك الى اخرها واما الاجناس وضعها
الى ما تبين به من قرينة المتكلم والخطاب وعدم الذكر في الغائب فاسمهم لذلك الحروف قوله **المضمر**
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره الى اخره يعني ان المضمر كان لاحد هذه الاشياء
ولا يضر ذكره او علم ما تقدم تبيينه ولا يرد على ذلك قول المتكلم مثلا منطلق وهو يعني نفسه او معاملته
او غائبا تقدم ذكره لان ذلك وان صح فليس موضوعا للدلالة على انه متكلم ولا مخاطب ولا غائب تقدم ذكره
بخلاف قولك انا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم ذكره اما المتكلم
والمخاطب فواضح واما الغائب المتقدم ذكره ففيه تقدم الذكر لفظا لعقبها او تقدم معنى وقد يتقدم
حكما فالمتقدم اللفظي نحو ضربت زيدا غلامه والمعنوي مثل قولك ضربت غلامه زيدا لان زيدا وان كان
متاخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا او المتقدم المعنوي كقوله تعالى هو اقرب للتقوى فان قوله اعدلوا
لما دل على العدل صار كانه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ كما وقد يكون من سياق الكلام والسياق
كقوله تعالى لا يموتون لانه لما تقدم ذكر المراد ذلك على ان ثم الموت وتاخر الضمير عليه من حيث المعنى والمتقدم الحكمي
اما حال في ضمير الشان والقصة وفي الضمير في نعم وبئس وفي الضمير في نحو ربه رجلا فاما ضمير الشان
فاما حق به من عدم ان يتقدم ذكر قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها والتفخيم ثم يفسرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في الحكم غائبا في الحديث المتعقل في الذهن بعد ذكر مخاطبه ولا
يلزم على ذلك اضمار اسماء الاجناس بغير هذا المعنى لتعددها في الذهن وكثرتها ولا تحصل تلك الفائدة منها
وليس السوق الى تفسير الحديث المبهم لترك السوق الى المزدلفة من اسماء الاجناس واما الاضمار في نعم وبئس فلما
لما فقد والمدح العام والذم العام تسوية الى متعقل في الذهن وعروه باعتبار الفهم لذهبي باللام فقالوا نعم الرجل
ونعم الصاحب ونعم الغلام يريد فلما كان الغرض انما تسوقه الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا اضمار ما يفيد
ذلك المعنى ولما كان اضمار الجنس ذي حقائق مختلفة الترم البيان احد الحقائق بما يتم الجنس المقصود
وقالوا نعم رجلا ونعم صاحبا وما اشبه ذلك ولذلك لو قلت نعم زيد لم يجز والاضمار في ربه على قول
اضمار في نعم واما الاضمار في باب ضربني وضربت زيدا فانما جاز عند من جوزه احترازا لمقابل باب الفاعل والمفعول
بجزء واحد اسمه اسمه ذكر الظاهر احترازا من ان يذكر مرتين وتوقي الاضمار قبل الذكر يعني كانهم قدموا
الباقية على الاولى قوله وهو متعلق ومفضل بالمفضل المستقبل لنفسه يعني عن المفتاح الى كلمة اخرى قبله تكون

كالنسبة لها بل هو كالظاهر في اسمه لا له كقولك اياك واياي واياك الى آخرها وللمتصل عند المستعمل نفي الذي
لا بد له من كلمة يصله بكون كالنسبة لها كقولك ضربك وضربي وضربه وضربك وغلامي وغلامك يسمى متصلا
لاحتياجه الى ما يتصل به كاسمي الاول منفصلا لانفصاله عما قبله أو عن هذا الاتصال قوله وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور يشرع في تقسيم المضمر وهو منقسم الى ما ذكر لانه يوضع موضع الظاهر وكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا كذلك هذا المضمر ثم قال فالمرفوع والمنصوب منفصل ومتصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع والله
واضح لانها اذا كانت تنقسم اقساما منها كل واحد منهما الى اثنين وجب ان تكون خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع
منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل والمجرور لا يكون الا متصلا واما كان المرفوع والمنصوب منفصلا لانهما
منفصلا لا يتصلان بالفعل موقعا ولا شيء قبلهما يتصلان به غالبا ما متى يتصلان كقولك اياك ضربت واياه ضربت
واياهما فاضرب والذلك الى ان وضعوا منفصلا لانه قد يتقدم المتصل ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره ولا يعمل
الجار في شيء لا يكون مضمرا لم يقع موقعا يحتاج الى انفصاله فبقي على اصله في الاتصال وكل نوع من هذه الانواع ثلاثة عشر
لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى
او مجموع فهي ثلثة وكل واحد من الثلثة اما ان يكون مذكرا او مؤنثا فصارت للمتكلم ثلثة وللمخاطب
ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين لان في الثلثة المذكورة وهما ضربت وضربنا فضربت
للواحد المذكر والواحد المؤنث وضربنا للاثنين لفظ للمثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ ان لغة نصوصا وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وواحد
مشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في التصريف والاشتراك
كقولك ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن وبقية الالفاظ للغيبة خاصة بذلك هذا المذكر في ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة وهذا التمثيل الذي ذكره في المرفوع المتصل انما هو باعتبار الفعل الماضي للفاعل وللمفعول
ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفات لان لذلك القاطع بيانه وانما قال غلامي وغلامك
على ان هذا المضمر قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف كما قال في المرفوع المتصل ضربت وضربت تنبيها على
ان كون الفعل الماضي للفاعل ولما لم يسم فاعله ثم شرع بعد ذلك في بيان حال المتصل من المضمرات
على حدة فقال في المرفوع المتصل خاصة يشترك الماضي للغائب والغائبة كما في ضربت وضربت وقام وقامت
هذه التاء ضمير مرفوع اغنى اتيانها حرف تحرك بدل على ان الفاعل مؤنث لا عن مثلها في قامت هند والفاعل
مستتر لا يظهر ابدا وما يظهر من قولهم قامت هي لتن هو الضمير المستتر لتن هذا ضمير منفصل توكيد له ذلك
المستتر وانما حقق هذا هنا اشتراكا دون غيره لانه مفرد والمفرد مانع على المثنى والمجموع فجعلت الجملة له اولا لانه
اكثر من غيره فجعلت الجملة له وانما اختص مفرد الغائب دون المتكلم والمخاطب اما لان قرينة لفظية وقرينة
غيره خالية والقطعية اقوى وله ما لانه يغير به اكثر وكان التخصيص بالكثرة اولى وانما اعتبر في الاشتراك
في الغائبة ولم يعتبر في المثنى والمجموع حيث اتبرز واحرف الليس لان لفظ الغائبة مستلزم تاء التانيث
فان نفع التمييز بها فهو والاشتراك لذلك قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا كقولك اقوم ونقوم
فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان معه ما يرشد اليه فجعله كغيره من المضارع لان الضمة

يدل على انه للمتكلم المفرد والنون يدل على انه لاحد الاثنين فقد فارقت فان قلت كيف ابرزوه مستترا مع وجود اللبس
فيه قلت هذا اللبس معتبر في غيره من الباقي والمنفصل كقولك من ضربت وضربنا وانا ونحن ولان تفرقة منه مع
تحقق الضمة اولى قوله والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا يعني ان الضمير يستتر في المضارع للمخاطب
من غير تفصيل والمخاطب اذا كان مفردا مذكرا كقولك لمخاطبك انت تقوم ولا يستتر في المضارع للمخاطب
غيره والغائب والغائبة يعني ويستتر في المضارع اذا كان للغائب المفرد المذكر والغائبة المفردة المؤنثة
كقولك زيد يقوم وهند تقوم قوله وفي الصفة مطلقا يعني ان الضمير المرفوع لا يكون في الصفة لا
مستترا كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات انما اوجبوا الاستتار من حيث ان في لفظها ما يدل على من هي له فصارت
للمفرد المذكر وضاربة بتاء التانيث للمفرد المؤنث وضاربان بالالف والنون للمثنى والفتوان للمثنى المؤنث
فيه علامة للتانيث وان كان الفرق بين المثنى المذكر والمؤنث المثنى المؤنث وباب الاضمار مطرد كما في
ضاربون للجمع المذكر وضاربات للجمع المؤنث وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضمير الا انها تعاقب
بالتاء في التفصيل والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هنا اسم عاملا في الصفة في الضمير وانما
هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على حاله ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لم يتغير الا
ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في ضربا لا يتغير بوجه لانها ضمائر
فلو كانت هذه ضمائر لم تتغير وما نقل عن الاخفش من انها ان الياء في تضربين علامة لا ضمير عدل منه تقيم
لانه لفظ اتصل بالحرف الفعل ذلك على من هي له وجب ان يكون ضمير كالالف في يفعلان والواو في يفعلون والياء
في تفعلين وتفعلان وتفعلون وجميع كذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة قوله ولا يشرع المنفصل الا بعد
المتصل يريد ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه لا يحتاج ثم المنفصل البارز عند الحروف الليس لتعذر الاسناد
ثم المنفصل عند تعذر الاتصال لان المتصل احصر فلم يشرع الا عند تعذره فلذلك لا يقال ضرب انا ولا ضرب
انت وكذلك جميع الباب الا عند تعذره على ما سنبين ان شاء الله ثم شرع يبين الامور الموجبة للانفصال فقال وذلك ان يكون المقدم عاملا عامله لانه اذا تقدم على عامله واتصاله انما يكون له تعذر ان يكون
متقدما متصلا اوجب العدول الى الانفصال وكذلك اذا فصل بينه وبين عامله كقولك ما ضربت زيدا
الا انا لانه لا يمكن ان يكون متصلا بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل قوله لغرض احد امرين مثل ضربت زيدا
انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز الاتصال لان الفصل هاهنا لا فائدة له اذ ضربت زيدا انا
وضربت زيدا بمعنى واحد فقد عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف ما ضربت زيدا الا انا فانه يخالف في المعنى
لقولك ما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال قوله او الحرف يعني او تكون العامل محذوفا فانه
يتعذر ان يتصل به الضمير لقدمه كالفاعل والمفعول المحذوف وفعلهما كقولك ان انت قمت وزيدا
ان اياه ضربت ومنه قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن قوله او يكون العامل معنويا كالمبتدا
والخبر لانه اذا كان معنويا تعذر الاتصال به اذ لا يتصل لفظ بالمبتدا بلفظ قوله او حرفا والضمير
مرفوع لانه لو اتصل لوجب اشارة اذا كان مفردا غائبا وهو يؤدي الى ان يستتر الضمير في المجرور وهو غلط

خلاف لغيرهم كقولك زيد ما هو قائم على الصواب الجواز واما على لغة بني تميم فهو داخل في باب كون الفاعل
مضمرا لانه مرتفع على الابتداء قوله او لكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فعند لولا مبالي
المفضل عبد النصب لما يؤدي اليه من اللبس في كثير من مواقعها بخلاف الفعل فانه لا يؤدي الاتصال فيه اذا وقع
هذا الموقع الى مثل ذلك فلذلك اوقعوا هذا الضمير في الاسم مفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون هند زيد ضاربه
وزيد هند ضاربها هؤلاء اذا قلت حين الرؤوت نصرتهم علم ان ولك نصرتهم انه مسند الى ضمير المتكلم
فلا يلتبس باسناده الى الزيدين وكذلك انا زيد اضربه وانت زيد نصرته بخلاف ضاربون الجميع او ضاربون
فانه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب لفظة واحدة هو انا ضاربون وبحن ضاربون وانت ضاربون وانتم
ضاربون وهو ضاربون وهم ضاربون بخلاف صيغة الفعل فانه ما يتبين فان قلت صيغة المفعول في قولك انا
زيد ضاربه يتبين ان ضاربه مسند الى انا اذا كان مسندا الى زيد وجب ان يقال انا زيد ضاربه وفيه
زيد غمرة نصرته او ضاربه فاللبس هاهنا حاصل في الباب جميعا فلا ينفي اللبس في الفعل الا ويدفع في اسم الفاعل
ولا يحصل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل في الفعل ولا مرية ان ادغام الضمير في اسم الفاعل
خارجة عن لفظ اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينة الدالة على هو له من لفظه غير خارجة عنه وفي
التعجب في مثل ذلك مقصد ظاهر ولا يجوز بالقرائن الخارجة اذا كان فيه وهم وضع اللفظ الا على ما
يقصد ولا لبس عليه من غير لبس الا ترى انك تقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع زيد ونصب خبزا وان كان
القرينة المعنوية تدل على ان الاكل زيد والمأكول الخبز ولكن وضعهم على ان يكون القرينة في نفس اللفظ
لا خارجة عنه ومثل ذلك كثير وايضا فان المفعول ليس بلازم ذكره فاذا حذف ولا قرينة اذ لا يقصد والى
ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم
ثم مثل مواقع المتصل على الترتيب المذكور فقال مثل اما كقولك ضربت الى اخرها ثم قال واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا الى اخره شرع يبين مواضع ملتبسة في وقوع المتصل او المنفصل فيها او يجوز
الامرين في ذلك انه اذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيتكه وضربتكه فيه
فانه واجب في اعطيتكه ضميران وهما المفعولان وليس احدهما مرفوعا وفي ضربتكه ضمير المضاف اليه
والمفعول وليس احدهما مرفوعا وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا من مسائل يذكر منها الا الاتصال
فانه واجب ضميران ولكن احدهما مرفوع وحكم الباب مختلف اذ لا يجوز في مثل اكرمتك الا الانفصال
وفي اعطيتكه يجوز الامران قال فان كان احدهما الضمير الرافع وقد منه جاز ان يكون الثاني متصلا
ومنفصلا وهو قوله فلك الجواز في الثاني فيجوز ان تقول اعطيتكه واعطيتك اياه وضربتكه فيه وضربتك اياه
فتجيء وانما اشترط في صحة الاتصال ان يكون احدهما اعرف مقدما كراهة ان يقدموا الانفصال على الاقوى
فيما حقه كالكلمة الواحدة فان قلت فقد قدموا مثل ذلك في قولك ضربني وضربوك قلت انما صح ذلك
من جهة ان الاول منهما عامل في الجزء لانه فاعل فصار اولى بالتقديم بخلاف ما نحن فيه قوله والاقوى منفصل
يعني ان لم يكن احدهما اعرف وهو مقدم فلا بد من الانفصال فاذا كان كذلك فقد يكونان من باب واحد وقد
يكون الاول في موخر كقولك اعطاك اياه واعطاه اياك واعطاه اياه ولا بد من الانفصال

الا انه ودخل في الغالب اعطاه واعطاها وهو سادسه قول الشاعر ... وحقل يعني يطلب لعمه لضعفه
شرح العظم بالهاء قوله والمجاز في جزاء كان واخواتها الانفصال واما كان كذلك من جهة ان حذف الياء
مفعولا في الفصيح وانما هو في الفصيح حكم على ما كان عليه والجزء في الاتصال فجزاء فيما دخولها
بسبب الاشتغال به في الجزء وخروجه عن المفعول من حيث المعنى ومنهم من يسميه بالمفعول في ذلك فيجزيه في الاتصال
مفعول به قائم وكنته يعني وكنت قائما والفصيح وكنت اياه ثم قال والاكثر لولا ان الى اخرها وعسى الى اخرها وقد جاء
لولاك وعساك الى اخرها والاكثر هو الجاري على القانون لانه مضمر مسند او فاعل محذوف الفعل عند قوم موجب ان يكون
مرفوعا منفصلا وقوله لولا ان الى اخرها اي لولا ان لو كانت انما واسم وانني وكذلك المتكلم والغائب
وان انفي والغائب ضمير المتنبي والمخفوض المؤنث في اللغتين جميعا لانك تقول لولاهما ولولاهم ولولاهن الا
انه مقدر الاولى مضمرا منفصلا مسئلة في قولك هنا فاسماء وهم فانهون وهن فانهات ومقدر على اللغة الثانية
منفصلا مسئلة في قولك غلامهما وغلامهم وغلامهن وكذلك عسى الكثير على القانون لانه مضمر الفاعل
متصل بفعل ماض وجب ان يكون كذلك وقوله وعسيت الى اخرها يعني عسيته وعسيتي وعسيتما
وعسيتم وعسيتن وكذلك المتكلم والغائب قوله وحالولاك وعساك الى اخرها يعني ان ولولا
وعسى لغة اخرى عند بني المضمر معهما على خلاف القانون فاوقعوا بعد لولا ضمير الرفع المنفصل المخفوض
واوقعوا بعد عسى ضمير الفاعل المنصوب وهذه اللغة وان كانت مكثورة بالاخرى الا انها ثابتة
في لغتهم وان انكرها بعض النحويين وذهب الى توجيهها فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس
ان الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على هذه اللغة تعمل جر الى المضمر وشبهها بالزائد في عمل
الجر في غير عند وقد وعملها النصب في غير هذه اللغة الى ان اللفظة قد يكون لها حالان محلها ان يكون
وان الكاف واخواتها في عساك في موضع نصب على معنى لعلك فاعملوها اعمال لعل وعند الاخفش المضمر
بعد الباء في نحو بك تقع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا انه استعير لفظ المجرور المنفصل
المنفصل ولفظ المنصوب المنفصل المرفوع المتصل وتخريج مذهب سيبويه ان فيه تعبيرا واحدا وهو تعبير
الداخل على المضمر وتعبير المضمر بعد ذلك يمنع لا يلزم منه الا تعبير واحد ويجوز المضمران بعد ذلك فيهما
جاء على القانون ومذهب الاخفش يلزمه ان يكون قد عبر في لولاني غيرني لفظا من اول الامر وفي عسى كذلك
لانه لم يبن على شيء جريه قياسا ورجح مذهب الاخفش بان ايقاع الضمائر بعضها مكان بعض شائع
كثير واما كون الكلمة يتغير عملها اعتبار حال ما يدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد الا
في مثل لدن كانهم اخرجوا النون الساكنة لما اوهانه ع وبنت اما نوهما من المعتبر انه يبنى واما
تشبيهه بالنون قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة الى اخره تبين ان بعض الضمائر يشترط فيه
في بعض الاحوال زيادة حرف اخر غيره وقد يكون ذلك ملزما وقد يكون مختارا وقد يكون ضعيفا
وهذه النون تلزم ياء المتكلم مع الفعل الماضي لزوما كقولك ضربني وقتلني واكرمني فلا يجوز حذفها
بحال وكذلك المضارع الغير عن نون الاعراب كقولك تضربني وتكرمني واما قال الغير عن نون الا
عراب اخرازا من مثل تضربانني وتكرمونني فانه ذلك بالجواز فالحذف كراهة اجتماع النونين

مع الاستغناء بأحدهما والاسماء جرت على الضمائر المتقدم وما هو المحذوف عند الخليل والصحيح ان المحذوف نون
الوقاية لا نون الاعراب لان نون الوقاية اذا حذفت فاثبات الاعراب منها محلا والعكس فيها العامة ومنها
سماء النقل وكانت ولي بالحذف وكذلك كانت ممتنعة لذلك ولو بقي ان لم تكن فعلا ولا حرفا ولكنها
لما كانت مبنية على السكون خوفا على سكونها البناء وحذفت منها احترازا لها من التباس الاسماء لو وقعت على ملتقى
الخرف واما اذ واخواتها واذ وان ولكن وكأن تجري فيها الوجهان فاسقاط النون على تشبيهها بالفعل من
الوجه الذي يشبه به الفعل وحذفها كراهة اجتماع النونات اذا كانوا وجوب والحذف في مثل ضربني
مع كونه فعلا لان تجوز في اني اولي واما ليت فيجوز فيها الاثبات لغة ذات الامر المقضي جوازا حذفها اذا
نون واحدة جاز حذفها تشبيها لها بالا بها منها ومن وغن وقد وقط مثلها في احتمال محتمل النون اما
من وغن ولكونها على حرفين مشبه على السكون فحوفظ على بنائها ان تدخلها الكسر كما حوفظ على الفعل
ان تدخله الكسر وقد وقط مثلهما في كونها على حرفين وان كانا اسمين وعكسها الفعل يعني عكس ليت
كان المحذوف لفعل المحذوف وانما اجتمعت في لفعل المحذوف من حيث ان مراعاتها لغة والام الاولى ليس بينها وبين اللام
الباقية الا حرف مع شبهها بالنون فكرهوا ذلك فاحترزوا على الاكثر على احدى لغتي اخواتها ثم قال وتوسط
بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية ولفظها صفة مرفوع متصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا لانه
يعني انه يكون صفة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية في المبتدأ والخبر وعدمها كقولك زيد
هو المنطلق وكان زيد هو المنطلق وقوله صفة مرفوع يشعر على انه لم يتعين ان يكون ضميرا او انها
صفة فيجوز ان يكون ضميرا او ان يكون غير ضمير على ما سيأتي ان شاء الله قوله مطابق للمبتدأ نحو زيد اذا كان
مفردا مذكرا كان هذا المتوسط على صفة المذكر المفرد وكذلك المؤنث والمثنى والمجموع وكذلك
لو قدر الاول متكلما او مخاطبا او غائبا كقولك ان الزيدين هما الفاضلان وان الزيدات هن الفاضلات
وكذلك اذا كن العالمون وانكن انتن فاضلات وسمي فصلا عند النحاة لانه فصل بين كون ما بعده خبرا
وبعضا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه
خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين الخبر وصارت هذه الصفة هي التي فصلت بين الخبر والنعت
وتبينت الخبر وتسميه الكوفيين عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل احسن اذ كل ما وضع
للفصل فقد اعتمد عليه وليس كل ما تعتمد عليه في شيء يكون فصلا وكان تسميته فصلا اولى لخصوصيته
قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه اذا لم يكن معرفة لم يفد لبس ولم يحتج الى ما به الفصل اذ ليس في زيد
منطلق انه خبر وانما اخروا اقل من كيد اعني المعرفة لما كانت من فيه وابتدأ اللام ولذلك لم
يعدوا الله بها فلما اشبهت الخبر وتحراه والا فالعامل ان لا يكون الفصل قوله قوله ولا موضع له عند
الخليل المعروف من قول الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين زعم ان له موضعا وهو نصب على
انه حرف او ضمير فان قلت انه حرف وضع للفصل فينبغي ان يتعين من المسألة في المعنى كما تعرف ضعفه
الخطاب في قولك ذلك وذلكما وذلكم وذلكن وان كانت حروفا واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب
كغيره من الحروف والذي يبين انه حرف انه لو كان اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون موضعه نصبا

على اعراب كالضمائر كلها ولو كان موضعه موضع اعراب لم يخل اما ان يكون رافعا او منصوبا ولا هما عند سيبويه
اما النصبية فلانه لو كان نصبا لاختلف باختلاف المبتدأ وهو لا يختلف ولو كان منصوبا لوجب ان يكون مشبها لا مسندا ولا
يسمى لانه ما بعده يكون منصوبا حتى كان زيد هو المنطلق ولو كان مسندا لتغير رفع ما بعده بالمبتدأ واما بعض النحويين
فيقول هو ضمير له موضع من الاعراب وحجاجهم ما قدمنا ان يكون رافعا وحجب عن قولهم لو كان رافعا لاختلف باختلاف المبتدأ
ان ذلك مخصوص بغير التأكيد بالضمائر واما التأكيد بالضمائر فلا يكون في غير هذا الباب الا بصيغة المرفوع وان
اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وكذلك ما اشبهه واذا كان كذلك فلا يستبعد ان
يكون رافعا على ذلك التقدير ظهور صيغته في الضمائر واحتجوا ايضا بما حكاه ما تقدم عليها قوله وبعض العرب
يجعله مبتدأ هذا واضح فيكون قد احترز عن الاسم الاول بالجملة الابتدائية وهو الضمير وما يستحب اليه فيعني ان كان
زيد هو المنطلق وعليه ما نقل عن النحاة وكذلك انوا هم الظالمون وسيبويه قوله ويقدم قبل الجملة
ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة هذا الضمير على خلاف باب الضمائر وانما وضعوه لغرض التعظيم والقصة
لان ذكر الشيء مبهما ثم تفسيره اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر فهذا والذلك الحديث المعهود في الذهن ثم اضمروه
لهذا الغرض وجعلوه غائبا لانه للغائب على التحقيق وسماه النحويون ضمير الشأن وضمير القصة لانه في التحقيق اضمار
له فاضافوه الى ما هو ضمير له كما يقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد والتزموا تفسيره بالجملة لانها المراد بالا
ضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها ويكون مبتدأ ومفسرا مستترا وبارزا على حسب القوانين في غير هذا من باب
الضمائر فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا مفسرا كقولك هو زيد قائم واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا
لانه ضمير مرفوع غائب في مثل لا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قائم وليس زيد قائم كما تقول زيد ضرب
فلا يكون ضمير الفاعل في مثل ذلك الا مستترا واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك
ان زيدا قائم قوله وحذفه منصوبا ضعيف يعني في مثل قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان المنية واعضه في الخطوب
كان حذفا لضمير مرادا لا دليل عليه قوله الا مع اذا خففت فانه لازم يعني حذفه منصوبا لازم في ان
اذا خففت كقوله يبلى واحرد غواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لزم ذلك لانه لا قدرة ان ان المكسورة
اذا خففت جاز اعمالها كعملها ونفيها وان كلا لما لوفيهم مع كونها الغد عن شبه الفعل من المقسم به فاشبهت
الفعل احدى ولم يأت اعمالها والملفوظ بعدها فلا يقال علمت ان زيدا قائم ولكن ان زيدا بالرفع وقدرت والذلك ضمير
الشأن معمولا لان محذوفا لخفة الموضع موضع خفة لا لان الموضع موضع خفة لا لان المخففة على ان المخففة مزية في
الغيب انما الاشارة هنا وضع لمشار اليه انما يثبت انما الاشارة اما لان وضعها بالاصالة وضع
الحروف الصامتة ذاتا وفي حيلت بقيتها عليها لانها من باب واحد واما الاخيرتان جهاد وضعها الى ما تثبت به
من وضع الاشارة فاستبعد لذلك الخروج قوله هو ما وضع لمشار اليه هذا الحد وان ذكر فيه لفظ المشار اليه فليس
من قبل قولك القلم ما وجب لمحله كونه قلما لان القلم متوقف على القلم فاذا اخذ فيه القلم كان دورا لان
المحدود هنا ما انتهى بانما الاشارة في اصطلاح النحويين ولم تحمل الاشارة اللغوية ولا المشار اليه لغة فاذا ذكر في
الحد ذلك فلا دور اذ لا يتوقف على المحدود ولا يتوقف المحدود عليه اذ قد يعرف الاشارة اللغوية ولا يعرف
انما الاشارة في الاصطلاح والمشار اليه في المعنى على انه امر وضعي كثير وموت كل واحد منهما مفرد منتهى

ومجموع الاداة العرب وصف لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركا فيه بارب الالفاظ خمسة اربعة نصوص
وواحد مشترك ثم من هذه الخمسة ما لنا له مرادف كذا وداب وتاب ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد والذي
فارك بقولك ذي وذه وذه وبقي وذهي وحرف التنبيه الذي يلحق باوله لما لبس في الخصوص منها وانما هو
حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه والتنبيه الاشارة كقولك هذا فلان
وهذا زيد قائم وما يتصل باسم الاشارة من الكاف واخواتها حروف الخطاب والمخاطب باعتبار المعنى لا يزيد انها
على تنبيه كالمضمر واحد مشترك بين المذكر والمؤنث وهو الذي يبقى خمسة الفاظ ان نعد نصوص وواحد
مشترك وهذه الحروف والمعاني يفارقنها غير خالص لمخاطبة واجعل اسم الاشارة لما يشار اليه اولا على ظنه
من مفرد ومثنى ومن مجموع مذكر ومؤنث ثم ادخل حروف الخطاب بعدها على خمسة مخاطبة في ذلك فان اشرت
الى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت ذاك وان خاطبت مؤنثا قلت ذاك ثم ذاكم ثم ذاكن فهذه
خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع الاربعة الباقية فيكون خمسة وعشرين لفظا كلها تنبيه وليس معنى لان المعاني
ستة في ستة والالفاظ خمسة وخمسة وهي ذاك الى ذاكن وذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وذانك
الى ذانكن واولئك الى اولئكن وهذه ابيات الخمسة والعشرين كان كل واحد منها لخمسة وقد بينت انك
خمسة منها لتنبيه مغاب ولكن لما كان في كل خمسة واحد مشترك وجب ان يكون الستة والثلاثون خمسة
وعشرين بعشر احد عشر لان الواحد من احد الطرفين نقص لاجل مقابله ستة ثم نقص لاجل نقص الثاني
من الجانب الاخر خمسة من مقابله فيكون احد عشر قوله ويقال ذا للقريب ثم كثير من النحويين ان ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ثم يجعل ذلك مقابله ذاك وذانك وتلك المشددة بين يدي له ذلك واولئك
في الجمع منزلة ذلك واما ما هو منزلة ذا واضح وهو ما ذكرناه اولا واما ما هو منزلة ذاك فواضح اضافة
الاثبات بها مع كاف الخطاب من غير زيادة وانما وقع الاشكال فيما هو مثل ذلك الذي البعيد والتي
والمثنى والمجموع فنعرض لبيانه قوله وثم وهنا وهناك المكان حاضرة يعني انه قد وضع الاشارة لفظا اخر
مختصا بالمكان وهو قولهم هنا وهناك وثم وهناك للمفرد هنا وثم للبعيد الموصول انما ثبت الاسماء
الموصولات اما التي منها ما وضع وضع الحروف نحو ما ومن واللام ثم حملت البواقي عليها لانها من ابواب واحد
واما لاختصاصها بما هو حرف الى صلة وغايته فاشبهت ذلك الحرف لاحتياجه الى متعلق واما لشبه
الذي بلام التعريف من حيث ان وضعها لتكون للصلة الداخلة هي عليها معرفة كما ان وضع اللام
لتكون الاسم الداخل هو عليه معرفة فلما كان للتعريف مثل اللام نسب ثم حرف الموصولات كلها
الحرف وانما سبق بعضها من حيث صفة لما اشبهت الذي في كونها معرفة وكونها موصولة قوله
حرف ما لا يتم حرف الا بصلة وعائد الى حرف قال وليس ذلك كقولك القائم فرام به العلم لم المراد حد الموصول
الاصطلاح لاحد الموصول لغة ولو حملت موضع قولك بصلة قولك لجملة ان نفع الاشكال ولكنه جرى
ذلك على الاصطلاح في تسميتها صلة ولذلك فسر الصلة لم يرتفع الاشكال وهو اولى من هو من يقول
ما لا يتم اسما فان الذي بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعائد قوله وعائد لان
من الاسماء ما لا يتم الا بجملة وليس بموصول في الاصطلاح كحيث واذا وما اشبهها فلذلك قال وعائد قوله
وصلة جملة خبرية لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فكما انه لا يوصف الا بالجملة الخبرية

وكذلك لا يدخل الذي الا عليها والباقي مثلها في المعنى فوجب ان يكون حكمها كذلك قوله والعائد ضمير له
لم يرد بالعائد الا ذلك واحتيج اليه لان الذي لما وضع لغرض التعريف ووضع منهما فاحتيج الى ربط بينه وبين صلته
لئلا يكون اجنبية عنه وعن الموصوف ثم يشترط فيه ان يطابق الالف واللام لا يكون الا اسم فاعل او مفعول
وان كان معنى الذي كانهم لما رأوها للتعريف وهي موافقة للالف واللام نحو الرجل لفظا ومعنى فضدوا الا
يدخل الا على ما يدخل عليه ذلك للمناسبة المذكورة وخصوها بالجملة الفعلية لتشبه امر الفعل اسم فاعل او
مفعول فيشبه بالقضية المعنى في نحو جاءني الذي ضرب يقول الضارب وفي نحو جاءني الذي ضرب يقول المضروب
ولم يدخل على الجملة الاسمية لتعذر ان يشترك منهما مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ثم شرع في تعداد هاته
فالذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان واللتان لمثناهما وقوله بالالف والياء يعني بالالف في الرفع
وبالياء في النصب والجر وهذا التعبير عند الاكثرين ليس باعراب لعدم علة البناء مع ذلك وكذلك الالف والياء
في هذين وهذين وقد زعم بعض العلماء ان اعرابه اعراب وانما هي صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب وانما اتفق
هذا التعبير في محل يشبه تغيير الاعراب فيوهم اعرابا ولذلك لم يقل لا اللذان واللتان رفعا لهذا التوهم
ولذلك حاذ اللذان واللتان فيهما خمسة عشر ولو كان مقررا لم يشع ذلك قوله والاولى والذين للجماعة
المذكرين واللاتي في الرفع على نفس اللغات مثله واللائي في الرفع على الفصيح والفصيح الذين في الاحوال الثلاث
واللائي بهمزة وياء بعدها ويعبر بياء وبالياء بغير همزة مكسورة وساكنة كذلك لغات فيها واللاتي واللواتي
لجماعة المؤنث وما في ما لا يعقل غالبا ومن في من يعقل او منزل منزلته من يعقل واي وايه للتفصيل والمذكر
المؤنث وذو بمعنى الذي لغة طيئ وذا بعد ما للاستفهام بمعنى الذي على ما سيأتي والالف واللام بمعنى الذي
والتي على حسب ما يليه تارة ثم شرع في بيان العائد المفعول يجوز حذفه لتنبيه على انه انفسهم امنوا الى
ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز فتعرض لما يجوز وهو المفعول فيقول جاءني الذي مررت به ويجوز في كل ذلك
فيصح وكذلك جاءني الذي ضربت والذين مررت بهم في الكلام من قوة الاشتغال به ولا يجوز والمرفوع لانه
فاعل او الفاعل احد جزئي الجملة فلا يستهم حذفه ولا يجوز المجرور لان حذفه مستلزم حذف جاره فيكثر
الحذف وهذا الضمير المفعول يجوز حذفه وابقاؤه فيصح في هذا البيت وان كان الاصل ابقاؤه كقوله تعالى
ان الله يشفي الرجل ان شاء ويقدر ومنه قوله تعالى وما حملته الدهم وما اشبهه الا نفس فيرى الرجوع
والاثبات جميعا والاحسن ابقاؤه اذا وقع في جملة وقعت عائدا على موصوفها كقولك مررت برجل ضربته او
اكرمته واحسن منه في الاسماء اذا وقع في جملة خبرا للمبتدأ عائدا على المبتدأ كقولك زيد ضربته لان
الصلة والموصول جزء واحد والخبر والمبتدأ جزءان والصفة بينهما فلذلك كان حذفه في الصلة احسن منه
في الخبر الصفة وحذفه في الصفة احسن منه في الخبر وكذلك قوله واذا حذف بالذي صدرتها وجعلت
موضع المجرور غيره ضمير الها واخرته جرا الى اخره معنى قولهم اخترت عبد زيد ونحوه من مررت بزيد او قلم
زيد ونحوه بالذي اي بين المنسوب او المنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة غير كونه زيدا فان
المنسوب او المنسوب اليه قد يكون مبهما او مبينا من جهة غير جهة كونه زيدا فاذا اضفت الممكن الى ان
يبينه من جهة كونه زيدا عمل هذا العمل فليس قولهم اخترت عبد زيد ظاهرا وانما المعنى اخترت عبدا من زيد
المعنى زيد وقولهم بالذي الباقية بمعنى الانتقاء كقولك كتبت بالقلم اي اخترت منه الى هذا الاختيار المقصود

بالموصول والا والذي محترز عنه الآية وربما يحترز به لا عنه والمعنى على ما بينته وكذلك الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة لما تقدم من انها لا تكون صلتها الا اسم فاعل او مفعول لصحة تناول اسم الفاعل او المفعول الذي
الاسمية لا تصح تناول ذلك منها فالجملة الفعلية محترز منها بالالف واللام والجملة الاسمية لا محترز منها الا بالذي
الا انك اذا احترزت بالالف واللام وكان الفعل مسندا الى ضمير عبر المحترز عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل او
المفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب المص فاذا احترزت عن ذلك
بالذي قلت الضاربه ابا زيد لان الالف واللام لم يريد العارف للمتكلم وهو عمرو فقد جرى على غير من هو له
فصورة الاحتراز ان تضيف الجملة بالموصول وتجعل موضع المحترز عنه ضميرا عائدا عليه وتؤخر
ذلك خبرا وانما ضرب بالموصول لانه الذي يقصد الى الاحتراز به وجعلت موضع المحترز عنه ضميرا لان
المعنى على انك غلبت تلك النسبة على غير جهة المحترز عنه فلا بد من ذكر ذلك ضميرا عائدا على الذي وانما
احترزت بذلك الاسم حذرا من المقصود الاحتراز به لئلا يتوهم من جهة فاسد لغة امر من هذه الامور تعدى
الاحتراز على هذه الطريقة فلا يستقيم الاحتراز عن ضمير الشان لاستحالة ضمير الكلام فلو ذهب محترز
عنه لاحترزت حذرا او لاعن الموصوف لانك تجعل موضعه ضميرا فتؤدي الى كون الموصوف مضمرا او لاعن الفعل
لانه يؤدي الى ان يكون الصفة مضمرة ولا عن المضمر العامل لانه يؤدي الى ان يكون المضمر عاملا ولا عن العامل لانه
يؤدي الى ان يكون المضمر خالا ولا عن الضمير المستتر لعبرته في مثل قولك زيد ضربته ولا محترز عن الضمير في
ليس عن الذي استخفه وهو المبتدأ فلو ذهب محترز عنه لنفي الموصول لا غائبا لانك اذا احتلت موضعه مضمرا
غائبا كان عليه في عوده على الموصول الاعادة ولا استقام ان يكون الضمير الموخر خبرا عائدا على الموصول لانه انما
يأتي بعد تمام الموصول والعائد على الموصول لا يكون في خبر اخر بعد تمامه بقوله ولا عن الاسم المستتر لصدق تعريفه
الاحتراز عن الظاهر المستتر في الضمير المستتر لعبرته الموصول في قولك زيد ضربته لانه لا يصح الاحتراز عن الاسم اذا
حذفت موضعه ضميرا فان اعدته على الموصول من المبتدأ لا غائبا وان اعدته على المبتدأ بقي الموصول لا غائبا لانك اذا
الضمير المستتر لعبرتها قولك وما الاستفهامية موصولة واستفهامية وشرطية الى اخره لما كان المستفاد من الموصول
لفظ الموصول لم يحتج له بان يتناوله ويتناول من الموصولات كما يتناول ما او اي اسم الفعل اللفظ من المسميات
الاماكن كجاء وبات فتاق وبات قطام والاوكان العامل يقتضي ان يتعلق من اقسام المسمات الى الاسماء فيها
ما وكون موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة هذه كلها اذا كانت اسما واما اذا
اذا كانت حرفا فلها مقام لنا هذا موضعه اما الموصولة فقد مر والاستفهامية كقولك ما صنعت عندك وما الذي
والشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامها لما لا تعقل كاستعمال الموصولة والموصوفة كقوله تعالى ما تلك بيمينك
الموصوف من الامر الله فذكره جملة واقعة صفة لما كانه قيل ما تلك قيل تلك بيمينك الموصوف من الامر ولو قيل ان ما
هي الموصولة في قولك زيد ما زيد قائم لكان مستقيما وهي المتنبهة لدخولها على الجملة وانما استحسن ذلك اخراجا
لها على باب الكثير ولما يلزم من حذف الموصوف واقامة الصفة وهي جائز ومحترز منه بجملة لان قولك من الامر صفة
هذا التاويل على معنى بكرة الموصوف من الامر والتامة بمعنى شيء كقوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي والصفة
كقوله اضربه ضربا ما اي ضربا كائنا وهذه عند بعضهم حرف للتعليل واما من فقد جاء على ما
الهمة التمام والصفة والموصولة تقدمت والاستفهامية نحو من انت والشرطية نحو من يضرب

والموصوفة نحو مررت بمن تكرمني واستعمالها وجوبا فيما يعقل كالموصولة واي وابة كبيرا الاي التمام
والموصولة اضرب ايهم خرج وايهم خرجت والاستفهامية نحو اي الرجلين عندك والشرطية نحو ايا تضرب اضرب
والموصوفة نحو مررت بايها الرجل ويقع صفة كقولهم مررت برجل اي رجل وهي معربة وحدها دون سائر الموصولات
الا اذا اضيفت ضلتها وانما اعربت مع تمام ما مقتضى البناء لالزامهم اياها الاضافة دون سائرها اخواتها فاذا اضيفت
صدر ضلتها رجعوا بها الى الاصل في اللغة الفصيحة لاضمارها الى ذلك الصدر كما في من هل ومن اقبل لا فتقارها
بعد الى ذلك المقدر ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا والتقدير ايهم هو
اشد فلما حذف صدر الصلة رجع بها الى البناء الذي هو مقتضى اصلها قوله وما ما اضيفت وجهان احدهما ان تكون
ما استفهامية وذا بمعنى الذي وتكون المعرفة المسماة اي بمعنى الذي صفة فلا تكون ما الا مبتدأ لتعذر ان يعمل الصلة فيما
قبل موصولها او يعمل صدر الجملة المسماة وتكون ذا بمعنى الذي في موضع رفع خبرها والاخر ان تكون ما ذا بمعنى
بمعنى اي شيء فتكون المعرفة اي شيء صفة وتكون ذا في موضع نصب بصفة وتكون الجملة فعلية قدم مفعولها
لضمير معنى الاستفهام ووجب تقديمه لان الفعل تسلط عليه تسلط المفعول به اما لو وجب حذف مضمر منصوب لوجب
ما اذا اضيفت لجاز ان تكون ما ذا في موضع رفع على المبتدأ وحجة الجملة الفعلية والعائد عليه المضمر المقدر الا ان الرجحة
ما تقدم الا لاحاجة الى تقدير هو المضمر ولذلك اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفي جواب الثاني النصب لكون الجواب
على طبق السؤال باضمار القرينة في دلالة المبتدأ على المبتدأ اولى في دلالة الفعل على الفعل اولى الا ترى انك اذا قلت من زيد
كان قولك زيد اخشن من زيد ولو قلت من المضروب كان قولك زيد اخشن من زيد لما ذكرنا وعلى الوجه الثاني
قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالنصب وعلى الوجه الثاني قوله تعالى وقيل
للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وليس قوله تعالى قالوا اساطير الاولين بعد قوله ماذا انزل ربكم جواب من هذا
الثاني لان الجواب في هذا الباب ان تقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب او تقدر الفعل الذي
تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب تعالى لقرينة الدالة عليه ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه وانه لم ينزل ذات الكلام
قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقد اخبارهم ولم تزد هذا
المعنى وانما عدلوا الى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم اي هذا القول اساطير الاولين فهو عدول الى كلام مستأنف اذ
ثم انهم منكرون الانزال فلم يرد الى دعوى هذا اساطير الاولين ولذلك نصب الرفع ولما كان المعنى الباقي على حاله
هذا البحث في منصوبا تنبيها على انه على غير هذه الطريقة **اسما الافعال** ما كان بمعنى الامر او الماضي الى اخره
انما انيب اما لان منها ما وضعه وضع المصدر وذلك هم حملت الوافي عليه لانها مرادفة واما لشبهها بما
هي بمعناه وهو فعل الامر والفعل الماضي وفي الوجه الثاني لا يستقيم ان يفسر في معنى الصحيح واقعة بمعنى الوضع
ولكن يفسر في وجه على الاول لا يسع ولكن الالفاظ وان كانت بمعنى الامر والفعل الماضي وهي اسما
والاستدلال على اسميتها بنحو قوله تعالى ولا تضعف لان الفعل الصريح مع هذا الموضع اذا كان للمراد
اللفظ ولا يسع ان يقال عونه انزل كما يقال قلت له انزل وامرته بالضرب اي امرته بهذا اللفظ وقد
استدل على اسميتها بدخول اليوم على كثير منها والذي يدل على اسميتها تنوين المعرفة والفعلية فيها اما
المعرفة فواضح واما الفعلية فمنع لمنع منها شيء مما يوجب الحكم باسميتها واضافتها لمعنى المضارع بدليل

قولهم زيد زيد بمعنى زيد زيد وان دل كذلك على حدث الاسم وفرد حلها معناها لحدث الفعل لا يفارق الاسم فيقول
بعضهم اعتبرت باحد الاسمين الفعلية كقولك زيد زيد بمعنى اشهدان زيدا والمعنى اراد المراد قولهم مقترن باحد
الازمنة الثلثة وشبه مقترن بحدث الاسم ان يكون ذلك الحدث الوضع لا باعتبار استعماله على هذا الوجه واذا كانت حروف
هذه من جنس الفعل ودخولها قبل الاسم وجب تغيير ابنيتها وصيغة المضارع ثم استعملت الزمان على حالها واصلها
كما الانصاف اذا اضاف وصيغة مجردة عن معنى الزمان ثم استعمل الزمان في ذلك هذه ذلك صارت علامة على افكها
ضمن كونه اسما مع اوزانه باحد الاسمين وكذلك هذا فان قلت لو كان في اوزانه وضعه على ذلك لاستعمل الاصل كما
استعمل قائم على اصله قلت لا يقف ان يوضع الشيء وصفا اصليا ثم لا يبقى استعمال اصله فيستعمل مجازا وان كان قليلا كما
وقع في النحو والنحويين في موضعها من الاعراب مذهب احد هذا الفعل موضع نصب المقدر من كانك قلت في
زيد زيد ان واذا زيدا اي زيد واذا زيد والمعنى ان يكون في موضع رفع على الابتداء وفاعلة مقدر مستتر
والفعلية وان كانت في مسد وهو فاعل يستغني عن الخبر فيها كما استغنى في اقائم الزيدان لما كانت معنى القوم
الزيدان عن الخبر بالفاعل او المفعول منصوب ومنصوب اليه والمالي اقائمة لانه اسم خبر عن العوامل اللفظية
توجب ان يحكم بالابتدائية والفاعل بناء مسند الخبر كما في قولك اقائم الزيدان والوجه الاول صحيح لانه لو كان
منصوبا نصب المقدر لوجب ان يكون فعلة مقدرا او نحو خبر عن ان يكون اسم وفعل الا ترى ان سقيا ورعيا وسقيا
وحدعا ونحوها لما كانت مصادر وكان الفعل مقدرا معها وهي خروجها عن اسماء الافعال واسما فانه كان يجب ان
يكون معربة كما في سقيا ورعيا اذا لم يوجد حسن للمبتدا معنى الفعل وانما هو في الفعل المقدر لانها وكذلك
يوجد بناء كما ذكرنا ولذلك بني لما قصد الى معنى كونه اسم فعل وقالوا اوه واوه واوه اغرت لما قصد والى معنى المضارع
وقالوا اوه فهما مقامان مختلفان فظهر ان الوجه الثاني هو المستقيم ولذلك لما اذا ادوا المضمرة في قولك زيد اصله
وهو الواو زيد زيد ولو قالوا على اوزان هذه الفعل زيد زيد لكان مستقيما ولا يستدل على المضمرة به بدخول اللام
مثل قولهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون لما بينت من ان تلك لا تدخل فاعله الا مع ومثل نعم له تدخله اللام
لا انا نقول ليست هذه بافعال صريحة ولا ملزم من اصلاح ذلك في الفعل الصريح اصلاحه في المرغ الذي هو معناه الا ترى
انك لا تقول ضرب لضرب زيد ويقول هذا صارف لضرب زيد ثم قال وفعال بمعنى النهي من الثلاثي قياس نحو ان كل ثلاثي
ان تبني منه فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب ونزال بمعنى انزل ولو قدر ان هذه من الصيغة
من الثلاثي فعل امر لم يكن مفردا لانها حرف من الفعل على صيغة واحدة وكذا باب صيغة افعل واكثر له نقله احد منهم
لما كان اوافعال من صيغ الاسماء ولما كان من دخول الكثير منه مع غلب الفرق من ادخال الكثير الافعال حتى قالوا ضربني وقد
فزادوا النون هنا من دخول الكثير في الافعال قوله وفعال مصدر امغزوة كفجار الى اخره لما كانت من المبنيات
ما توافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر مفردة ولم يجعل له نادت اخر كما فعل في ما الاستفهامية
والشرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلثة اضرب ما هو مصدر معرفة كفجار وما هو في معنى الصفة مثل
باسناف وباحناف وبابه وهذا الباب مبنيان باتفاق لشبههما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل
حيث الزنة اما العدل فلانه جاء معدولا عن الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسق واما الزنة فلانهما
معا على فعال وكل ذلك من قال انه جاء مبنيا لتضمنه تاء التانيث وفساق كذلك ضعف لان تضمن تاء التانيث

كالاسماء التي هي مؤنثة ولا تاء فيها كانت وانت وعين وشمس ومن قال ان فجار بني لتضمنه لام التعريف لم يعتد
لما بينت من حيث كان بناؤه لذلك والصرف الثالث ما وضع على الاعجاب مؤنثا واما قال هذا الخارج باب فساق
واما قال للاعجاب لم يجز فجار لانه وان كان على افعال فانه للمعاني لا للاعجاب وقوله مؤنثا تنبيه على انه لم يقع الا كذلك
وهذا القسم مبني على لغة اهل الحجاز لمشابهته ما تقدم في العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ لم يثبت لنا قائمة
وغالبة عدل عنهما تحقيقا واما وجب التصغير اليه للتعليم بانهم لا تنون الا لمانع من الاعراب ولا مانع ممكن منع اما قدرة
فلزم التصغير اليه وهو معرفة في لغة بني تميم اعتزازا ما لا ينصرف الا بمكان اخرة ان فانهم يوافقون الحجازيين في بنائه
الا القليل منهم فانهم يعربونه اعرابا في جميع الباب وهؤلاء القليل جمعوا على القياس اذ لا فرق بين ما اخرة من اء وغيره
في موجب البناء والاعراب واذا لم يكن في هذا الباب علة توجب البناء وجب اعرابه ولا فرق بين اء وغيرها ووجه اللغة
الكثرى في بني تميم ضعف لانهم فرقوا بين الهمزة وغيره لفضل الامالة تحقيق معها وهو ضعف اذ لم يكن ثبت
ووجب البناء من وضع حصول الامالة وغاية ما قال ان تقدير موجب البناء والعين ممكن كما هو لغة اهل الحجاز وبقدر
اسقاطه ممكن كالفاء في بني تميم وقصد الفصحاء منهم اسقاط التقدير فيما لعض عرض مقصود وهي الامالة ونفيه
فيما لا يقصد منه ذلك الغرض وانما اعرفوه اعرابا لانصرف لتحقق الفلت الى تقدير الصرف مرا غير تقدير التانيث وقد
يقول ان منه على هذه اللغة الغرض الثاني لما مشى من بنائهم حضار والباقي كلمة والحد وتقديم في تعليل هذه اللغة ما
يدفع ذلك **الاضافة كل لفظ اخذ به ضوف او ضوف به للتفهيم الى اخره** انما بني هذا النوع
كان وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاف خاكيا لضوف الغراب لم تحتج الى ما يتركك مفقود لمن
وضعه على حكاية لا غير وكذلك اذا قلت نخ وشبهه للبعير وغيره ولم تقصد الا الى استماعه هذا الصوت لخرى
الغاد وما اشبهه او غيرها عند لم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى حرف اخذ تركيب معه فان وقع شيء من هذا
من هذا الباب فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ وتقول ضوف البعير وغاف حكاية ضوف الغراب وتقول لمن
غاف وقلت نخ وتقول كيف ضوف الغراب غاف وبناء المعنى نخ والمعروف حينئذ ان يحكى على ما هو عليه في اضافة
ولا يعتبر تركيبه في الاعراب كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه في الاعراب ان قصد به اللفظ فان قلت فقد قالوا
الف ما الى اخرها عن معنى مفردة فاذا كانوا اعربوا فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب ان الف ما موضوع اسما المسمى
كوضع رجل وفرس والمقصود بوضعه استعماله مركبا فاذا استعمل عن مركب وجب بناؤه كما لو استعملت
رجلا وفرسا مركب وعبد ذلك تغير الاحلاف ما عرفه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد به الى مد لولي له هو
اسمه وانما قصد الى ايراد كلمة ياء من حكاية الصوت التصويت للمهمة وقد جاء انه مركبا فلا
كقوله ٥ لا تعتن باسم الشيخ في مشيهم ٥ وقوله دع بنادي باسم الماء منعوم ٥ جعل الامر من
جعل نخ وما نضوف به للمهاجم مراسما الافعال وصحيح على انها اذا اجعلت اسما افعال ولمن فيها شيء هو خبر وجب
ان يكون معنى الامر والامر باسما الافعال اقتضاء الفعل من المخاطب فتؤدي الى ان تكون طالبا مما لا يعقل امتثال الامر
المخاطب وذلك مما لا يصدر من الاشر عقله فان زعم انا نجد من انفسنا العلم الضروري بالقصد الى ذلك فهي غلط وانما
الحاصل القصد الى ايقاعه بالصوت الملفوظ به لما اجرى الله تعالى العادة بذلك منه عندنا لا انه يخاطب الانفعال
بطلب الاسماء **المركبات كل اسم مركب لمعنى ليس لبعضهما نسبة الى اخره**

وأما ما ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه فإنه وإن كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب ما لا ينصرف
فإنه مبني على أصله فيما لم يسم به ولكن الغرض هاهنا الإيضاح بالتركيب وهذا المركب على ضربين ضرب يضمن الجملة
معنى حرف ويسمى حرفيا كجهة غير وحادي عشر وأما الذي لم يضمنه معنى الحرف وأما الأول فلكونه أصله
هذه الكلمة ووجب أن يكون مبنيا وكذلك وفعول خمسة عشر وهو حادي بيت بيت وتعلمت الهمزة بين
وتفرقوا شعثا وشذر مذر وحي هلا وشبهه وقوله الا ثنتي عشرة استثناء من باب ضربت
زيدا يعني الضرب والنار وإنما اعرب الاول مع قيام العلة المضمنة للنار بانه لما شبه بالمضاف وحذف الموصوف
لان الاصل اسباب وغيره فلما حذف الواو بقي اسباب غيره وكذلك هو الثوب الذي يودب بالانفصال فحذف الواو
الذي يودب الاتصال فحذفوا الثوب تشبيها له بالمضاف ولما شبه وبالمضاف وجب اجراؤه مجراه واعطائه حكم
الكلمة لاحكم الجزء وجب البناء على الاعراب وهي عبارة عن شبهه لتضمنه معنى الحرف الثاني من نفس المركب
الاسم الثاني معنى الحرف وكتاب تعلمك فسمي الاول في هذا الباب لتنزيله منزلة الجزء وتعرف احد الاسمين
باعراب المفرد فهذا هذا الفلك وذات تعلمك فلا تصرف للتعليل هذا هو التضمن ومن الوجه
من تعلق الاول بالثاني كالمضاف ومعرفة اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر وتعرف الطاف اعراب المضاف
اليه لم انفهم هؤلاء تسمية فهم تعريفه اعراب المنصرف ويقول الاول هذا تعلمك
ويقول الثاني هذا تعلمك وأما قولهم أقول هذا يا ذي يدي ويا ذي يدا وهو هذا الذي يدي وعبد المخفوض من باب
المضاف وهو مشكل فإن أصل قولك يا ذي يدي ويا ذي يدا أنا يا ذي يدي ويا ذي يدا أو أنت يا ذي يدي فهو منصوب
على الحال وإنما خفضت العرب من آخرها وحذفت الهمزة لا توجب بناء الا ترى أنك لو حذفت فقلت منتبا أو منتبا
أو آخر بدلا لم تحذف الهمزة باء على اعرابه وإنما عاملته إذ كان مغيرا للفظ وصار معربا تقديرا وكذلك إذا ذكر بناء اللفظ
ذهبوا من الذي يشاء ويشبهه وتعرضوا فهم فيه والمضاف واعرب المضاف إليه اعرابه ثم حذفت الهمزة من بناء وكسر
الباء من الذي على الحذف وذلك لا توجب بناء والذي يمكن أن يقال في تسميته إذ كان حتى صار معنى المضاف والمضاف
إليه نسبا مستبا ولا يفهم من الذي يا الا المنتسبين ولا يفهم من يا ذي يدي الا أولي نسبة معلومة والاول كالجزء
من الثاني فوجب بناؤه فإن قلت فالاعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته وكان يجب أن تبنى الاول بناء الجزء
لم معنى المضاف والمضاف إليه عند مزاد فالجواب أن الاعلام المنقولة أخذت في كلامهم مجرى الاصول المنقولة
عنها بلا واسطة فلذلك لم تعتبر فيها هذا المعنى وقولك عبد الله

وكذا المفرد وكبت وذبت المركب

الى آخره المراد بالكنايات المبنية الافعال
وفلانة والفلان والفلانة وبابه كناية ولنبين والمراد بالكناية هاهنا الفاظ مبهمة تعتبر بها عما وقع في
كلام متكلم مفسرا إما لابهامه على المخاطب وإما لتنبيهه فإن هذا لا تكون كم من ذلك ولا يستقيم أن تكون الكناية
مرادا بها وقوع لفظ خصوصا من لفظ أو من الفاظ فإنه يؤدي الى أن تكون أكثر الكلمات كنايات والى أن يكون
ابن وكيف وأين ومتى كنايات نعم قد تطلق الكناية ادعاء لفظ عبر به عن لفظ لمن مثله
كما يكنى بهن وهنه عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن عبره وكما يكنى بوطئت عن عبره ولنبين لك مرادها
هنا وإنما يستبين كم باب الكنايات لما وافق كما في العدة وهو متى حتى لا تعمل لك باب اعرب كما سيبين

ما الاستفهامية والشرطية في ما الموصولة لما وافقتها لفظا وان كانت كالفها معنى وتنائكم في الاستفهامية
وأينع في الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحرف أو لشبهها بالحرف ولتضمنها معنى الاستفهام وهو الجزء وغالبا
فاشبهت ما تضمن معنى الحرف وإما كذا فبني لما لان وضعه أصله ذا دخلت عليه كاف التشبيه لما شبهت
أصله وإما لكونه كناية عن المبني في نحو خمسة عشر فاذري معزاه لكونه المتوسط وإما كتبت
وذبت وذبت فإنها تبنيا لانهما وقعا معا موقع الجملة ولا اعراب للجملة من حيث كونها جملة فاجرينا مجراها
وهذا إنما يتضح إذا قال إنه مما ناسب معنى الامثال لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظا ولا تقديرا من حيث هي
جملة ويتضح إذا قال إنه مما وقع عن تركيب لانه لما كان حكاية عن الجملة بعدت وقوعه مركبا فانه إنما يركب التركيب
المفضي الى اعراب المفرد ولما تركبت الجملة من حيث كونها خبرا فلا يقتضي اعرابا قوله فكم الاستفهامية
سرها منصوب مفرد لانها لما كانت للتكثير وسط العدد صيرة مفرد منصوب جعل كذلك لانه لو جعل مجرورا
احد الطرفين لكان خبرا وإما الخبرية فسرها مجرور مفرد ومجموع وإنما كان مجرورا لانها للتكثير والعدد
الصريح الكثير مميزه مجرور كمائة والف وكان مجرورا لذلك وإنما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وإنما يجمع على العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته ضربا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح جعل جمعه
كانه نزلت عن معنى التصريح ومثله قوله ويدخل من مبهمات الاستفهامية والخبرية ودخولها على
الخبرية اكثر وإذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة والمميز مجرور بمن وإذا لم تدخل قدرت مضافة
ولا تجوز أن تقدر تامة وتكون من مقدرة قوله ولهما صدر الكلام أما الاستفهامية فلاستفهام وأما
وأما الخبرية فلما تضمنه من المعنى الانشائي في التكثير كما ترى لما تضمنت المعنى الانشائي البعد وجب
لها صدر الكلام قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا العقول لهما العوامل لك فلتتكلم على ما
لتبين أمرها وكل ما ورد قول عن مشتغل عنه كان نصبا مفعولا على حسبه كقولك كم رجلا ضربت وكم
غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وكم يوما ضربت وكم يوم ضربت فكون مفعولا به ومصدرا
ومفعولا فيه على حسب العوامل لانه مثل قولك أعشرين رجلا ضربت وكم من الغلمان ملكت وأعشرين ضربة
وكم ضربة ضربت وأعشرين يوما ضربت وكم من الايام ضربت فلو قدرت متعلقا بالفعل محذوفا
على معنى ضاق الفعل مشغولا عنه فيكون في موضع رفع فانه يكون مثل قولك زيدا ضربت على معنى من ضربته وكل
ما قلته خبر او مضاف في خبر لانه لا يبطل عمل الجار بعده ولا يقدم معموله عليه فلذلك اعتبر
على ما له صدر الكلام لتنزيلها منزلة الجزء الواحد ومعنى كم رجلا ضربت وغلام كم رجلا ضربت
فتكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه ولذلك نصبت في قولك غلام كم رجلا ضربت والاقوى
مرفوع لانه اذا لم يكن مفعولا حاد ولبس بعده ما تعرفه ولا يقدم عليه عامل لجز وجب أن تكون مجردا عن العوامل
اللفظية فيعين للمبتدأ والخبر فإن لم يكن طرفا فهو مبتدأ كقولهم كم رجلا أخوك وكم رجلا ضربته لمن
الفعل قد اشتغل عنه وإن كان ظرفا فهو خبر كقولك كم يوما سفرك لانك لو قلت كم مبتدأ وهي للزمان
تقدر أن تكون خبرها السفر كما تقدر ذلك في مثل قولك متى سفرك فيجب أن تقدر السفر وخبره مبتدأ
وتكون ما تقدم ظرفا لا موضع رفع على الخبر مثله في قولك متى السفر ولو قيل بجواز النصب في إذا اشتغل عنه الفعل

بضمير في مثل قولك كم زيدا ضربته لم تكن تعمد او تكون مبدلة من ضربته منصوبا بفعل دل عليه ما بعده
الا ان تقدر تقديم لا صلة له لا موقعه في غير ضرورة الكلام وتقدير كم زيدا ضربت ضربته فتكون الف
بينه وبين ضربته ان تؤثر الناصب ثم قيل المنصوب وهاهنا ما بعده لوجود المانع من تقديمه قوله وكذلك
اسما الاستفهام والشرط يعني في مواضع الرفع والنصب والجر فاذا قلت من ضربت فمن مبتدأ وضربت واذا
قلت من ضربت اضرب فمنصوب واذا قلت من ضربته ضربته فمرفوع على ما تقدم قوله
وفي مثل هذه كم غلمة لك يا هذا وحالة درعا قد خلت على تمادي ٥ بلغة اوجه فالنصب على
الاستفهام وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه متعجب لك ولكنه دخل عن كيه
القدر فهو يسئل عنه والجر على ابهام الخبر على التخصيص اي كثير من غلمتك وحالاتك خلت على تمادي
والرفع على ابهام تكون المميز مبتدأ وقاعا على ابهام الاستفهام مبتدأ على المعنى المتقدم او كم المبتدأ اي كم مرة على
التهكم او كم مرة او خلته على الكثير فيرتفع غلمة على الابتداء ومعنى كونه موصوفا بقوله لك وهذه
قد خلت وكم على الوجهين اذا رفعت غلمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها سلط الطارئ
او تسليط المقدر به وكون الفعل رفع هذا الامتناع ذلك من عمله فما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول غلمانك
هرب وغلمانك هرب ودوم الحقيقة لك ضارب واذا رفعت غلمة رفعت حالة وقد عاد اذا نصبتها نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح قوله وورخنف يعني وقد تحذف المميز للعلم به كقولك كم مالك ازكم
درهما او دينارا اي حسب ما تدل عليه القرينة وكم ضربت اي كم مرة او كم ضربة ٥ الظروف يعني
الظروف المبنية لان بعض الظروف من اقسام المتمكن قوله مبهما ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وكذلك
قوق وتحت وامام وشبهه وانما بنيت لاختصاصها الى ذلك المعنى كاحتياج الحروف غيره ولذلك لا تثنى
اذا نوي فادر بنو كانت كالمنفصلة بعرف كقوله ٥ فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ٥
وفي القراءة الشاذة من قبل ومن بعد واخرى محذوفة لا غير ولست غير وخنف اذا لم يكن ظروفا لكنه تقاطعا
اشبهت الظروف في عدم معاملته ومنها حيث وانما بنيت لاختصاصها الى جملة نبيت مفصلا
كاختصاص الموصول الى ذلك ولذلك لا تضاف الا الى الجملة لان وضعها لمكان نسبة فلذلك افتقرت الى
الجملة كافتقار الموصول وما اضيف الى غير جملة فشاذ لا يقاس عليه ولذلك بقيت على بنائها وقد تدخل
عليها ما فيكون للجزاء او في قوله ومنها اذا وانما بنيت لمعنى الذي تضمنت ذكره حيث ولكن ذلك
للمكان وهذه للزمان وهي مختصة بمعنى الاستقبال ومنها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير الفعل بعدها
وقد تقع لمجرد الظرفية كقوله ٥ بينا انا نعشى واللهو اذا نغشى واشباهه لانك لو جعلتها للشرط وجب ان تكون جوابها
ما دل عليه اسم المعنى الاشاري لمفسد المعنى اذ يصير القسم مفسدا وكذلك قوله تعالى والليل اذا يغشاها
النفي هم مضرورون لانك لو جعلتها شرطية وجب ان يقول فهم مضرورون واما قوله واذا تتلى عليهم آياتنا
ما كان حجتهم الا انهم فيمكن ان يقال ايضا لمجرد الظرفية لمعنى ما يعرفها بعينه فاء ويمكن ان يقال ان المعنى
على قسم مقدر في الجواب للقسم مثله في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ومن يلزم انه لا يقع
بعدها الا الفعل لملازمته وجوب النصب بان لانه اذا وقع بعدها كما يلزم في ان ونحوها مما لا يلزم

الا الفعل بعدها يعني الفعل واسمها الفعل لليمين اسما وبعدها ضعيف ٥ وقد يكون للمفاجاة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها
كقولك خرجت فاذا الشمس طالعة هذا مذهب

الا الفعل بعدها الفعل واستعمالها للمبهمات اكثر وبعض ما ضعيف ٥ وقد يكون للمفاجأة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها
كقولك خرجت فاذا السبع يرتد قائم ومعمول ما دل عليه من معنى فاجأني كانه قلت فاجأني ما زيد
قائم ٥ فيلزم المبتدأ بعدها كما لم يقصدوا الى الفرق بين معنيهما وكان قياس ذلك ان يمنع النصب فيما بعدها اذا
وقع في ما زيد الا ضرورة كقولك خرجت فاذا عبد الله ضربه غيره ولكنهم جوزوا النصب على حد ما جوزه الفارسي
مراعاة لصورة المبتدأ والخبر ٥ اذ لما معنى وسياقها اما لما ذكرنا اذا واما لما في وصفها وضع الحروف وبعض بعدها
الجملتان لانها بمعنى في باب من غير معنى شرط فصح ان تفسر بالفعلية تارة وبالفعلية اخرى كنت في
المكان وبعض بها ما تكون للجزاء والظاهر انها اذا ضمت اليها ما كيما لا حرف شرط وثمنها ان
الى وهما للمكان اسمهما وشرطا بقول ابن زيد وابن بكر وكذلك اذ وحيث يستعملان للزمان والخارج منى
وكيف وسياقها واضح قوله ومتى للزمان فيهما معنى الاستفهام والشرط نحو متى القيام ومتى يأتك وامان
للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد
معناه على اي حال هو واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فصعب عند نحاة عبد القاهر وقوله
ومذ ومنذ لمدتي اول المدة فيلزمهما المفرد المعرفة نيابة الماضي وضع المخزوم منذ عليها
لانفهما واما لانتهاء المعنى وقطعهما عن الاضافة ولذلك تبنيان على الضم كما قطع عن الاضافة ومعناهما اما
اول المدة فيلزمهما المفرد المعرفة كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي اتصفت فيها الرؤية يوم الجمعة
واما اولهما المفرد المنتهي الاولية المقصودة الا ترى انك لو قلت يوما او عشرون يوما لم تعين الاولية
واما اولهما المعرفة لتفيد تعيينها الا ترى هو المقصود بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رأيته مذ يوم وانت تعني اول
المدة لم يفد تعيينا واما معنى الجميع فيلزمهما المقصود بالعدد كقولك ما رأيته مذ يومان ومذ سنة
اي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية سنة واما اولهما المقصود بالعدد لان الغرض بيان المدة باشرها قوله
وقد يقع المضمر او الفعل او انه وقد يرى زمان مضاف واما قدر الزمان لان المعنى اذا قلت ما رأيته مذ
شهر او مذ سافر او مذ انه سافر اي مذ زمان شهر وجب تقدير ذلك لان المعنى عليه وانما خص بالعلم
بوا اما اعرابه فمبتدأ عند المحققين وما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
وذلك واضح وقد وهم الزجاجي في قوله انه خبر مبتدأ مقدم لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانه يخبر
عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مسوغ لها ولا يستقيم ان تكون
مبتدأ له وكون خبره اسم زمان مقدما غير انه لا يسوغ ذلك وانما تسيغه ان لو كان ظرفا الى ترى انك لو قلت
جميع المدة يومان لم يستقم ان تكون مبتدأ وما تقدم خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا له ومنها
لدى ولدن وقد جاء لدن في لدن ولدن ولد ولدن واما بنيت لدن وضع لدن ولدن ولدن ومنع
المخزوم فاخرى بقية اللغات محو اها لانفها معنى لفظها ومعناها وهذا اشبه ما يقلب به بناؤها
ولو لم يجيء الا لدى ونحوها من لغاتها لم يكن لسابقها وجه لانها منك عبد ولا يختلف في اعراب عبد
وكذلك كان يكون عبد ولكن لما حاذاها ما وضعه وضع المخزوم اشبه المخزوم في احدى الباب مخزوم
واحدا كما تقدم ومعناه احضر من معنى عبد لانك تقول عبدي كذا كان في حوزك حضرك اولم

يصير في ملكك زيدا ضربه لم يكن بعد ويكون مدلوله زيد ضربه مضمونا ثم يدل عليه ما بعده
الا انه لا يتقدم لانه لا يقع في موضع الكلام وتقدير الكلام زيدا ضربت ضربه ويكون الفرق
بينه وبين زيد ضربه ان يدبر الناصب لم قبل المنصوب وهاهنا بعده لوجود المانع من تقديمه قوله وكذلك
اسما الاستفهام والشرط يعني في مواضع الرفع والنصب والجر فاذا قلت من ضربت ومن ضربت امرر به فجر وتاء
قلت من ضربت ومن يضرب اضرب فمنصوب واذا قلت من ضربه ومن ضربه فمرفوع على ما تقدم قوله
وفي مثل يجيء كم تمرة لك بالجر وحالة درهما خذ وخلف على تمارك ٥ بلغة اوجه فالنصب على
الاستفهام وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل السجع كانه مبني ذلك ولكنه دخل عن كيفية
القصد فهو يسأل عنه والجر على ايقاع الخبر على التمر واي كثير من غيابك وحالا ذكر خلف على عبارتي
والرفع على الحكاية ان تكون المعنى مجرورا وقائما على الاستفهام امنة على المعنى المقصود اوكم الحرية اي كم مرة
التهكم اوكم مرة اوخلفه على التكثير فيرفع عمة على الابتداء وصحة كونه موضوعا قوله لك وهذه
قد خلف وكم على الوجهين اذا رفعت عمة في موضع نصب الفعل الواقع بعدها مشتغلا عليها ساقط الطرفين
او ساقط المفعول به وكون الفعل رفع حيث الا منعه ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول عمرا الله
ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب واذا رفعت عمة زيد وقفت حالة وقفا واذا نصبتها نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح قوله وقد يحذف المعبر للعلم به كقولك كم مالك اي كم
درهما او دينارا اي حسب ما تدل عليه القرينة وكم مرت اي كم مرة او كم مرة ٥ الظروف يعني
الظروف المبنية لان بعض الظروف من اقسام المبنيات قوله منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وكذلك
فوق وتحت وامام وسفه وانما بنيت لاستلزامها الى ذلك المعوض كاحتياج الحرف الى غيره ولذلك لا تبنى
اذا نوي ما دل بنو كانت كالمستقلة نحو كقوله ٥ فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ٥٥
وفي القراءة الشاذة من قبل ومن بعد واخرى محرزة لا غير ولكن غير وحسب ان لم يكن ظرفا لكنه لما
اشبهت الظروف وشملت معاملتها ومنها حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها
كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك لا تضاف الا الى الجملة لان وضعها لمكان نسبة فلذلك افتقرت الى
الجملة كافتقار الموصول وما حاذاها مضافا الى غير جملة فشاذ لا يعول عليه ولذلك بقيت على بنائها وقد تدخل
عليها ما فتكون للمكان او قوله ومنها اذا وانما بنيت للمعنى الذي بينت ذكره وحيث ولكن ذلك
للمكان وهذه للزمان وهي مختصة بمعنى الاستعمال وهو معنى الشرط غالبا فلذلك اختير الفعل بعدها
وقد تقع لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى واشباهه لانك لو جعلتها للشرط وجب ان تكون جوابها
ما دل عليه اسم المعنى الاسمي فيصير المعنى اذا يغشى الغشيان معدوم وكذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون لانك لو جعلتها شرطية وجب ان يكون هم ينتصرون واما قوله واذا تتلى عليهم آياتنا
ما كان حجتهم الا فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية لمعنى ما دلها بعينه فيه ويمكن ان يقال ان المعنى
على قسم مقدر في الجواب للقسم مثله في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ومن يلزم انه لا يقع
بعدها الا الفعل لمزيته وحوت النصب في باب تلخيصه اذا وقع بعدها كما يلزم في ان وجوبها اسما

الا الفعل بعدها الفعل واستعمالها للمبهمات اكثر وبعض ما ضعيف ٥ وقد يكون للمفاجأة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها
كقولك خرجت فاذا السبع يرتد قائم ومعمول ما دل عليه من معنى فاجأني كانه قلت فاجأني ما زيد
قائم ٥ فيلزم المبتدأ بعدها كما لم يقصدوا الى الفرق بين معنيهما وكان قياس ذلك ان يمنع النصب فيما بعدها اذا
وقع في ما زيد الا ضرورة كقولك خرجت فاذا عبد الله ضربه غيره ولكنهم جوزوا النصب على حد ما جوزه الفارسي
مراعاة لصورة المبتدأ والخبر ٥ اذ لما معنى وسياقها اما لما ذكرنا اذا واما لما في وصفها وضع الحروف وبعض بعدها
الجملتان لانها بمعنى في باب من غير معنى شرط فصح ان تفسر بالفعلية تارة وبالفعلية اخرى كنت في
المكان وبعض بها ما تكون للجزاء والظاهر انها اذا ضمت اليها ما كيما لا حرف شرط وثمنها ان
الى وهما للمكان اسمهما وشرطا بقول ابن زيد وابن بكر وكذلك اذ وحيث يستعملان للزمان والخارج منى
وكيف وسياقها واضح قوله ومتى للزمان فيهما معنى الاستفهام والشرط نحو متى القيام ومتى يأتك وامان
للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد
معناه على اي حال هو واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فصعب عند نحاة عبد القاهر وقوله
ومذ ومنذ لمدتي اول المدة فيلزمهما المفرد المعرفة نيابة الماضي وضع المخزوم منذ عليها
لانفهما واما لانتهاء المعنى وقطعهما عن الاضافة ولذلك تبنيان على الضم كما قطع عن الاضافة ومعناهما اما
اول المدة فيلزمهما المفرد المعرفة كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي اتصفت فيها الرؤية يوم الجمعة
واما اولهما المفرد المنتهي الاولية المقصودة الا ترى انك لو قلت يوما او عشرون يوما لم تعين الاولية
واما اولهما المعرفة لتفيد تعيينها الا ترى هو المقصود بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رأيته مذ يوم وانت تعني اول
المدة لم يفد تعيينا واما معنى الجميع فيلزمهما المقصود بالعدد كقولك ما رأيته مذ يومان ومذ سنة
اي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية سنة واما اولهما المقصود بالعدد لان الغرض بيان المدة باشرها قوله
وقد يقع المضمر او الفعل او انه وقد يرى زمان مضاف واما قدر الزمان لان المعنى اذا قلت ما رأيته مذ
شهر او مذ سافر او مذ انه سافر اي مذ زمان شهر وجب تقدير ذلك لان المعنى عليه واما خص بالعلم
بوا اما اعرابه فمبتدأ عند المحققين وما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
وذلك واضح وقد وهم الزجاجي في قوله انه خبر مبتدأ مقدم لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانه يخبر
عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مسوغ لها ولا يستقيم ان تكون
مبتدأ له وكون خبره اسم زمان مقدما غير انه لا يسوغ ذلك وانما تسيغه ان لو كان ظرفا الى ترى انك لو قلت
جميع المدة يومان لم يستقم ان تكون مبتدأ وما تقدم خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا له ومنها
لدى ولدن وقد جاء لدن في لدن ولدن ولد ولدن واما بنيت لدن وضع لدن ولدن ولدن ومنع
المخزوم فاخرى بقية اللغات محو اها لانفهما معنى لفظها ومعناها وهذا اشبه ما يقلب به بناؤها
ولو لم يجيء الا لدى ونحوها من لغاتها لم يكن لسابقها وجه لانها منك عبد ولا يختلف في اعراب عبد
وكذلك كان يكون عبد ولكن لما حاذاها ما وضعه وضع المخزوم اشبه المخزوم في احدى الباب مخزوم
واحدا كما تقدم ومعناه احضر من معنى عبد لانك تقول عبدي كذا كان في حوزك حضرك اولم

لحمرك ولدى كذا لما لانى او تحضرك وقد نصب ثلث عدوة خاصة دون غيرها هو لمن لان
زيدكما تقول من عبد زيد وقال الشاعر لذ عدوة هى ابرد الاذ بعينها بقية سموص من الطلل الفرد
وهو تقييد لما تعلم من ان عدوة مضاف اليه فى حقيقته واما شبهت بوقها بنون التنوين اذ توهم الهاء
التنوين فيثبت ما بعده لوقوعه بعد تمام الاسم كما نصب نساء فى قولك عندى هل زيدا وقط للماضى المبنى
نحو ما رايته قط وانما بنيت لان من لغاتها قط وهو وضع الحروف فشبهت حتها بها وعوض للمستعمل المنفى
نحو لا افعله غوض اى لا افعله ابدا الا ان ابدا استعمل فى الاثبات والنفى وغوض مخصوص بالنفى وانما بنيت لفظها
عن الاعراب لان المعنى عموم الغابر كما تقول دهر الداهرين ولولا ذلك لم تبن كما لم تبن الدالة بقصد تمامها
هذا المعنى قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يحوز اعرابها كقوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ومن خزى يومئذ ويحوز اعرابه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن خزى يومئذ
وانما بنى بسببها بالظروف المضافة الى الجملة كقولك واذا اذا اتيت بالجملة بنائها وكذلك يومئذ لان الجملة التى
بعد اذ مبينة ليوم انها اذا دلت يومئذ واغنى بنى لان اصلها الاضافة الى المفرد فكانت اضافتها الى الجملة غاية
ولم تعد بالغاية وكذلك مثل زعم مع ما وان كقولك مثلما قام زيد وقوله لم يمنع الرقد منها غداة
تطفو عمامة فى عضوب دان او قال وانما نسبتها الى المفرد والمقدمة مرجحة كزيد وثبت بالجملة
تعدها لان ما وان تستلزمان الجملة كما تستلزمها اذ فكما جاز ان تبنى ما يضاف الى الجمل من الظروف وجوز فى الذى
ما اشبه الظروف لكونه غير اضافته الى ما يشبه اذ فى احتياجه الى الجملة **المعرفة والنكرة**
قوله المعرفة ما وضع لشىء بعينه قوله ما وضع لشىء يشمل المعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج
ما عدا المعرفة ولا يصح ان يجعل المعرفة نائبة لفظى لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى وايضا فان فى الالفاظ
الفاظا لفظها لفظ المعارف وهى نكرات كقولهم ارسلها العراك وقرر بى وحدك ومن ذلك المعارف
ولسنا نعنى بالتعريف ان كون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره وانما نعنى به ان كون اللفظ موضوعا
لمعين على الخلاف وضع النكرات فى كونها موضوعة لواحد لا بعينه من افراد مشتركة فى معنى كلى ثم قال
وهى المضمرات الى تعريفها والمضمرات قد تقدم ذكرها والمبهمات فى اسماء الاشارة والموصولات وما عرف بالام
وقد يكون تعريف بعض هذه الاجناس من المراد وقد يكون تعريف عهد كقولك ما فعل الرجل الرجل معهود
بينك وبين مخاطبك وقد يكون لواحد باعتبار كاعتبار تعريفه فى الذهن لمطابقته اياه كقولهم ادخل السوق وقد
بينك وبينه سوق معروفة وهى التى معهودة والمعرف بالنداء كقولك يا رجل لانه لما قصد قصده بعينه
ان يدخل فى المعرفة والمضاف الى احدهما معنى يعنى اضافة معنوية لا اضافة لفظية لتخرج نحو ضارب
زيد والحسن الوجه لانها وان كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية بخلاف غلام زيد وغلامك قوله
والعلم ما وضع لشىء بعينه الى اخره قوله لشىء يعنيه يدخل فيه المعارف كلها وقوله عند مسماه
عند تخرج عدة من المعارف لانها تستعمل للمعتبر اخر الا ترى انك اذا قلت انظر الى هذا زيدا صح ان تقول
قائم لغير واذا خاطبته ايضا وقوله بوضع واحد ليدفع وهم من يتوهم ان زيدا اسم يدل على شيئين
احدهما مساو لعمرو ولا يكون علما فاذا وضع بوضع واحد خرج ذلك لانه لا يكون الا بوضع احد واما نحو اجمع

وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه ولكنهم الزموا ترك التلفظ بها لما كان ذلك معروفا ولا حاجة الى
ان نعتقد بانا بل انه قوله واعرفها المضمر المتكلم لتعذر تقدير الالباس فيه ثم المخاطب لانه ينطق الحس فيه
ما لا ينطق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت ان التبس باخر تخصه فيتوهم
له ولم يرد ذلك الا عن فيه الا ما كان اقرب عن اللبس قوله والنكرة ما وضع لشىء لا بعينه كقولك جاءنى رجل وتقيد
فرسا هذا موضوع لواحد شائع وامنه لا يختص واحد دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة **العدد ما وضع لكيفية اسماء الاشياء**
بعدد النحويين وانما لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف لفظى لا معنوى وبيان دخولها انه
لو قيل كم عندك لصح ان تقول واحد واثنان ويقول يبين له كم عندى ان لم يكن الا واحد فى الاثنان واما
كونهما من العدد عند النحويين فلاطلاقهم على عدد واحد واثنان مع ما فيه الى الالف قوله اصولها اثنا عشرة كلمة
يعنى الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشرة كلمة وما عدا ذلك فمفرع عنها اما بتثنية او جمع او
تركيب او عطف على ما يبين ثم شرع فى تفسير كيفية اسمائها المذكر والمؤنث على ادراجها فقال تقول واحد
اثنان يعنى للمذكر واحدة اثنتان واثنتان يعنى للمؤنث وحزى واحد واثنان فى المذكر والباقى على القانون
للمذكر والمؤنث ثم قال ثلثة الى عشرة يعنى المذكر ثلث الى عشر يعنى للمؤنث وخولف باحد المذكر
والباقى من ثلثة الى عشرة فان المذكر وذكر المؤنث فعدل بالتذكير الى عشر رجال الى عشرة
لان الثلثة جماعة والمذكر شائع فان الثلاثة ثم ذكر المؤنث وان كان جماعة ايضا ليفرق بينه وبين المذكر
عند عدم المميز او كراهة ان يجمعوا بين تانيثين فيما هو كالشىء الواحد لو قالوا ثلثة بتشديد قوله احد عشر اثنا
عشر يعنى للمذكر احد عشرة اثنا عشر او اثنتا عشرة يعنى للمؤنث كانهم اعتبروا لفظ الواحد والاثنين فى
المذكر والمؤنث باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو وردا عوض عشرة فى حالها مع اصولها من ثلثة عشر الى تسعة
عشر الا انهم عدلوا واحدا الى احد وواحدة الى احدى للاحتياط قوله ثلثة عشر الى تسعة عشر يعنى للمذكر
وثلث عشرة الى تسع عشرة يعنى للمؤنث وانما قالوا المذكر ثلثة والمؤنث ثلث لانه كان كذلك قبل
التركيب فروعى بعده وانما قالوا عشرة فى المذكر وعشر فى المؤنث من ثلثة عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا
ان يقولوا فى المذكر ثلثة عشرة وقد امتزجا فيه مزجا بالتنقيص فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كرهوا ان
يقولوا فى المؤنث ثلث عشرة على ما كان اصله فى التعريف لذهاب المانع من الالباس مع كونه جماعة لانه كان الفارق
ان يقولوا فى المؤنث عشرة ايضا ولكنهم راعوا الفرق ولما حصل الفرق هاهنا بالالباس بثلثة عشرة ادخلوا التاء فى
ثلث عشرة المؤنث ويقولون ثلث عشرة على ما قصد به اصله كما تقدم قوله وتميز بكسر وفتح الشين
من عشرة فى المؤنث فتقول ثلث عشرة الى تسع عشرة كالمذكر هو الوالى اتبع فتحات كلمة واحدة
مع الامتزاج ما فيه فتحة عدلوا عن فتحه الى كسرة وفى الفتحة عدلوا من حركة الى سكون ولا يلزم ذلك
بسكون ثلثة عشر الى تسعة عشر اذ ليس تسع عشرات مبنيا كان ولا يلزم ذلك فى عشرة اذ لم يسرح ما فيه
فتحة قوله عشرون واخواتها يعنى ثلثين واربعين الى تسعين قوله وميزها المذكر والمؤنث بلفظ
واحد وقوله احد وعشرون يعنى فى المذكر واحدى وعشرون يعنى فى المؤنث عدد واحد

الى احد ولفظ واحد الى احدى من احد عشرة الى احد وتسعين والاعداد المتبعة على الضرب قوله ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين يعني انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظ ما تقدم وتعطف عليه الفاظ العقود
الى تسعة وتسعين فتقول اثنان وعشرون واثنان وعشرون الى اثنين وتسعين وتسعين وثلثة
وعشرون وثلث وعشرون الى ثلثة وتسعين وثلث وتسعين حتى تنتهي الى تسعة وتسعين قوله مائة والف
يعني اذا تعدت تسعة وتسعين فلم مائة ويزيد ما بين المائة وبين الالف والمائتين لانه ويبين بقوله ثم على ما تقدم
فما بين المائة والمائتين على ما تقدم وما بين المائتين والالف على ما تقدم الا انه يتبين ان مميز المئة فيه على خلاف القياس
وما بين الالف والالفين على ما تقدم قوله وفي ثلاثة عشر فتح الباء الى اخره هذا هو القياس لانها كالمركبة وهي
الفتح والقياس ان تفتح لها فيقال ثلاثة عشرة وجاز اسكانها على استعمال التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل
ما دام هذه غفلا الا انه اكثر قياسها الاخذ لتركيب قوله وسد خذ فيها فتح النون لانها اذا اخذت المتحدة
فالوجه فيها الكسر كما قولك جاءني العاقل اذا اخذت الفاء الا ان الذي يشيع ذلك كونه مركبا فزوي زيادة
استعمالها لعدم موضع الكسر فيه قوله ومميز التسعة الى العشرة مجموع مجموع اما خفضه فلانهم استعملوه
مضافا واما استعمالوه مضافا الى ما نعوته هو المعدود فلوجه هو انهم يضيفونه لضرب من التخصيص كما يضاف المقصود كانه المقصود الا
ترى انه الذي يوصف دون الاول في مثل قولك له سبع نعاج ولا يزيد في ذلك احد عشرة الى تسعة وتسعين اما في
المقصود فلتعريف الاضافة اذ لا يستفهم انما الثوب ولا تعد فيها الا بما لتسكوب الجمع جمعه اذ لست عشرون هما
لسني واما في عدد من تعد الجمع واما واحد عشر ومائة وكثر هو ان تضرب المائة اسماء كالاسم الواحد وان قلت
فقد قالوا ثلاث عشرة ومائة ثلث لبن هذا مثل ذلك لان المضاف اليه هو المقصود بالاول والمعنى
والباقي تابعة له فكان الجمع كالشيء الواحد والمضاف اليه هنا معاين للاول ولم يكن متبعا كالشيء الواحد والمعنى
كان مجموعا لبطاق العدد في معنى جمعه لفظا كقولك ثلاثة رجال او معنى كقولك ثلاثة رهط وثلث ذود قوله
الا ثلثة ابواب الى تسعة ابواب استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة اذا مر وابطالا وكان القياس جمعها على ما تقدم
فما ثلث مئات او مئين ولكنهم كثروا الجمع لما كثر فيه معنى التانيث وعاملوها معاملة لذلك الا ترى انك
اذا قلت ثلاث مئات او مئين صار فيها تانيث الاسم الواحد بالبناء وجمع فكرهوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثة
مئة الا قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلما تقدم واما افراده ولانه انما
جاء لتبيين الجنس مثله في عشرين خلا وهذا جاء بالافراد كما جاء بالجمع لكان الافراد اخف قوله ومميز مائة
والف تلتهما وجمعه يعني وتسعة مائة والف كقولك مائتا درهم والف درهم قوله وجمعه يعني وجمع الالف
اذ قد تقدم ان المائة في العدد لا تجمع كقولك مائتا درهم كما تقدم فلو قال وجمعها لكان خطأ واما كان
محفوظا لانه امكن اضافته الى ما بين اقل العدد وكان اولى لان نون مائة والف ونون التثنية فيهما ونون جمع
الالف ساقطة للاضافة كنون مئة الى عشرة وانما كان مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوا في ثلثة
دراهم للفرق المتقدم لانه لما كثر العدد فيه كثر هو اجمع مميزه فانوب مفردا لذلك قوله واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يرد مثل ذلك تحقيق اذا اطلقت على امرأة ويعني اذا اطلقت على رجل
فالتحقيق المعدود فيه مؤنث واللفظ مذكر والنفس المعدود فيه مذكر واللفظ مؤنث فلكان تعدد

اللفظ وهو الانس ومعدود ثلثة استخفوا بانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور وكون ان تعني
معدود ثلثة انفس للرجال وثلث انفس للنساء وانما كان اللفظ انفس لانهم انما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث
لم يعتبروا لانها الا ترى انك تقول شخص حسن وان كان مؤنثا وشخص حسنة وان كان رجلا قال الله
خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام فلو لا ان اعانة اللفظ لم تقل واحدة قوله ولا تميز واحد واثنان الى
اخره لان الفاظ العدد انما قصد بها الدلالة على نفس عدد العدد لما كان الجمع مضادا لذلك فلو قال ان حال لم يفهم
عددهم ولو قال ثلثة وانفس والم تعلم ما هو فلما كان قولك رجل ورجلان تنبئ عن المعنيين معا استغنى عن
لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجلان لتوهم رجل ورجلان بمعنى عن ذلك فكان ذكر العدد مانعا
وكذلك جمع احاد اسماء الاعداد وتثنيتها كقولك درهم ودرهمان فلا تقول واحد درهم ولا اثنا درهمين قوله
ويقول المميز من المتعدد ما عدا تسعة الثاني والثانية الى العاشرة والعاشرة لا غير يعني انك تشتق من الفاظ العدد
المميز اسما للمميز منه تارة باعتبار نفس الاسم وتارة باعتبار ما اضيف اليه العدد والمشتق هو من اسمه فيقول
الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة لا غير اي لا يعدى باعتبار هذا المعنى العاشرة والعاشر لانه انما
باعتبار كونه مصدرا اخذ الاول منه لواحد الى ذلك اورد الذي اشتق منه وذلك من قولهم ثلثهم ورابعهم وانما كون
ذلك فيما كان اول منه واحد واما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى حادي احد عشر فما قوة فيشتق منه اسم
لذلك وتارة باعتبار حاله من غير ان تعرف فيه الى كونه مصدرا لكن معناه واحد من عدد فاذا قلت الثاني
معناه واحد من اثنين فاذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة اصالة لذهاب المانع فيقول الحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة عشرة والثاني للمركب المضمن لبناء الاسمين معا
واحد عشر لان المعنى تاسع عشر كما قولك الثالث والعشرون هذا المعنى لا الا انه لم يحذف منه الواو فلم يقل
وهما هنا حذف الواو منها مثلها في ثلثة وعشرين وثلثة عشر وقد يقع في المضاف الحادية عشر الى التاسعة
عشر في المؤنث وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر اتوا الاسمين
في الحادية عشرة الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر لانه اسم لواحد مذكر ولا معنى للتانيث فيه
حلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للمبالغة على ما تقدم قوله ومن ذلك الاول والثالث اي يعني انك اذا اضفته فانما
تضيفه الى عدد اقل منه فلو اضفته الى عدد اكثر منه او مساو له فسد المعنى لان الثالث يصير ثلثة واما تصير
الاسمين ثلثة وكذلك الرابع وذا مثل عاشر العشرين ومنه قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا
خمسة الا هو سادسهم وقول المعنى الذي الثالث فتضيفه الى موافقه في العدد لان المعنى واحد منهم منه فلو
اضفته الى اقل منه او اكثر فسد المعنى لان الثالث هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو احد
ثلثة فوجب اذا اضيف ان يضاف اليه ومنه قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله وتقول حادي
عشر احد عشر على الباقي خاصة الى اخره يعني انه اذا اراد العشرة لا يستعمل الا في المعنى الثاني كما تقدم لتعذر
المعنى الاول فلا يضاف اذ لا الى ما دون العدد فيقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر و
حادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي
احد عشر وحادية احدى عشرة الى تاسع تسعة عشرة وتسعة تسع عشرة لان ذلك لا يلتبس ويسوغ ان يكون الاول

المذكر والمؤنث

المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا والمذكر بخلافه فقوله لفظا يعني ما فيه علامة ظاهرة وظلمة وضمير وذكرى ويعني بالتقدير ما لا يظهر وغير فان التاء مقدرة في نحو أذنت وغسلت تمييزها في التصغير يدل على انها مرادة اذ لا يجوز تصغير الا ما هو وضعه المذكر لفظا او تقديرا ولم يرد في التقدير الا التاء قوله والمذكر بخلافه اي لا يكون فيه علامة التأنيث قال وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة او ممدودة ويراد بعلامة التأنيث في قولهم هذه امة الله ويزعم انها التأنيث ولتس كذلك يعني ما في ان تكون ضمة موضوعة للتأنيث او تكون التاء بدلا من الياء في قوله هذه امة الله ثم الكلام في المذكر والمؤنث في قسم المتمكن وهذا من اقسام المتمكن فلا وجه لذكرها قال وهو حقيقي ولفظي والتقديري ما لا تاء فيه ذكر في الحيوان كامرأة او ما فيه التاء لا وياء فيه لان ما لا تاء فيه لا يكون فيه تاء لفظية او مقدرة كعدو وخاف واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون ما لا تاء فيه ذكر في الحيوان كظلمة وغير ذلك من الفرق بين ان يكون حيوانا او غيره كرجل وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مؤنث لفظي ولذلك كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لو زيد تاء التأنيث كونه مذكرا في قال وهما الحيوان ان يكون مذكرا في الحقيقة وزيد تاء التأنيث كونه مذكرا وهما في فعل المؤنث اللفظي ولذلك يقال عندي ثلاث من النعاج ذكور فيأتي بالعدد مؤنثا وان كان ذكورا لما كان مفرد النعاج نعجة والتأنيث لفظي وليس ذلك كتأنيث اسماء الاعلام فانه لا يعتبر فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها عن معناها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبار المدلول الاول فيتعين المعنى فلذلك لا يدل تصغير الاعلام اعجبتني طلحة خلافا لبعض الكوفيين قال واذا اسند الفعل اليه فالتأنيث وانه ظاهر غير الحقيقي الحاد قوله اليه يعني الى المؤنث مطلقا كقولك قامت هند وهند قامت واعجبتني الدار والتاء اعجبتني والخافض هذه التاء للادبار مراد الامر بان الفاعل مؤنث كان المؤنث خفيفا لزم تأنيث ظاهره ومضمره لمطابقة اللفظ والمعنى جميعا وان كان المؤنث غير خفيفي لم يمنع مضمره وانث بالخلاف ظاهره فقول الغين اعجبتني بالدار اعجبتني الغين لحدوث التاء وانثاها وانما جاز ذلك في الظاهر لان التأنيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما يشعر به فاستغنى عن الخلاف التاء والفعل لذلك ولم يستغن عنها في المضمر لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا فان صيغة الضمير الراجع الى المؤنث هي المؤنث مثله في المذكر وحكم الاسم مما ذكرناه في المؤنث على اختلاف اسمائه حكم المفرد في هذه العلامة فلذلك يقول الهندان والهندات قاما والغسلان اعجبتاني بالتاء التثنية ويقول اعجبتني الغسلان والاعجبتني الغسلان فيكون بالخيار ومهما كان المفرد واذا فصل بين الفعل وبين ظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء اكثر منه لو لم يفصل كقولك هند الزيدين بينه احسن من قولك هاتينه الزيدان وحكم ظاهر غير الحقيقي يعني بقوله مطلقا جمع مذكر او مؤنث يفعل او لا يفعل ولذلك يقول جاء الرجال والنساء والمسلمات والايام ما بان التاء في الفعل وحذفها فاما اثباتها فلا يجاء المعنى جماعة واما حذفها فلانه بانث الجماعة من باب التأنيث اللفظي فلم يعتد بالتأنيث المعنوي في مثل جاء الصواب في ليس ذلك

ليس له تأنيث ذكر بخلاف المثنى فان لفظ الواحد فيه باق من اذ فتأنيث الفعل له اجدر ولم يفعل ذلك في مثل الرجال وان كان لفظ المفرد فيه باقيا اجزاء الباب الجمع مثنى واحدا ولا يجمع بالالف والتاء جزئي ضعاف من لا يعقل وان كان مذكرا او في ضعاف من يعقل اذا كان مؤنثا ذكرا وان يلتزموها في الجمع في مثل جاء الضارب فان فيه هو الفاعل ضعيفة في الجمع فاعتبروا فيه الجماعة بخلاف مجيء ذكرناه واما جمع صحيح الجمع فان كان جمعا لمذكر يعمل فلك ان تقول الرجال قعدت وقعدوا وان كان غير ذلك فلك ان تقول قعدت وقعدن وهو في تلميذ اقسام مذكر لا يعقل ومؤنث يعقل لا يعقل يقول الايام والنساء الغبون قعدت وقعدن فاما الاثنان في الجمع بالتاء فلانها جماعة فان الضمير الواحد المؤنث على تأويل الجماعة واما الاثنان يفعلوا في جمع المذكر العاقل وفعلن في غير ذلك فلانها جموع فقصد وان تكون لها ضمائر تشعر بها واما تخصيصهم فقولوا المذكر وفعلن لما شواه فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والطوالع واما خصوصه بالواو دون النون ولم يكتبوا النون الواو من حروف المد وهي هذا الباب اقعد من المزوي الصحيح لدليل اعرابهم الاسماء بها والافعال بالنون فلذلك خصوا المذكر العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه وهذا الفرق من التفريق بين جمع المذكر العاقل وبين غيره جاريا في جمع الصحاح على اختلاف اصنافها قوله في ضمير المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل بكم ضربكن وضربهم وضربهن وفي ضمير المنصوب المنفصل اياكم اياكن واياهم اياهن وفي المجرور خلامكم وغلامكن وغلامهم غلامهن

المثنى

المثنى لغة آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها دون مكتوبة ليدل على ان معه مثله من جنسه فقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه تنبيه على ان الاسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وانما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فاذا قلت اقرأ فانما تعني به حصتين من طهر او حيضا وكذلك جونا ثياب واشباههما هذا هو المعروف من استعمال لغة العرب وهذا يشير الى ضعف قول من زعم ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم او مواضع العموم غلبت في مدلولاتها المختلفة اذ حكم الجمع وذلك حكم التثنية ولو صح عمومها لصح تثنيتها ووارد على ذلك تثنية العلم وجمعه فانه لو تثنية العلم الى مسمياته كتثنية المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون بالاتفاق ولا فليصح ان يقال القرآن والقرء ومثل ذلك وهذا فاسد من وجهين احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذاته التي هي ذات لشخص لغيره من غير نظر الى كونه آدميا او غير آدمي فاذا اجتمع معهم متى اخرج لذلك الاسم تثنية لانه من جنسه ومثال هذا قولك مضروبان للفرس والحمار ومثل ذلك ما ذكرناه ثم ولو سلم ما ذكروه فلا يلزم فان الاعلام ليست لها اجناس توجد آحادها وتجمع حتى اذا اعتبرت التثنية والجمع الى مسمى يوجد لنا خلاف الاسماء المشتركة فانه لو عدل عما ذكرناه هذا اللبس فلا يلزم من صحة تثنية العلم تثنية الاسماء المشتركة باعتبار اختلاف وضعها واما صحة تثنية العلم مع كونه اذا اخرج عن حقيقته علما اذ يصير نكرة ولم يوضع الا معرفة فصار مثل قولك حاتم بن ورد آخر وذلك قلنا في استعمالهم مخالف للقياس فلذلك الزيدان كذلك لا خرجه من حقيقة العلم الذي هو وضعه الى غيره آخر فالاشكال وارد في تثنية العلم وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه وجمعوه لأدى الى مثل ما كرهوه في مثل حاتم وجاء رجل

مع كونه اولى منه ولما شاهدوا انهم اذا جمعوه ادى الى ذلك الاشكال المذكور قصدوا الى جمعه على وجه يراعى
فيه ما يندفع به ذلك فعوضوا الالف اللام التي للتعريف ليكون كالعوض مما فاته من القلب المذكور فكان
فيه وفية تالى الامرين جمعا فكان اولى من تعطيل القلم من السعي والجمع وكان تعريفه وتخصيصه عن الكلمة الفاء
عند التسمية وجمعه اولى من اخراجه عن صفاة الاصلي الكلمة قوله والمفصول ان كانت الفه عن واو
وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء اعلام بان نفس الاسماء تعتبر عن لفظ المفرد لغة فهي ولا يخلو المثنى من ان يكون اخره
الفا او همزة فالفا الف او عن ذلك فان كان عن ذلك لم تغير عما كان كزناه فعال في قاض قاضيان ما ياف الدار
كالصحراء وما اخره الف سطر فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا ترد الفها الى اصلها لتعذر لفظها
الفا لان الواو والفا اذا وقعت بعدها الالف صحت صحا بدليل دعوات مبا وانما اشترط في قلبها واوا اذا كان ثلاثيا
لانها اذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فتعتبر وهي الواحدة منها او لانها اذا زادت وجب قلبها ياء
في نفس مثنى فانها تمام حمل بنية الاوراب عليها الا ترى انك اذا قلت اعزى وهو من العزو فصار غة تعزى
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاذا قلت اعزيت قلبتها ايضا ياء لتوافقها في تعزى واذا اوردت على هو لا
ومصار غة تعازى فالواو اصل تعازى من عازى ومصار غة تعازى فكان قوة عازى فلما قلبت فيه الواو ياء تعزى
الفرع تعزى الاصل فاذا لم تكن على هذه الصفة وجب قلبها ياء لانها ان كانت عن الياء فقد ردت الى اصلها وان
كانت عن الواو فقد كونا غلة قلبها ياء للواحد المذكور قال ولذا كان ممدودا لم تجعل همزته من ان
يكون اصلية او لا واذا لم تكن اصلية لم يخل من ان يكون للتانيث او لا فان كانت للتانيث قلبت واوا الا
الا في لغة ردية وان كانت اصلية نقلت همزة على حالها وان كانت عن ذلك جاز الامران فاما بقية الا
ضلية على حالها فلقوتها باصالتها واما قلب همزة التانيث واوا فلانها ابدا لا اصل لها في الهمزة لانها الف
في الاصل وانما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التي قبلها فلما وقعت الموضع الذي عرفت منه كانت
قلبت حرف لين اشد تاثرا بها ومفارقة فيها الاصلية وخصت بالواو لانها مثل الهمزة في الثقل وكانت
اشبها من الياء وانما جاز الامران فيما سواها مما ذاله الى التشبيه بكل واحد منهما كمولك كساء وهناء
فرجعه كونها عن ذلك اشبهت الهمزة فوراء وفيه همزة ومن جهة كونها للتانيث همزة في الاصل اشبهت الياء
فقلبت واوا قوله وجمع ونونه تالا اضافة لتن النون في المثنى تانيث التنوين في المفرد فكان التنوين
عند الاضافة وكذلك نون التثنية وحذف تا التانيث في خصيان واليان نعني تا التانيث لا الاضافة
عند التثنية لانها من جملة دلائل الانثى المثنى وجب ذهابها كما ثبت تاء تحريرها من الزوائد وانتهى عن ذلك
قوله خصيان واليان تثنية خصية واليه وهو وان كان معالفا للقياس في جمعه ايضا لما كان عاقلا
لا تغير بان لا مزيلة ما وضع وضعا او لا الجمع ما دل على احاد مفصولة
مفرده بغير تا قوله الجمع ما دل على احاد يشمل الجموع جموع هط وبدون
مفصولة جموع ووضع دو تخرج عنه جموع هط فانه لا مفرد له حروفه وجموع تمر وتركب لانها وان اطلقت على
احاد فليست مفصولة حروف مفردها كما قصد بجموع حال بل هي وضعها كوضع هط ولقب انما الذي
ان لم لنظا موافقا للفظها اطلق على مفرد وانما حكمنا بذلك لدلالة ذلك عليه فاما جموع تمر فالذي يدل على

انه ليس كجمع انه وضعه للجنس كوضع عسل وماء وكما ان هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا والذي يدل على انه
كذلك صحة اطلاقه على القليل والكثير وانما وجب التسمية لمن قال انه جمع بالتراي من اطلاقهم تمرة على الواحد
حلا وعسل وماء وسنة ان له مفردا تميز نفسه الالف لنا منه عليه وجمعه كذلك كما تقول عندي تمرة ان طال
تمرا كما تقول عندي تمرة ان طال عسلا وهذا موضع لا يقع فيه تميز الاسم الجنس فقد صح وضع تمر موضع عسل
فدل على انه مثله ولو قلت تمرة ان طال تمرا لم يتغير المعنى كما يتغير بقولك تمرة ان طال عسلا ومنها الصغير
لتغيره ولو كان جمعا لكان جمع كثرة اذ ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم تصغر على بنائه فثبت
انه جمع وانما كان فعلا لم يثبت كونه من ابنية المجموع ومثل ذلك لا يثبت الا بتقدم
ان يدل فيه انه كوضع عسل لانه مفهوم منه احاد فمن الوجهان الاعراب وهو التصغير وكونه على بناء فعل
قوله تغيرا ما اشار الى ما هو الدليل فان النحويين يزعمون انه مفرد وانه يطلق جمعا ويقدرون
الضمة التي في التمر كالضمة التي في اسد ويجعلونها غير الضمة التي في فلك المفرد ومن ذلك عندهم قولهم نافة
هجان وبوق هجان قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ويكون المذكر وبنو
فالصحيح المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ثم لا يخلوا الاسم المجموع هذا
الجمع من ان يكون اخره بالمكسور اما قبلها الواو او الفا او عن ذلك فان كان اخره بالواو فهو كقولك في قاض قاضون في
الرفع وقاضين في النصب والجر واصله قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسرة فالتقى
ساكنان الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو وصار
قاضون واما قاضين فاصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت
وبقي ما قبل الياء مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغييره وكذلك تقول مصطفون ومصطفين
منتم ومصطفى ومنتمين ومصطفين في النصب والجر وان كان اخره الفا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا على ما كان
عليه كقولك مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون ومصطفيين حركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله اذ لا ضرورة
تلجئ الى تغييره ولذلك قلت مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر قوله وشرطه اي وشرط جمعه جمع
الصحيح اذا كان اسما ان يكون مذكرا عاقلا لتستغني عن قوله مذكر الثم الكلام في جمع المذكر وانما ذكره
لتوهم من يظن انه كالقسم الذي يدخل من تقدم الذكر او يظن ان يعطف عليه داخل ولذلك لم يجمع بني تميم هذا
الجمع لفقدان الثلث ولم يجمع بنو وهذا الجمع لفقدان القلة والعقل ولم يجمع بنو اعوج استثقالا لهذا الجمع
لانه لا يعقل وجمع بنون بدون عمر ولوجود الشرائط الثلث قوله وان كان صفة مذكر تعقل والا تكون
اعقل فقط مثل احمر حمرا وانما لم يجمع احمر هذا الجمع لانهم قد جمعوا اعقل التفضيل هذا الجمع فقصدوا
الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين ولذلك لم يجمعوا فعلان فعلى جموعا لان لهم فعلات فعلانه
مجموعا هذا الجمع مثل بدنات فقصدوا الى ان لم يتوافيهما في الجمع قوله ولا يستعمل فيه مع المؤنث
مثل حبلى وصبورى لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد انما لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا حبلون ولا
حبلات ولا تنبيه مثل غلامه وسائه وكان يستغني عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا

وتعلقه موت وايجاده كونه لفظ وهم من يوهم ان المراد بالمذكر من جمع المعنى فيقول ذلك اليوم قوله وقد
يونه بالاضافة على ذلك ياء في ثوب السنة قوله ودرسة هو منسوب وانه صرص وانه ثوب وثوب
وهو جمع الله وورد كلمة لوجه السدو في سنة وقوله بانه تعويض عن احد وسنة وفي هو خزه واوزه بانه كالعوض
كاسب الابن والام حرفا مسدا فاسنة الواحد وقيل كالمخزو لامه وفيه تعسف قوله **والمؤنث**
بالخزاء بهمزة الف وياء شرطه ان كان صفة وله مذكر فان كان مذكره جمع بالواو والنون وسنة الذي
اذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون كحمراء اخمر وسكرى سكران وجمع وصورته انه لا يجوز مضيفا بالالف والتاء
لعقل المؤنث على المذكر مرية وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض لانه اذا كان مجردا كان اسما محضا
ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وباسنة باعتبار الحدوث كقولك حائضة اذا قصدت الحدوث فان اردت انه من
الباب وان لم يكن صفة جمع بالالف والياء مطلقا من غير نظر الى سببها مما ذكرناه خلا والصفة وانها للمذكر والمؤنث
حالية اي واما الاسماء فكل واحد منها له تاء مختصة بالمذكر والمؤنث على حال لم يكن سببها ان تلحق فلذلك تحقق الاسم
كلها بالالف والياء **جمع التكسير** ما يعبر بها واحده وهو خالف جمع السلامة بذلك كرجال وابل
وينقسم الجمع كله الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع الكثرة القلة من المكسر افعل وافعال وافعلة وفعلة كاقلب
واجربة وغلمة وجمع السلامة كله جمع قلة وما عداذلك فهو جمع كثرة ونعني بالقلة انه يطلق على القسم قادر
ظاهر فيه فلذلك خص بلفظه انواع اكثر من بلفظه سبب وقد يستعمل كل واحد منهما موضع الاخر
كقوله تعالى بلفظه في موضع افراد وكقوله تعالى بلفظه رجال وان لم يكن من لفظ جمع القلة قوله **المضارع** الاسم
الخذف الجاري على الفعل قوله اسم الحرف يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل قوله الجاري على الفعل يعني
له فيصح ان يجري عليه بيانا له مثل قوله مثل ضرب ناقوله وهو في الذلالي سماع فيرتقي الى الشرط وقد ان سماعا
في عبر الذلالي فيما في بيانا نقول من افعل افعالا او من انفعل انفعالا او من افتعل افتعالا او من استفعل استفعالا وكذلك سائر
الابواب نحو من فعل فعلا او من فعل فعلا او من فاعل مفاعلة وفعالا او من فعلل فعللة وفعللا ايضا قال وذلك عمل فعلا
وعبره يعني انه لا يستطاع قياسه قال الحال والاستقبال كاسم الفاعل يعني مطلقا نحو زيد امس كان ابوه
الان اي عبدا وانما اشترط الزمان في اسم الفاعل بمعنى السنة الا ترى ان شبهه صار بمعنى ضرب ضرب
في المضارع الى ذلك لامرين احدهما ان شبهه قوي اذ معناه معنى الفعل كلا واسم الفاعل فانه اسم لمن الفعل فلم يحتج
الى زيادة يعني به الثاني ان المضارع لم يوضع لزمان اصلا فلو اشترط فيه ذلك لادى الى ابطال اعمال الاصل مع اعمال الاصل
قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني اذا لم يكن مضيفا بمفعوله للذكر مفعولا لفظا او تقديرا فان كان مضيفا
فسيأتي تفصيله قوله ولا يتقدم معموله يعني انك لا تقول في اعجبني ضرب زيدا عمرا لانه مفعول
بان والفعل وكما انه لا يتقدم معموله فكذلك لا يتقدم ما في خبر الموصول عليه لانه كمعموله
وكما لا يتقدم ما في خبر الكلمة على اولها وكذلك هذا لا يتقدم ما في خبر الموصول عليه قوله ولا يضمر
يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه لادى الى ما لا يستقيم لانه لو اضمر فيه لاضمر فيه المبتدأ والمبتدأ
المبتدأ والمبتدأ لا يجمع الاسم له وبني ولو جمع له وبني لبطل بنيته وجمعه لنفسه وهو يستحق ذلك باعتبار
مدلوله وكان يؤدي الى جمعين او تثنيتين لاسم واحد وهو غير مستقيم او الى اسقاط بنية الاسم وجمعه

هو لنفسه لا من عرض له فاعله وهو غير مستقيم ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذا لم يكن له مدلول تعاقب
مدلول فاعله لان الغرض فيه الدلالة على الفاعل لا غير فاذا لم يكن له اثبات الاباعتبار فاعليته فوجب فيه الاضمار لذلك اما
الاضمار في المضارع لما تقدم قوله ولا يلزم ذكر الفاعل لجواز ان يقال اعجبني ضرب زيد ولا يذكر الفاعل ولما
لم يلزم ذكر الفاعل لان المراد كان يؤدي الى الاضمار فيه عبد ما يكون لغائب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب او لانه
لا يقع فاعله احد جزئي الجملة ولم يحتج اليه كما احتاج اليه والفعل لانه احد جزئي الجملة فلا يلزم من حذفه ذكره في
موضع يحمل الكلام بتركه لوجود ذكره في الموضع الذي لا يحتمل الكلام بتركه وقيل وتجوز اضافته الى الفاعل
ويضاف الى المفعول فمثال الاول اعجبني ضرب القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني ضرب القصار والاول
اكثر وانما جاز اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول وكان نسبته الى فاعله كنسبة اليد والرجل فجاز
ان يقول ضرب زيد كما تقول يد زيد وانما كانت اضافته الى الفاعل اكثر لانه اخص من حيث كان محلا له
والمفعول كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته اليه اكثر قوله واعماله بالالام قليل لامرين احدهما
انه في عمله مقدر بان والفعل واذا دخلت بغيره تقدر بها لا مساغ لدخول اللام على الحرف فلذلك قل اعماله باللام
والثاني هو انه اعمل على وجه لم يكن ذكر الفاعل معه مضافا فاذا دخلت اللام بغيره ذكر الفاعل مضافا فان
قيل فلم يذكر غير مضاف فيقال اعجبني الضرب به فالجواب انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر فاعله غير
مضاف لادى الى تقديم ذكر الفاعل المضمر فانه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضاف لما تقدم من ان المضمر لا يضمر فيه
فلذلك قل اعماله باللام قوله فان كان مطلقا يعني مفعولا مطلقا وقد تقدم معرفته فلا نعيد اما ان يكون
مما التزم فيه حذف الفعل رضا المضمر بدلا عنه او لا كان مما التزم فيه حذف الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم بدلا
كثيرا ان المضمر عامل لا من جهة كونه مضمرا ولكن من جهة كونه بدلا عن الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم بدلا
في الدار ابوه فانه من تعلق بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او استقر وكذلك اذا قلت
سقيا بدلا اقول لك مصدوق سقيا من حيث قام مقام سقى لا من حيث كونه مضمرا فالوجه الذي عمل
المضمر في قولك اعجبني ضرب بدلا عن الوجه الذي عمل به في قولك سقيا بدلا قوله وان لم يكن له لا من الفعل
بل كان الفعل مذكورا او مقدرا وفاخذ فاعلا لازم فالقول للفعل لا بد من اذ لفظا او تقديرا وليس المضمر بدلا
فيعمل كالاول بل حكمه حكم المذكور لكان المذكور فعله لفظا لا عمل له باتفاق وكذلك اذا كان
من اذ المنوا ذكره لانه كالملفوظ به كما وسائر العوامل التي تقدم **اسم الفاعل ما اشتق من**
فعل من قام به معنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك قوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجمع ليس لمن قام به قوله معنى الحدوث يخرج عنه الصفة المشبهة لمن وضعها على ان تدل
على معنى ثابت لو قصد بها الحدوث لادى الى وضعه اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان
هذه الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الان او غدا ولذلك قلت في صيغ المبالغة
الحدوث فالله تعالى وصائق به ضرب قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل وبه تبنى اكثره
الثلاثي على اصل الباب لانهم لما قصدوا وضعه من غيره قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه فعلوا

جمع التكسير

وهو ما دل على آحاد مختلفة بتغيير صيغة واحده من جمع بمعنى يعطي ذلك المفهوم قوله وجمع التكسير
هو ما دل على آحاد مختلفة بتغيير صيغة واحده من جمع بمعنى يعطي ذلك المفهوم قوله وجمع التكسير
وهو جمع الله وجمع كلمة لوجه الشبه وقوله بتغيير صيغة واحده يخرج جمع السلامة وجمع التكسير
كالعين والذال محذوفا منه واحده الواحد وقوله بتغيير صيغة واحده يخرج جمع السلامة
بالواو والنون وجمع التكسير
بالمثناة الفوقية وبالواو والنون كمسلمين

على صيغة المضارع ووجدوا موضع خروج المضارعة منها مصمومة وكسروا ما قبل اللام اذ لم يكن مكسورا اذا قلت
هو مخرج ومخرج ومراسجرج مسجرج وكذلك سائر ما يجيء له وعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على ضاحك او الهمزة او ما او ان اشترط معنى الحال والاستقبال لتنوي صرفه الفعل لفظا ومعنى لابد اذا كان
معنى الحال والاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيكون
صفة واذا كان ضاحكا لما مضى كان صيغة الفعل له ماضية فلا يكون اسم الفاعل له مشابهة لفظية لمثال الصيغة
وانما اشترط الاعتماد على ضاحك لانه هو الاصل لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم عليه به والمحكوم عليه
به قد يكون مبتدأ كقولك زيد ضارب ابوه عمرا وقد يكون موصوفا كقولك مررت برجل ضارب ابوه عمرا
وقد يكون ذا حال كقولك جاءني زيد ضاربا ابوه عمرا وانما اشترط بعد وجود هذا الاعتماد ان يخلفه الفعل
او ما لا يصلح لم يستقر لو الصفة فانه مقام الفعل الا في هذين الموضعين والدليل على انه موضع موضع الفعل
وضع الاسم الصفة انه يستقل بفاعله كلاما كقولك اقائم الزيدان ولولا انه مضارع فعل لك اقوم الزيدان لم
يستقل كلاما اذ الصفة لا يستعمل الفاعل بها عند كلاما لما ذكرناه فتقدير ما وقد زعم الاخفش انه يجوز اقائم الزيدان
على ان يكون اسم الفاعل عاملا من غير ما ذكرناه من الاعتماد ولكن سيبويه لانه مخالف للقياس والاستعمال اما القياس فلان
وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على حد والقياس اذا اصل ان يستعمل كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فان ذلك
لم يسمع في كلام فصيح قوله فان قلت اهو وحسب الاضافة معنى حلا فالكسائي لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذكر معنى
اضيف اليه كما في سائر الاسماء وكانت الاضافة مقوية لمعرفة من شرط اللفظية وبعد التعريف ان كان المضاف اليه
معرفة فقول من قرب: جاءني زيد امس ولو قلت مررت برجل جاءني زيد امس لم يجز لانه معرفة والمعرفة
صفة للنكرة بخلاف مررت برجل جاءني زيد الآن او غدا على ما تقدم من الاضافة وقد خالف الكسائي في ذلك
فجعل اسم الفاعل الماضي له عمل مثله في الحال والاستقبال ولم يستدل لمخالفة القياس الذي ذكرناه والاستعمال
وقد تمسك بما في لهم زيد مقتل عمرو ودرهما امس وهي جائزة باتفاق فقال اسم الفاعل عمل في مفعوله الذي هو
المعنى فلم يكن في المفعول الاول وغيره كذلك ولبت بالقوي لانه لو كان يعمل في لغيرهم لوقع عاملا في المفعول الاول
وغيره مع كثرته ولم يقع عاملا في مثل ذلك فدل على انه لا يعمل وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندنا منصوب
بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل فتقديره اعطاه درهما واذا كان ذلك مقدرا وهو لبت لغتهم
وما ذكره محمل فيه نظر فالمضارع الى ما ذكرناه هو الوجه قوله فان دخلت اللام استوى الجميع يعني
في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيدا امس وفي له استوى الجميع يعني الماضي والحال والاستقبال
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن كما يقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا واما عمل الماضي اذا دخلت اللام
لما تقدم في الموصول لان ايقاعه موصولا دليل على عمله فعله واما سيبويه الفعل باسم الفاعل لانه اشتق
لفظه فجرى مجرى الفعل مطلقا كان ذلك فيه فاما معاملة ذلك الشبه اذا كان خالا واذا امتنع الكسائي في اعمال
الماضي مثل ذلك انما والجواب انه على هذه الصفة المذكورة بخلاف ما اذا عري عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله
باللام وهو على هذه الصفة التي ذكرناها شبهها بالفعل اعماله بمجرد اعتبارها قوله وما وضع منه للمبالغة كان
وضروب ومضراب وغيرهم وخدر مثله يعني في مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم

لا يدخل صرف ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بمن يدل الضارب عمرا امس فعمل عند دخول اللام وانما عملت هذه الصيغ وان
فات منها كزيادة من الزائدة لمعنى من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي ويقوم مقامه فلذلك عملت مع
انها خالفت عن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستعمال ولذلك لم تعمل الماضي في له والمثنى والمجموع مثله او مثل اسم
الفاعل في العمل كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا كما تقدم وحين حذف
النون مع العمل والتعريف خصصا لانه لما نصب باسم الفاعل طالب الصلة فخففت بحذف نون اسم الفاعل
بشبهها لنونه لنون الذين في قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
فاما اذا خفض المتصل في مثل قوله الخافضو عرة الغشيرة فعند سيبويه للاضافة لانها موجبة لحذف
النون وكاوجه لتقدير الحذف وتخفيفا

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه

قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما وقوله لمن وقع عليه يخرج
عنه جميع ذلك وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول وبه سمي اسما لكثرة الثلاثي في كلامهم وصار كانه الاصل
ثم وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل ولذلك يقول النحويون اصله مفعول
ولكنهم كرهوا ذلك فيه لما يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالمهزة لانه حينئذ يكون لفظه كلفظه وفتحوا
الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي اولى بالتغيير بالزيادة لانه احف لقلة حروفه
ولانه قد يثبت التغيير في احدهما الذي هو اسم الفاعل والثلاثي اذ كان الاصل في الفاعل ان يكون على زنة المضارع
واسم المفعول من غير الثلاثي جرى على صيغة مضارعه وهي صيغة اسم الفاعل الا انك تفتح ما قبل الآخر لانه
كذلك في مضارعه لحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله وامره في العمل والاشتراط كام الفاعل يعني
ان تلك الاحكام كلها الجارية في اسم الفاعل جارية فيه ولا حاجة الى اعادتها الا ان عمله كعمل فعله تقول زيد
معطى غلامه درهما ولا تذكر الفاعل لان فعله نفعله ولا تذكر معه فاعلا لانه صيغة موضوعة لما لم
يسم فاعله فتذكر الفاعل معها مضافا لها ومنعت له قوله المرة المشبهة ما اشتق من فعل
لازم لمن قام به يعني التعب فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه عدا ما مثل المشبهات وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول وقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرهما مما اشتق من فعل
لازم وقوله على المعنى المتقدم يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به
ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل وتعبير باللازم عن المتعدي
لانه يلزم فاعله لا يتعداه الى المفعول فيسمى لازما لذلك وصيغتها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل على حسب السماع لانهم لم يجروا بها على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على قياس الا الالوان والحلى
فانها اتت على افعل كاسود وابيض واذرع واشهل وشبهه فقياسه ان يعمل عمل فعلها يعني مطلقا من غير
شرط في الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعمال فذلك ماخوذ في اصل وضعها
وعملها نعت الهمزة وما قد علم من باب المبتدأ وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه والايضاح والاعلام

باسماء عمله في مثل قام الزيدان قوله ونقسم مشاهدها الى اجزاء الصفة المذكورة الاعلى اما ان تقع باللام
او مجردة عنها وهذا نقسم خاص ولا يخفى ان نقسم باعتبار اعراب الصفة وتنسيقها فان ذلك من اخكام اعراب
الصفات وقد تقدم وانما الكلام هاهنا في اعمالها وايرادها في تنسيقها ثم معمولها المذكور بعدها الا اما ان
يكون مضافا او باللام او مجردا عنهما وهذه قسمة خاصة بالصفة اعنا وصانف سنة اقسام الصفة باللام مع
الفاعل من اقسام المعمول في الصفة مجردة مع الفاعل ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة لا يخلو من ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا فصارت ستة عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة ونقضها بالمثال
حسن وجهه بالرفع والنصب والخفض حسن الوجه بالرفع والنصب والخفض حسن وجه بالرفع والنصب والخفض
فهذه تسعة والصفة مجردة وباقي مثالها والصفة باللام كقولك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن
وجه اما من هذه المسائل متفاوتان باتفاق وهما الحسن وجهه والحسن وجه واما الحسن وجهه فمنع
لانه لم تقل فيه خفة بالاضافة واضافة لفظية واما الحسن وجه فامتنع لانه عكس ضبع اضافتهم اذ
اضافة معمول الى نكرة وذلك عكس ما يقتضي في الاضافة فكرة ذلك فاظرح ومثاله منها
وهو قولك مررت برجل حسن وجهه بالاضافة واكثر الناس على اجازتها وقد منعها بعضهم انها مستلزمة
اضافة الشيء الى نفسه وتحقيقها وهو عند مسيبهم ان اضافته لفظية وما ذكرته انما هو في الاضافة
المعنوية وهذا انما يتم لو سلم لهم ذلك وهو منازع فيه لانه ان اراد ان اضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن
الى وجهه وهو في المعنى للوجه وهو فاسد من وجوه احدها انه لو كان للوجه لكان ان يصح
لمن هو له وكذلك تثنى وتجمع فيقال مررت برجلين حسنين وجوههما ومررت برجال حسنين وجوههم والثاني لو
كان كذلك لم يمتنع اضافته ولم يكن من باب اضافة الشيء الى نفسه من حيث انه اضيف الى ضميره
وهو كان حسام حديد وكل الدراهم والثالث منقوض بنحو ارايت وجهك حسن الوجه باتفاق وهو اقوى المسائل
وان اراد اضافة الشيء الى نفسه اضافة الوجه الى الضمير فليس كذلك متذكرا ان اضافة البعض الى الكل
جائزة باتفاق والجواب من هذه المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو الحسن وما كان فيه ضميران فهو حسن
وما كان لا ضمير فيه فيجيء اما الاول فلانه حصل فيه ما يحتاج اليه من عين زيادة ولا نقصان فكان الحسن
لحريه في الضمائر واما الثاني فيعرض عنه لما فيه من زيادة ضمير وهو مستغن باحدهما وكلام نفع لان زيادة الضمير
لا تخل به ثم قال فيمتنع لغرابة عن الضمير المجاور اليه في الضمائر وبقائه كالاجنبي عن موصوفه فاذا اضيف الى
الضمائر فاعلم ان الياء لا يكون ضمير الا انه ضمير مستتر واذا لم يكن الا انه ذا كان يقدر
بالضرورة واما اللبس في ضمير الصفة بعينها فالطريق ان ينظر فان كانت اقعة ما بعدها وحيث عنه وهاهنا
الضمير لانه لا يكون مرفوعا لعامل واحد وان كانت واقعة لما بعدها وحيث ان يكون ضمير يعود على
موصوفها فعلم بذلك وجوه الضمير في الصفة وانتفاؤه عنه وعليه تنبني معرفة الاجنبي والحسن والقبيح
في هذه المسائل ثم اعلم انك اذا رفعت بها ما بعدها وحيث يكون مفردة لا يقال الفعل فعلا ظاهرا
ولا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث الا باعتبار مرفوعها كما في الفعل نحو مررت برجلين حسن وجوههما
وحسن غلماناهما ومررت برجال حسن حسنه جاز فيهما كما تقول حسنت جاز فيهما فاما في الجمع فيجوز ان

يجاء

يجاء حسن غلمانهم ولا تقول حسنت غلمانهم لما قدمناه ولو قلت مررت برجال حسان غلمانهم بجمع التكسير لك جاز
وليس جمع حسان لاجل رجال لانك تقول مررت برجل حسان غلمانه وانما جمع لمطابقة مرفوعه وجاز فيه
ذلك ولم يجز في جمع السلامة والتثنية لما في الفعل للفعل وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في صيغة التثنية
والجمع فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم وقد تقدم ذلك في الصفة واذا لم ترفع ما
بعدها فلا بد ان يكون فيها ضمير الموصوف مؤنثا ويثنى ويجمع ان كان الموصوف كذلك
كما في سائر الصفات فتقول مررت برجل حسن الغلام سواء في ذلك نصب الغلام وخفضه الا انك تحذف ما توجب
حذفه الاضافة واعلم انك اذا اردت فعلت انما ترفع بالفاعلية وهي الاصل في اعمالها اذ لا تعمل الا مرفوعا
كفعلها واذا نصبت نصبت على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من يقول
ان النصب في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التمييز ولنا الخيار اذ
لم يثبت في كلامهم تمييز مضروب وهو معرفة ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما جوزوا تجري اسم الفاعل
في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب قصدوا التخفيف بالاضافة هاهنا فشبهوا مرفوعه بالمفعول
منصوبه لفتح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره ولذلك امن واقعه لفظ ضمير من جرى عليه في
كذلك الغائبين على ما تقدم ثم لما شبه باسم الفاعل في النصب والاضافة جاز فيه الحسن الوجه ولم يجز الضارب
بل لان التخفيف في الحسن الوجه تبين بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن بخلاف الضارب بل فانه لم يفد
خفة ولما كان الحسن الوجه معنى لا على ضارب بل في النصب وضعه الاضافة حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في
صحة الاضافة وان لم تفد خفة وخص التشبيه بان يكون الباقي باللام لانه في الحسن الوجه هي المصححة لمحض الوجه
فلم يحسن الغاؤها لذلك فظهر الفرق بين الضارب بل والضارب الرجل خلافا للفراء وقد تقدم ذلك قوله واسماء
الفاعل والمفعول اعني المعتدين مثل الصفة فيما ذكرناه في الوجوه المذكورة فكل ما ذكرناه في هذا الباب فهو
جار في اسم الفاعل اللازم والمفعول الذي لم يتعد الى ثان كقولك زيد خاشن وحقه وهضروف وحقه
فيجوز فيه ما جاز في الصفة والفرق بينه وبين النصب الذي والخفض اللذين تكثر فيهما مسائل الصفة انما جاز
تشبيهها باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل اولى واحق
وكذلك اسم المفعول وانما حكي في اسم الفاعل الازم مسائل نظير تعدي استعمالها كالصفة من نحو زيد قائم
ابا وشبهه من حيث ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال صارت المعنى للموصوف والمقدم على ما تقدم
مضمر الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وان كان في الحقيقة متعلقه كقولك زيد خشن ابا
لان الانسان يصح ان يتصف بالخشن لخشن ابيه ولا يصح ان يتصف بالقيام لقيام ابيه فظهر الفرق بينهما لذلك

القسم الثاني تفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فقوله

ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان وغيرهما وقوله لموصوف
يخرج عنه اسم الزمان والمكان وقوله بزيادة على غيره بفضله عما عداه اذ لا مشاركة معه في ذلك
قوله وهو اقول يعني انه لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما جاء من نحو خير وشر وقوله وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن البناء لبس ولوب ولا غيب منه افعل لغيره يعني انما اشترط ان يكون ثلاثيا مجردا على الزيادة

لم يكن هذه السبيه الا ترى انك لو ذهبت بني من دحرج واستخرج وما اشبههما افعل مع المحافظة على حروفها
لم يكن فاذن عرفت انه كان يمكن باسقاط الزوائد واللام في غير الزائد حروف اللفظ من ذلك المعنى الى اصل اخر الكلمة
اذ لو قيل احرنجم من استخرج لخرج المعنى الى كثير الخروج والمزاد كثير الاستخراج فخرج الى معنى اخر وانما
اشترط ان يكون لمعنى يلوب ولا غيب لان باب الالوان والعيوب جاء فيه الضمائر على افعل من غير اعتبار
الزيادة في غيره فلو بني افعل التفضيل لا لمعنى افعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود على بكر
صار افعل التفضيل منه لم يعلم انك اردت به انه دونه في ادواته زاد في الصواد قوله فان قصد غيره لو صل
اليه الى اخره يعني انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعدت بنا افعل منها بنت افعل من فعل تصيغ
ساكنة منه من حيث اردت او عبر ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم ياتي بعد ذلك الافعال فتضيفها
على الضمير ليحقق معنى التمييز فيها قوله وفيه نسبة للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعدى واولع الى اخره
وانما كان فيه نسبة للفاعل لان زيدا احمد هو في المعنى كالضمير وهي للفاعل الا ترى انه في الاكثر لا يلزم فاذن
جعل للمفعول لمعاني كثرة الافعال غريزة غير فلذلك كان فيه نسبة للفاعل وقد استعملوه للمفعول في عاشر
كقولهم هو اعدى اي مغدور كثير واولع اي مولوع واشغل اي مشغول كثير اقول
ويستعمل على اخذ بلغه او وجه مضافا او معرفا باللام ولا يستعمل الا احدهما واما اللزوم فيه ذلك لان الغرض
الاتيان به للزيادة على غيره فقصد والى ذكر العين ليوفي ما يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا جرد عن هذه
الملابسة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي اذ عليه الشرف فاذا قلت من او بالاضافة كان
واذا قلت به باللام كقولك زيد الاشرف فانما تعرفه بتعريف العهد وهو لا يكون معهودا الا على الصفة المعهودة
المذكورة فاذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذي قد علم من هم المفضل هو عليهم ولا يجمع بين من واللام والاضافة
فلا يقال زيد الافضل من عمرو ولا يقال الم يا زيد الا ما ذكرناه من بيان المفضل عليه وقد علم ان اللام بعد ذلك فلم
يكن للجمع بينهما معنى وايضا فان معنى التعريف باللام جعله للعهد والمفضل على من عهد بفضيلة عليه ومعنى
من تفضيله على من ذكر بعدها ومن ما سواه فتضمن المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار
المعهود وذلك متناقض وايضا فان من تعرفا باختصاصه وهو تفضيله واللام تعرفا باستغراقه وكماله فاذن
بينهما كان كالجمع بين النقيضين قوله واذا اضيف فله مقامان اخذهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون من
اضيف اليه داخلا في الجملة لحصول الشركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم وميزه بالتفضيل بلفظ
افعل كقولك زيد افضل الناس وقد توهم بعض الناس انه من قبيل المناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل
الناس فانت مفضل زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل زيدا على نفسه وهو محال
والجواب ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر معهم لغرض الشركة
معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به ووضح ذلك لان لا يقال
جهتي نحو اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع نحو اصله والذي يدل على ان لا يقال جهتين
استعمالهم له باعتبارهما فتقول زيد قائما احسن منه قاعدا فقولك قائما في الحال المفضل

قاعدا اي الحال المفضل عليها والعامل فيهما افعل خصصا فلو ذهبت تجعل سنة افعل اليهما واحدة لصار المعنى
مفضلا ومفضلا عليه وهو محال وقيل ان افعل اضيف الى القيام سنة الافضلية وسنة الى القعود سنة اصل الفضل وضح
الفعل فيهما بالتخصيص وظهر اعمال توهم في قولهم زيد افعل الناس من تفضيل الشيء على نفسه واذا خفي
وجوب اضافته الى ما هو بعضه اصبح تو شرف احسن احوته لان احوته مضاف الى ضمره فعلم انه لمن فيهم يريد
انك اذا قلت حاتم احوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن من جملتهم فقد اضفته الى ما ليس هو بعضه
والثاني ان تضيفه زيادة مطلقة ودعوى وهي لا تفضيل على المضاف اليهم ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح
كما تضيف ما لا تفضيل فيه من حيث قرينة تشبيهه ولا يشترط ان يكون المفضل بعضا لما اضيف اليه لانه المعنى
المقتضي لذلك على ما تقدم وفي ذلك يجوز ان تقول يوسف احسن احوته اذا لم يكن العرض بذلك ما تقدم من قصد الزيادة
على ما اضيف اليه حتى يشترط ان يكون واحدا منهم بل الغرض توصيفه فان اتفقت مشاركة فليست مقصودة
ويجوز في الاول الاضافة والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي من مجرد مذكر
غير واما لزوم الافراد اذا جاء من لانه جاء مجرى النعت ولذلك لم يبن الا ما في منه النعت فجرى مجراه في
وجوب الافراد واما جاء في الاول وهو المضاف باعتبار الزيادة على من اضيف اليه لانه اشبه الذي ليس لذكر
المفضل عليه معه فجرى مجراه في الافراد وخالفه في بقي الاضافة التي هي مرجوع الاسماء فجرى مجرى الاسماء
واما جاء المعرف باللام والثاني من المضاف مطابقا لا غير لان المعرف باللام يفيد عن نفسه ما الى بين لفظه عنه
وعن لفظ موصوفه يقوم مقامه ودخول اللام التي هي مرجوع اصل الاسماء فيفيد عن نفسه الفعل وعن نفسه ما
فجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقة لمن هو له قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان نفيا وهو المعنى
لمنتبت مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا الى اخره لا يعمل افعل التفضيل في مظهر الا بهذه
الشرائط المذكورة فلا يقول من رأيت رجلا افضل منه ابوه بعض افضل ولكن توفيقه على ان يكون حرا مقدما الا ترى
فيمن نفع الا ان الابتداء لا يا فضل وانما لم يرفع الظاهر لتضايقه عما تقدم من حيث كان واصله لا شيء ولا جمع ولا
تؤنث وشبه الصفة انما كان بذلك وضعف عن شبه الفعل هذا قول النحويين وحكي عنه ان يقال انما
عمل ما يقدم عمل الفعل لان له دلالة معناه واما هذا فليس له فعل لمعناه الزيادة فلم يعمل لذلك وانما عمل عند
حصول هذه الشرائط لكونه بمعنى يحسن لان المعنى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه وغير
فرفعت احسن لفضلت بين احسن وبين مفعوله الذي هو منه بالاجنبي الذي هو الكحل لان الكحل
حسيد مبتدأ لا يحسن الفصل به بين عامل ومعموله ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور قوله
ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني ان لك فيما بعد المرفوع عبارة احسن من بلفظ والمعنى على
ما كان عليه قوله وان قدمت ذكر الكحل قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني انه لك عبارة
ثالثة وهي ان تقدم المفضل عليه والمعنى قبل افعل فتستغني عما بعد المرفوع وجاز في هذه المسئلة وان لم يكن
فيها فضل ظاهر لو رفعت لبقا فرعيها ولان الفضل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع من في احسن وهذه
المسئلة الثالثة مثل ما انشد سيبويه رحمه الله

٥ مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين نظام وادياه

ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

وقوله ما دل على معنى يدخل فيه الكلام الدال وقوله في نفسه يخرج عن الحروف وقوله مقترن بأحد الأزمنة يخرج عنه الاسم فإنه غير مقترن ويعني بالأزمنة الثلاثة على ما تقدم وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب الصوف وباب اسم الفاعل فهو وارد هاهنا على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والأفعال غير المتصرفة كعسى وليس فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك كله في حد الاسم ومن جواهره دخول قد والسين وسوف وقد تقدم معنى الماضي وأما الحرف فيه بالفعل لما فيها من تقريب الماضي من الحال وذلك معنى يختص بالفعل والحرف بالسين وسوف لأنها موضوعان لتنزيل الاستقبال واختصاص اللوازم وأيضا لأنه لا يخرج في الأسماء واختصاص الخوف بالفعل في تغيير الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز فيها وإنما لم يبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع الأترى أن قولك هنان بإبدال الألف فيه ألف التثنية وليس لضمير يدل على الهاء ياء فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية التي هي للإعراب وألف التثنية التي هي ضمير وكذلك الكلام في واو الجمع واختصاص التاء بالتأنيث الساكنة لأن وصفها ساكنة لكون فرقا بين تاء الأسماء وتاء الأفعال فوجب اختصاصها قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك فقوله ما دل على زمان يدخل فيه الأفعال كلها وقوله قبل زمانك يخرج عنه الحال والاستقبال وقوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وإنما بني على حركة لأنه سمة للمضارع من حيث مقام الاسم وقوله زيد ضرب في موضع صارت فلما أشبه المقترن بني على حركة تشبيها بذلك على الشبه وهي بالفتح لأنها أخف الحركات فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك نحو ضربت وضربنا وضربت سكن آخره كراهة اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقوله المرفوع احتراز من ضمير المنصوب كقولك ضربني زيد فإنه لا يسكن وقوله المتحرك احتراز من ضمير المرفوع الساكن نحو قولك الزيدان فإنه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يسكن آخر الفعل فإذا اتصل بهذا الفعل ضمير رفع متحرك كان بالواو وكان ما قبلها مضموما وإنما ضم لأنهم قصدوا مجانسة الحركة الحركة ما قبلها لأنه من مواضع الإعراب قوله المضارع ما أشبه الاسم فأخذ حرف وبانت قوله ما أشبه الاسم يدخل فيه الماضي لأنهم يقولون زيد ضارب وقوله فأخذ حرف وبانت يخرج الماضي لأنه لم يشبه الاسم بذلك وإنما هو مشترك بين المضارع في قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين تنبيه للجهة التي بها أشبه الاسم الأترى أنك إذا قلت يضرب صلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين أو سوف قلت سيضرب فتخصص بعد أن كان شائعا كما أنك

إذا قلت رجل فإنه صالح لذات زيد وغيره فإذا قلت الرجل فأدخلت اللام عليه خصصته بالمفهوم منها بعد أن كان شائعا فقد أشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص ولهذا المعنى من الشبه أعطي الإعراب والإفراد عوارض فيه لمناسبة تعين عليه كما في الأسماء فتكون أصلا وإنما أعرابه لشبهه لفظا على سبيل الاستحسان والأصل خلاف إعراب الأسماء الأترى أن صيغ الأفعال يدخل أيضا على المعاني المقصودة عليها الحاجة الأسماء فإن صيغها وأخذه مع اختلاف مقاديرها قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبين لمعاني حروف المضارعة وإعلام أنها لا تكون كذلك إلا أنها غنائم معانيها لا مصورة بعضها قد تكون في غير المضارع الأترى أنك إذا قلت أكرمت فإن أوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لكونها مع الغائب والمخاطب قد تكون لا تكون الفعل بها مضارعا والنون له مع غيره قد دل في ذلك الواحد المعظم لأنه إنما تكلم عنه وعن غيره غالبا والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة وهذا أولى من قولهم التاء للمخاطب والمؤنث الغائب لأنهم إن أرادوا بالمؤنث المؤنث مطلقا فهو باطل بقولهم التثنية فإن هذا مؤنث من غير تاء وإن أرادوا بالمؤنث المفرد فهو باطل بقولهم المزاوجة فإنه بالتاء ولكن لم يفرد فثبت أن قولنا والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة هو الوجه وقوله للمخاطب يعني مطلقا على اختلاف أحواله وقولنا والياء للغائب يعني هاهنا هذا أولى من قولهم الياء للغائب لأنهم إن أرادوا بالغائب الغائب مطلقا فهو مقوم بالمؤنث والمؤنثين وإن أرادوا بالغائب الغائب المفرد فهو مقوم بقولك الرجال يضربون والنساء يضربن فإنه بالياء وليس بمفرد فثبت أن قولنا والياء للغائب يعني هاهنا أولى من ذلك قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه تبين لحركة حرف المضارعة وأصله الفتح لأنه أخف الحركات ولأن منها الياء فكره الكسرة عليها وإنما ضم الرباعي لخوف التباسه بالثلاثي الأترى أنك إذا قلت ومضارع أضرب يضرب بالفتح وفي مضارع ضرب كذلك لم نعلم أمضارع الثلاثي هو أم الرباعي وخص المضارع الرباعي بالضم أما لأن الثلاثي هو الأصل والرباعي فرع فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع وإما لأن الرباعي أثقل فجعل الضم للأثقل لأنه أثقل وترك الفتح للأكثر لأنه أخف لئلا يكثر الثقل لو أعطوا الأكثر الضم ولا يرد على ما ذكرناه إلا قولهم أهراق يهريق واستطاع يستطيع في حرف المضارعة مضموم مع أن الفعل أكثر من أربعة والمعنى أن غنه الخفيفة رباعي على أصله وإن أهراق هو أراق واستطاع هو أطاع وزيدت الهاء والسين على غير قياس في الفعل على أصله الأترى أن هذه الزيادة ليست من أبنية الفعل مع أن المعنى على الرباعي فلذلك لم نعتد بها قوله ولا يعرف من الفعل غير إذا لم تتصل به نون توكيد ولا نون جمع مؤنث إنما لم يعرف إذا اتصل به نون التأكيد لأنه لو أعرب لما قبل النون لالتبس من هو إذا ولو أعرب على النون لكان إعرابا على ما أشبه النونين فكان ذلك مانعا من إعرابه وإنما لم يعرب إذا اتصل به نون جماعة لأنه لو أعرب بالحركات لكان على خلاف ما أشبه ولو أعرب بالنون لأدى إلى الجمع بين صمير ونونين مع مخالفة إحداهما لأنه فلذلك بني وأعرابه رفع ونصب وجزم ولا يدخل فيه جر لامتناع معاني عوامل الجر فيه فجعل الجزم عوضا منه قوله فالصيغ المميزة عن صيغ ما يرفع للتشبيه والجمع والمخاطب المؤنث بالضم والفتح لفظا والسكون مثل يضرب تبين لتفصيل أنواع الأفعال بأشباه

الاعراب لان لفظه مختلف انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتخالف عن بنيته في الاسماء وبين اللفظين والتنوين
في كل واحد منهما الشهو له امر وكل ليس وفعل مضارع مجرد غير مسبوق بان مرفوع مرفوعه الضمة ونصبه
بالفتحة وجزمه بالسكون نحو هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا تكون هذه الضمة الباقية المرفوع
في مضارع الا للشبه والفتح والمخاطب المؤنث وانما ذكرنا شيئا بقوله قوله والمضارع ذلك بالحروف نحو
المضارع بان ضمة المرفوع على اختلاف انواعه يرتفع بالحروف وينصب ويجزم بحذفها هو هنا بضرب بان
وهم يضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي وكذلك الجزم وانما اعرب هذه الافعال بالنون لانه
وافق صورة التثنية والجمع في الاسماء الا ترى ان قولك ضربان وتضربون مثل قولك ضاربان وضاربون
واما تضربين فلشبهه بضربان وتضربون من حيث الضمة فيه بازاء حرف علة فاشبه بضربان
وتضربون فاجرى مجراه والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف لانه استثقل فيه
الضمة على الواو والياء لفظا كما ذكرنا في باب قاض في الاسماء ولم يستثقل الفتحة فجاز لفظا وانما كان الحذف
في الجزم لانهم لما نابت في كلامهم ان تدخلوا الجزم في غير هذا المخاطب وما هو اخر المرفوع في مثل قولك
تضرب بان ومثل قولك يضرب في حذف الضمة ولم يكن اجزاء الاخر حرف علة ساكنا حذفوا اجزم مضارعه
والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا على ما ذكرناه في باب قاض والحذف في الجزم على ما ذكرناه في المعتل بالواو
والياء قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا اخر حد المعلوم من قولهم
يرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه ترد اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها مثل كاد زيد يقوم
واوشك عمرو واشباههما واذا عرف بتجرده صح ولم يرد عليه اشكال قوله وهو منصوب بان
اخره ذكر النواصب جملة ثم احد نقصلها فلنتكلم في التفصيل فان تنصب منها شرطا ان لا يرتفع ما بعدها
فعل علم ولا ظن وينصب جوازا اذا وقع قبلها فعل ظن وفيما عدا ذلك عند باصنيه بل مخففة من الثقيلة
فمثال الاول قولك علمت ان يقوم زيد وتجوز ان يقوم زيد ومثال الثاني قولك ظننت ان تقوم وان تقوم ومثال الثالث
علمت ان ستقوم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون الا ان لا يرجع اليهم قولا لانها بعد فعل العلم وقال
تعالى وحسبوا الا تكون فتنة وان لا تكون فتنة بالرفع والنصب وسيأتي تحقيق المخففة من الثقيلة وحكم
موضعها قوله ولن ينصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل مثل لا الا ان المعنى لا انها اكد منها فقولك لا ازورك
واذا اكدت قلت لن ازورك واذن ينصب بشرطين اخذهما اذا لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها و
الثاني ان يكون الفعل مستقبلا ومعناها الجواب والجزاء كقول من قال ايا اتيك اذن اكرمك احسن اليك
وقولك اذن احسن اليك جواب لقوله ايا اتيك وجزاء له على اتيانه فان فقد من هذين شرط بطل
النصب نحو انا اذن احسن اليك فقد اسقط هاهنا احد الشرطين وهو الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد
اذن على ما قبلها ومثال فقدان الشرط الاخر قولك لمن يعدك اذن اطيعك كاذبا لا ينصب لفقدان
احدهما الشرطين وهو الاستقبال لان اطيعك في معنى الحال وان كان قبلها واو او فاء والوجهان الا
ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا واذن لا يؤتون
وقد جاء واذن لا يلبثوا في قراءة غير الشعبي ووجهه ان الفعل مستقبل مع فاعله من غير نظر الى ذلك

العطف

القطع المعتمد **وكي** ينصب ومعناها التسبيب اي يدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبة
بنفسها او باضمار ان والصحيح انها ناصبة لحصول الاتفاق على انها ناصبة وصلب قولهم اسلم لكي ادخل الجنة
وحتى ينصب الفعل باضمار ان لانها اغنى الاسماء فاذا وقع الفعل بعدها وجب ان يقدر اسما
ليصح دخولها عليه ولا يصح ذلك الا بدخول ان او ما او كي ولا يصح ما لانها لا تنصب ظاهرا وكذا لا تنصب مقدرا
ولا يبقى ان تكون كي لانه لم يثبت نصبها وثبت دون ان ولانه يتعذر تقدير ان في مثل اسلم حتى تدخل
الشمس لفساد المعنى ونقول ان ومن شرط النصب ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله ولا يلزم ان يكون بمعنى
انها تنصب بشرط ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله ولا يلزم ان يكون مستقبلا عند الاخبار به الا ترى انك تقول
سرت امس حتى ادخل البلد اذا قصدت الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير ولم تتعرض لحصوله
وانما قصدت الاخبار بالسير لدخول البلد فتبين ان المعتبر كونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله ويكون
بمعنى كي عند النحاة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ومعنى الى كقولك اسلمت حتى تغرب الشمس فان قدر
الاستقبال بطل النصب وصار حرف ابتداء ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا او حكاية مثال
التحقيق قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول مخبرا عن الدخول الواقع ومثال الحكاية
قولك وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلد امس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحالة الواقعة لغرض
الحكاية لها واما اذا لم يشترط الاستقبال معها فلا بد ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها على حال الاستقبال فان
الامرين يتعلقان كما نهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقلا بالاخبار فاذا اردوا ان يؤكدوا انها
ما قبلها معنى التسبيب لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرضي لا يرجونه فالفعل هاهنا وقع حال
وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسئلة وكذلك قولهم سرت الليلة حتى ادخلها فالدخول بعد السير
ومن ثم اصبح كان سيري حتى ادخلها بالرفع لانه اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل
الاستمرار وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فسيأتي بعد حتى فتفسد معناها ولذلك
امتنع اسرت حتى تدخلها بالرفع لانك اذا جعلته فعل حال وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فكون
حالها بوقوع المسبب شاكا في وقوع السبب لانه استفهمت عنه فاذا قلت كان سيري حتى ادخلها
ووصف التامة جاز الوجهان الرفع والنصب لانتفاء مانع الرفع لانه اذا كان ممتنعا من حيث اختلج
الى خبر فاذا كانت التامة لم تحتج الى خبر وكذلك اذا قلت انهم يسيرون حتى يدخلها جاز الوجهان لانتفاء
مانع الرفع لانه انما استفهم عن السير ولم يشك في السير فجعل السبب محققا فجاز الرفع لذلك بخلاف
اسرت حتى يدخلها قوله **ولام كي** مثل اسلمت لادخل الجنة ومعناها معنى كي فلذلك
سميت لام كي وتنصب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم قوله **ولام الجحود** لام تاكيد بعد
النفي كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لام الجحود لام الابداء للتوكيد ولا تدخل الا بعد نفي
داخل على كان على ما ذكرنا مثل وما كان الله ليعذبهم ولفظها كلفظ لام كي ويفرق بينهما بان تلك
للتعليل وهذه ليست للتعليل وبانه هذه لو اسقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت اختل
وبانه هذه تقع في داخل على كان وتلك ليست كذلك قوله **والفاء** شرطين احدهما النصبية

والثاني ان تكون قبلها الامر أو النهي أو النفي أو الاستفهام أو التمني أو العرض الناصب للفعل فاعلم ان لا
لو نصبت بنفسها لنصبت في هذه المواضع ولما نصبت دل على ان الناصب غيرها وانما نصبت بتقدير أن
ما تقدم من ان فاذا قلت اكرمني واحسن اليك فالمعنى ليكن منك اكرام واحسان مني فهي في تأويل المصدر
بعطفه على المصدر المقدر قبله ولا يقدر الفعل مصدرا الا بأن او ما او كي في تقدير كي لتقدير وقوعها
بعد الفاء وتقدير ما لانها لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدرة فتعين ان ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب
بالفاء لما ذكرناه وان زعم ان ذلك شرط في النصب فلم يقل في مثل يقوم زيد واحسن اليه لعدم الشرط
بمستقيم لانها ان كانت العاطفة لم يستقم فيها لا تكون عاطفة ناصبة الا على ما بينا وان كانت فالنصب
فيها مع الجملة مستقل عما قبلها ولا فرق بين ان تكون جملة اسمية او فعلية ولما ثبت مرة
فالتسوية بين الاسمية والفعلية في الاسمية ايضا كقوله تعالى فانتم منه سواء وسيعلم واضيف الافعال الى دخول الفاء
الاسمية لا سيما معناها فيها فيسمى الفاء الاعمال لها وان العامل ان المقدرة قوله واله او يشترط في النصب
وان تكون قبلها مثل ذلك والواو حكمها في ان النصب بعدها بتقدير ان كحكم الفاء وزعم بعضهم انها الناصبة
بنفسها والكلام مفهم على نحو ما ذكرنا الفاء وان لم تكن الواو السببية ويفترق الاوجه الثلاثة بقول اكرمني
واكرمك اي لتجمع الاكرامان ومنه قوله فقلت ادعي وادعو ان الذي لصوت ان ينادي داعيان
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وما تاتينا وتحدثنا ولبست ثوبا الا وتقول منه والا تاتني
وتحدثني قوله واو يشترط معنى الى ان او سمعت اذا كان معناها معنى الى او قال من معنى
الى ان والامر في ذلك قريب فاذا قلت معنى الى فالكلام في النصب بعد ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام
وان قلنا معنى الا فالا تقتضي الاسم فوجب تاويلها لفعل مقدر ثم يعمل ذلك على ما تقدم قوله والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما اشترط النصب بغير حروف العطف ان تكون المعطوف عليه اسما صريحا تقديره
ان بعدها لانها التي تثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان تقدر ما ثبت تقديره
نحو احبني فتاتك وتخرج فتنصب لا تدل التقدير وان تخرج لصريح العطف على الاسم المتقدم ما تعانيه في الاسم
قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لام الجحود اما جواز اظهارها مع لام كي فلغرض
الفصل بينها وبين لام الجحود من اول الامر واما مع العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين العاطفة لئلا يتوهم
الفعل من اول الامر واما وجوب الاظهار مع لام الجحود فلانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم تظهر وان
لوقعت لام الجر لام النفي وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي له صدر الكلام وانما جوزوا
دخول لا هذه جملة صلة لان مثلها في قولك جاءني الذي لا يجيء فلو حذفت ان ولم يحذف الجر كان
كحذف الجر عن الموصول والاصل الذي في الصلة وذلك ممتنع واما بقية المواضع التي ينصب فيها الفعل
بتقدير ان فلا يجوز اظهارها في شيء منها كحتى واو الفاء والواو ولو قلت اسلمت حتى ان ادخل الجنة
او اكرمني فان اكرمك وسبقه لو لم يجز وانما التزموا حذفها في المواضع المذكورة لعدم القرينة
الدالة عليها على ما يقدم في تفصيلها مع كون الحذف احسن فصار في هذه الحروف التي ينصب الفعل
بعدها باضمار ان على ثلاثة اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع فذكر المعاني والوجه

فعلم ان ما عداها هو الممتنع قوله وجزم بلم الجحد لم يجزم مطلقا ووصفها بالجحد مغني المضارع
ما منفيا ونفيه نحو لم يقم زيد ومعناه ما قام في الماضي ولما مثلها في ذلك وتختص بالاستغراق الى حين
وقتها اي الى حين الكلام بها فاذا قلت لم يدم زيد ولم يفقه الدرس فلا يلزم استمرار انتفاء دوام الدرس الى حين
وقتها اي الى حين الكلام بها واذا قلت لم يزل ولما يفقه الدرس كان معناه استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وتختص
ايضا بجواز حذف الفعل بعدها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ولما يحزن ولم يكن لهم حقوا اذا
عليها نوع من باب المجزوم قوله ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى لينفق ذو سعة
من سعته والاكثر الاجازة وتختص بالامر للمخاطب الفاعل لان المخاطب الفاعل حقه ان يصيغ الامر على
ما سبق وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة فبذلك فلتفرحوا وقد قامت
مقام لفظ المضارع مجزوما بتقديرها بشاذ كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اما حقت من امرئ لاه
وهي مكسورة ابدا فاذا دخلت عليها الواو والفاء وثم جاز الوجهان كقوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا
نذورهم فروي بهما جميعا فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما اسكنوا ابا بكر
فقالوا بكر قوله ولا الى للنهي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تعالى ولا تسرفوا ولا تكون الا بها
بخلاف التي لمجرد النفي فاهدت تلك لا عمل لها في الفعل كقوله تعالى وما لنا لكم لا تؤمنون بالله ويفرقها
بالتي لا طلب معها قوله وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين فيجعل الاول سببا للثاني
كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمى الاول شرطا والثاني جزاء وان كان الفعلان مضارعين جزم الثاني
فيهما الا اللازم كقولك ان تكرمني اكرمك وان كان الاول مضارعا دون الثاني وكذلك وان كان الثاني دون
الاول جاز فيه الجزم والرفع والجزم اكثر وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذا اكثر فعه اذا كان الاول ماضيا
نحو هذا اذا كان مجزوما على الفاء واما اذا جاء الفاء لم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء اما غير الفاء على ثلاثة اقسام
قسم يجب فيه دخولها وقسم يجوز فيه الامران فاما ما يستغني فيه دخولها فان يكون الجزاء ماضيا لفظا
او معنى ويقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
كانهم لما اريد الجواب لزمه تاثير الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال استعينوا فيه عن الرابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا ففي معنى
والشرط موثر فيه الاستقبال فهو كالماضي معنى او انما قال تعالى قد يجرح عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فلو لم يجز
لدخل فيما لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب فيه دخول الفاء لانه لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض به الماضي المحقق فكما وجب دخول الفاء
في الامر والنهي وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون للشرط افادة في معنى الاستقبال وكذلك هاهنا والذي
فيه قد لفظا او معنى مع الفاء وقد تاول قوله تعالى فقد كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من كان
قميصه قد من دبر فكذبت بغير قد لفظا والفاء لازمة لما ذكرناه وانما تبنت قد وتقدر ان لتكون تصيبها
على تقدير تاثير الشرط بعدها لانها تحقق ان الشيء قد وقع والمشروط متوقع متوقف ولا يستقيم تحقق

كو لما يأتي من جنس ما في ع
لكن يصح أن يوضع

انه قد وقع مع ترويه قوله وان كان مضارعا مستقبلا او مستقبلا الى الحزم واما جاز الوجهان لفتحه
تقدير ناصب الشرط فيهما وضمه بني ناصبه وذلك ان المعنى بلا ان احزنهما امري لن واضمر فيهما تقدير
ناصب الجزم والشرط كما تقدر مع لن والسين وسوف اذ لا يجمع على الفعل جزمان استقبال فيتعين بهذا
التقدير دخول الفاء وان قدر في لا تهدد مثلا في قولك ائتني لا تهدني فصح ان يكون المجزوم والمرفوع
ناصبه في الفعل فيصح دخول الفاء كما انهم لما قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المقدرة به جزموا الاغلب
الاستعمال واستعملوها للنفي خاصة وكانت اولى من لن وما واي اما ان فلما فيها من التاكيد وكان
تجريد ما لا تاكيد فيه اقرب واما ما فلكونها للحال واما ان فلكونها مشتركة او لكونها موافقة للفظ
ان او لكونها مقتضية واذا كان المضارع المنفي وان مضمرة بعد فاء السببية جزما لمقدر بعد فاء جزم والشرط
فيه تحقق دخول الفاء ولتنبه بالكسر لما يلزم من الاضمار من غير حاجة ومنه قراءة حمزة ان تصلح
احداهما فتذكر اخداهما الاخرى وهي قليلة وان صرح بذلك سيبويه هو الجواب لتحقق ان تجزم
الشرط فيه للاستقبال فيتعين حذف الفاء ولذلك صار الامر في الموضعين في له والا فالمعنى وان
يكن من القسم الاول والا فالثاني فيتعين الفاء لتقدير ناصب جزم والشرط في غير القسمين الاولين الواقعين
والخابر كالامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المتصرفة والمستقبلة بغير جزم والشرط كقوله
ان اكرمتني فلن اكرمك وان اكرمتني فسوف اكرمك وكذلك الداخل عليه جزم الحال وكذلك لن
وعسى وان كانا فعلين لتقدير ناصب جزم والشرط اما لتنفي فلكونها للنفي الحال واما عسى فلجزمها
عن معنى الرجاء او لجزمهما معا عن معنى الرجاء ان لم نقل ان لتنفي الحال واما قوله تعالى واذا ما
غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلاستعمالها لمجرد الزمان كقوله تعالى و
اذا يخلون وما قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فيجوز ان يكون لذلك وجوز ان
يكون لتقدير فيهم مجزوم كانه قيل والله كقوله تعالى ولو اطعتمونا انكم لمشركون ولولا ذلك لوجب
دخول الفاء لاشتراك اذا كقولك متى تاكرمني اكرمك ونحوه فلولا تقدير القسم لم يجز قوله وفي اذا امع
المجيء الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون بمعنى فهم يقنطون قوله وان مقدرة
بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد بها التسبيب اي حدوث ان مقدرة بعد هذه الاشياء
اذا قصد معناها وهو ان تكون الاول سببا للثاني فان لم تقصد السببية فلا حتم لتقدير تقديرها وتقع
اما على الاسباب كقولهم لا تدهب به تغلب عليه واما على الصفة كقولهم تعلم فهمك من لد نطق ولبيا
يرتني واما على الحال كقوله تعالى لم ذهبهم بخوصهم بلغيرت وانما صح تقدير ان لما علم من ان هذه الامور
الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا يفهم من سبب الحامل للطالب عليه وجوده مسببا عنه واذا
ذلك مفهوما من الاوائل وكان المسبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب لما كان
ولذلك لم يقع الجزم في النفي لانه حد مختص والاخبار لا يلزم ان تكون لتخصيص مسبب عنها بل قد تكون للغرض
اطلاع المخاطب على ذلك خاصة وجب عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب الغرض في
ساف والنفي ولا يجوز لانكم تدخل البارة لان القرينة تغني الكثير فاذا وجدت السبب كذلك صار التقدير

فانك ان لا تكرمني تدخل النار وهو فاسد وكذلك لا يدرى من الاسد باكلك خلافا للكسائي فانه اجاز مثل
ذلك اعتمادا منه على الصاق المعنى في مثله والاول اصوب **مثال الامر** قوله صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل الحاضر المخاطب بحروف المضارعة هذا حد لما يشبه التمثيل والافتراض
صيغة امر ولا تقول بصيغة الامر ما يدل على الطلب مطلقا واما الاول هو عام صيغة وخصوصه بهذا
اللقب لغلبته فيه وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحروف المضارعة فيخرج ليفعل زيد
كذا لانه ليس للفاعل المخاطب وخرج لتفعل كذا لانه ليس بحرف المضارعة وان كان هو لتفعل
كذا قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم
يعني ان كل ما له معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما عند الوصل والمقتضي الاعراب فيه وهو حرف المضارعة
ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الامر ومن ثم توهم الكوفيون
انه معرب وذلك وجب ان تعلل اخره بسكون البناء واعرب واحتش بحرف حرف الى لعله وا
واخرجوا واخرجي بحذف الياء فهو مبني وان كان بعده ساكن يعني اذا اخر حرف المضارعة
فلا يخلو اما ان يكون بعده في المضارع ساكن وليس برباعي او لا فان كان الاول زيدت همزة وصل
لتتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومة ان كان بعده ساكن ضمة مرفوعا للتنبيه على تقدير الفاعل
وطلبا للخفة كالاسماع في تقدير الكسر لانهم لو قالوا اقتل لالتبس بالمضارع ولو قالوا اقتل لكان
مشتقا وكسروها في ما سواه لانهم لو ضموها في مثل اضرب لالتبس بالماضي الرباعي كما لم يبنوه فاعلا
ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا في اضرب لالتبس بالامر من الرباعي
ولو فتحوا في اول اعلم لالتبس بالماضي الرباعي فتعين الكسر فان كان رباعيا بالهمزة وهو الذي
قصد بقوله رباعي في مثل تعلم وتدحرج جاؤا بالهمزة المجلوبة من المضارع لو والى المقتضي
لحذفها الا ترى ان اصل تعلم وتدحرج يتعلم ويتدحرج لان حروف المضارعة
هي حروف الماضي بعد حذف المضارعة وانما حذفوها في المضارع لان منه تعلم وتدحرج واصله
اتعلم واتدحرج فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم احتاجوا حروف المضارعة
كلها محركة واحد الاربعة باب واحد فلما حذفوا حروف المضارعة لبناء صيغة الامر من الرباعي حذفوا هذه
الهمزة وجاءت الاتيان بها مفتوحة مطروحة احترازا للكلمة على اصلها الا ترى انهم لو لم يردوها لافضى
ان يردوا غيرها مثلها لانهم لو كسروها لالتبس بالثلاثي الا ترى انهم لو قالوا في اضرب اضرب
اضرب بكسر الهمزة لم يعلم ان اضرب هو الامر من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم في الذي بذلك
على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي بحذفها فجيئهم بها في صيغة الامر من تدحرج وتعلم وتزيد
وان لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن لانه لو كان الاتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن ثبوتها
في ذلك ملغى وان لم يكن بعده ساكن نطق به على ما هو عليه لاستغنائهم عن الهمزة لتحريكه على
اي وجه كان من مجيء او معتل مثل قولك من يدحرج دحرج وكقولك من يتعلم تعلم ومن يتقي تقي
وترفق وقه وزه والتزموا هذا التسكين في مثل ذلك اذا وقعوا لما يلزمهم لولم يأتوا بها من الابتداء
بساكن والوقف على متحرك **فعل ما لم يسم فاعله** هو ما حذف فاعله الى اخره

كل فعل أخذ فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم ما يقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعولا ما لم يسم
فاعله والغرض هاهنا ذكر ما يلزمه من التغيير عند بنائه للمفعول وإن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل
آخره نحو ضرب وقيل رد خرج وإنما ضم أوله ليسهل واو على أنه من قبيل هذه الصيغة إذ لو افتتح واو على الكسر لم
تفد من قبل علم ولو افتتح واو على الضم لالتبس بباب المضارع للمتكلم لو قالوا أعلم فتتركت بادئة الضم
والكسر مقابلة ونضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع الثالث نحو اللبس نحو انطلق واقتدر
واستخرج إذا بني لذلك ضم ما قبل الساكن مع الهمزة ويقال انطلق واقتدر واستخرج لأنهم لو اقتدروا على
ضم الهمزة وهي همزة وصل حذف في الدرج لالتقاء ساكنين بصيغة الأمر نحو قولك الاستخراج فضموا ما
الساكن لم يقع هذا الالتباس وكذلك ضموا ما بعد الباء نحو تعلم وتجاهل لأنهم لو افتتحوا على الباء فقالوا تعلم
وتجاهل لالتبس بتعلم بصيغة مضارع علم ولالتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت قوله ومفتعل
العين الى آخره يعني أن ما اعتلت عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع فصيغة ثلاثي لقاب فيقال وبيع اقتضى
وقيل وبيع بالإشمام وهو قصيح وقول وبيع بالواو وهو قليل أما الياء فلأن أصله بيع كرهوا الكسرة على الياء
بعد الضم فاسكنوها فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها فكان الأولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف
لأنه أقل تغييرا ولأنه أخف لم يحملوا فعل على يفعل من باب واحد فكان قلب الواو الى الياء أولى من قلب
الى الواو وقد علم بذلك ضعف لغة بيع وقول لأنهم جعلوا الأخف على الأصل وأما الإشمام فلا بد أن ما الأصل الضم
في أوائل هذه الأفعال قوله ومثله ما اختير وانقيد الى آخره يعني أن افتعل وانفعل المقابل العين إذا ضم ما قبل التاء
وهو ما قبل آخره في الفعل وكسر ما قبل الآخر في هذا الباب صار مثل قولك في اختير اختير وفي انقيد انقيد
فعلم أن تبرز وقيد مثل لقولك بيع في أمثلة الثلاث اللقاء المذكورة فوجب أن تبرز فيهما دون قولك
استقبل وأقول في مثل استخار وأقام لأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن في الأصل والضم قبل الساكن فلم يكن
مثل بيع في أصله وإنما هي بالكسرة مكسورة وقبلها ساكن وذلك ما مكسورة قبلها ضمة فافترقا وكذلك
المكسورة إذا سكن ما قبلها وكانت مما تقلب لأجلها أن تسكن وتلقى حركتها على ما قبلها فلذلك ومثل
تقال استخير وأقيم لغة واحدة إذ لم يوجد فيه سقوطي ذلك اللقاء فعله وإن كان مضارعا لأنه
لو افتتح واو على الفتح فيما قبل الآخر لم يفد من مثل تعلم ولو افتتح واو على الضم لم يفد من مثل خرج قول
ومفتعل الفين في قال وبيع وغيره من جميع الباب ينقلب منه العين ألفا لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح
أو في حكم المفتوح فتعين قلبها ألفا وكذلك مفتعل اللام وأما مفتعل الفاء فتكون فيه واوا إذا كانت ياء
سمي فاعله أو واوا وتسوا كانت محذوفة فيما سمي فاعله أو ثابتة فلذلك يتأتى نحو يوتجل في يعد ويتقى في يوعد ويتوقى المتعدي في غير المتعدي
كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد لأن المتعدي يقتضي فاعلا وقسم لا يتعلق له بغيره من قام به وقسم يتعلق
فما يتعلق بنفسه فهو المتعدي كضرب وقتل فإنه لا يتعلق ضرب إلا بتعلق ويستلزم المتعلق وهذا الضرب هو الذي
وإذا ذكر المتعلق سمي مفعولا به وما يتعلق من غير متعلق كقام وقعد وانطلق واصفر فهو الذي يسمى غير
متعدي ثم المتعدي قد يتعلق بواحد ويسمى متعديا الى واحد كضرب وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين

فيسمى متعديا الى ثلاثة كأعطى وعلم الا ترى أن أعطا يتعلق باعتبار تعلقه بأمرين أحدهما المعطي والآخر
الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الدرهم تعلقه بهما أو بأحدهما لم يتعلق الإعطاء وكذلك علم يتعلق بالمتعلم
فإنه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه لأن ذلك من مفعولي النسب وقد يتعلق بالعلم كما علم وأنت الا ترى
أن أعلم يتعدى بالهمزة في علم المتعدي الى اثنين وبادئة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له
وهو بادئة مفعول هي في المعنى مقامه لقيام ذلك الفعل به فإذا قلت أعلمت زيدا فقد أثبت زيدا عالما
وقد علم أن العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمفعول وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب
ومنسوب إليه فصار تعلقه بثلاثة وكذلك ترى من رأى بمعنى علم وهذان الفعلان يتعديان الى ثلاثة
من غير إشكال وقد جاء الاختصاص أعلمت وأخبرت وأنبأت وأنبئت وأنبئت فيكون أعد القابلين بمعنى علم
وترى وأما أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلاثة وهي في التحقيق
متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الإعلام أجريت مجراه لأن الأخبار المستقيمة إما تكون عن علم
أو ظن والتحقيق أن أنبأ يتعلق بثلاثة لا بثنين لأن الفعل يعلق النبأ ولا يتعلق بنفسه الا ترى أنك إذا قلت أنبأته
نبأ أو أخبرته خبرا أو حدثته حديثا كان منصوبا على المصدر فإذا ذكرت خصوصية ذلك النبأ والخبر والحديث
قلت فالنبأ أو غيره منطلقا لم يخرج من كونه مصدرا كما إذا قلت وقعد والفرض أن كان مصدرا أمثلة في قعود
قعود لا يعلم فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم بل متعلق العلم فإن قيل فيقتضي ذلك أن
يحكى ما حل محل المصدر كما حكي ما وقع بعد القول في قولك قلت بذا وإن لم تحك دل ذلك على أنه ليس
من قبيل ما وقع موقع المصدر فالجواب أنه إنما حكي ما وقع بعد القول من حيث أنه يطلق ويراد به نفس اللفظ
فصار خاصة راجعا الى معنى الحكاية إذ المراد بلفظ هذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذبا الا ترى أنه لا يحتمل
معنى القول النسبي وهو الذي يجري على هذا النحو وقول القول بعد أن منطلقا فنسبته فكذلك ما وقع من المفعول الثاني
والثالث بعد أنبأ ونبأ وخبر لأن الأنباء والإخبار لا يراد بهما إلا المعنى لا اللفظ فلما كان كذلك أجري مجرى
القول المراد به المعنى لا لفظه فصار المحكي به ونسماها النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المشابهة
لما ذكرناه وهذه المتعدية الى ثلاثة مفعولها الأول كمفعول أعطيت نعم إن شئت ذكرته منفردا وإن
شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده وتقول أعلمت ولا تذكر ما بعده كما تقول أعطيت ولا تذكر ما أعطيته
وتقول أعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول أعطيت أعطيت ثوبا ولا تذكر من أعطيته وأما
المفعول الثاني والثالث فكمفعولي علمت يعني أنك إذا ذكرت أحدهما فلا بد من ذكر الآخر فإذا ذكرتهما
معا شاع لأنهما في المعنى مفعولا علمت وأنهما وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر لأنهما والمعنى كالمبتدأ
والخبر وكما أنه لا بد من ذكر المبتدأ عند ذكر الخبر ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ فكذلك هذا بخلاف
مفعولي أعطيت فإنهما لا رابط بينهما فلم يلزم من ذكر المبتدأ أحدهما ذكر الآخر وكان الأول منهما
كالمفعول الأول في أعلمت والثاني منهما كالثاني والثالث معا في أعلمت **أفعال القلوب**
ظننت وخشيت الى آخرها يدخل على الجملة الاسمية لسبب ما هي عنه لأن الشيء قد يكون عن علم
وقد يكون عن ظن فإذا قصدت بيان أنها عن علم قلت علمت ونحوه وإذا قصدت أنها عن ظن قلت ظننت ونحوه

فبان تعلمت ان السنة عن يعني في حرف المتكلم وسن يطنت ان السنة عن طي فمنصب الحرب لانهما متعلقان بها
كما منصب باعطيت ونحوه المفعولين وقد اختصا من منها انهما اذا ذكر احد المفعولين فلا بد
من ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب اليه ولي اقتضى
احدهما الاختلال المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليه ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما دون
الاخر ومنها انه يكون فيها الالغاء اذا توسطت او تاخرت لانك اذا الغيت استعمال الحرف كلاما وكان
ذكرها كذكر الظرف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قائم وكانك قلت زيد في ظني قائم واذا قلت زيد قائم
وكانك قلت زيد قائم في ظني بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها لا يستغنيان كلاما لتغير النسبة بينهما وقال
اذا توسطت او تاخرت نسبها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقديم واما اذا توسطت او تاخرت ضعفت
فلم يجز فيها الوجه الاخر وقد يقال جواز الالغاء مع تقدمها هو ضعف ولا يرد لسيبويه قول لهم علمت انه زيد
لقائم فان هذا من باب التعليق لا من باب الالغاء ومنها انها لا تعلق ومعنى التعليق ان تمنع اعمالها لفاتها
لا الالغاء فان معناه ان تجيء تركت اعمالها لفاتها وهو التوسط والتاخر فاذا وقع بعدها حرف الابتداء
كقولك علمت ان زيدا عندك ام عمرو علقت اي امتنع اعمالها لان ما قبل الاستفهام لا تعمل فيما بعده وان كان في المعنى
من اذا امتنعا علمت اخذهما نعني عندك منهما لان المعنى علمت جواب لك وجواب ذلك انما يكون بالمعنى
علمت ما زيد قائم لان ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده وان كان المعنى علمت زيدا منطلقا ولا يرد في ذلك علمت ان زيدا
قائم بالكسر لانه انما كان اعمالها معلقا المفتوحة فتكون مفعولا موضع نصب ولا تعدل الى التعليق مع امكان الاعمال
والتقديم كما لا تعلق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال مع التقديم وقد احترز في تقدير علمت ان زيدا منطلق
والاكثر على انها باسمها وخبرها ويسد مسد المفعولين لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وذلك
حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيدا منطلق فالتقدير علمت انطلاقه حاصلا وكذلك
حذف المفعول ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير شيء واحد مثل علمني منطلقا اي علمت نفسي
وظننتك فقلت كذا اي ظننت نفسك ومنه لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخاف
غيرها من الافعال فانه اذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن الضمير الملفوظ النفس مضافا الى ذلك الضمير كقولك
ضربت نفسي وضربت نفسك وانما العدلوا المفعول بلفظ النفس في غير الافعال القلوب بالقرينة في المعتاد من ان
فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره ولو قال ضربتني وضربتك لسبق الفهم الى انهما هو الغالب
من المغايرة بينهما ولم تقع حركة الضمير دافعة لهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس
ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب كما في ظننت وظننت فانه ليس الغالب فيه التغاير بل غالب الانسان يظن
نفسه وظنه اياها اكثر وكان ذلك الغالب الذي تحرز الاصل لاجله منتفيا تحرز هذه على اصلها في الاستعمال
المضمر انه في مثالها من غير تعبير لها وقد جاء قد بني وعد مني تحرزا تجري على كقوله
لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعنها الا في منهما متزحزح
وهو على خلاف القياس المقرر وان كان هاذيا
على القياس الاصلي قوله وللبعض معنى احد الى اخره وقد تقرر ان تغيير الافعال انما هي باعتبار معانيها فلما

ان هذه الافعال انما انحرفت الى مفعولين باعتبار ان معناها يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فاذا استعمل بعضها على
معنى اخر لا يقتضي الا متعلقا واحدا وجب ان يكون مما ينحرف الى واحد فظنت اذا استعملت بمعنى اتهمت لا يقتضي
الا متعلقا واحدا اوجب ان يكون خارجا عما نحن فيه الى ما ينحرف الى واحد وعلمت التي بمعنى عرفته في التعدي كذلك
وزانه معنى لعرفته كذلك ووجدت الضالة بمعنى اصبتها كذلك

الافعال الناقصة ما وضع

لمقرر الفاعل على صفة لا يفارقها كلها اشتركت ان وصفها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك
لم يكن بد من الخبر والاخر لفظ مقتضى وصفها ولم يذكر شيء يجري مجراها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر بمعنى ما وضع لمقرر الفاعل على صفة قوله وقد جاء
خاف خائفك بمعنى وقد استعمل حالا هذا المعنى لان المعنى ان حصول الفاعل على معنى ما ذكر منتظر
فان جعلت ما نافية وجب كون ذلك الشيء مقدما ذكره فيكون المعنى نفي ان يكون ذلك على قدر حاجته
المخاطب كما لو كان محتاجا الى عمارة فطلبت منه لذلك كيلا ضرره فقال ما خاف خائفك بمعنى لم يحصل
هذه العمارة على القدر المحتاج اليه وان جعلت ما استفهامية كان في خاف ضمير يعود عليها وجيء بالتاء للاحتراز
عنه بالخاء كقولهم من كان امك فيكون المعنى انه احتاج الى من شيء الى مقدار معين لم يبين له مقداره
فسأله عن تخصيصه باعتبار مقداره فكانه قال اي شيء حصل باعتبار حاجتك وقد ذكرت كانها خبرية الضمير
في تعريف المشهور لانهم يقولون ان هي شرطية حتى تعرف كانها خبرية اي صارت قوله يدخل على
الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها تقريرا لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة وانها تدخل الفاعل على
حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفي او ضرورة او باعتبار زمان مخصوص على ما سيأتي في رفع الاول
ويسمى اسمها وينصب الثاني ويسمى خبرها ثم شرع في تبيين معانيها باعتبار استعمالها فمما يثبت
له وفي عدم ان كان لها فقال فكان تكون ناقصة وقد تم الباب ثم بين معناها وهو يوجد خبرها
لفاعلها ماضيا ثم الماضي يحتمل ذلك على ضربين احدهما ان يقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا
والثاني ان يقصد الانقطاع كقول القيس كان لي مال ويكون معنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وهذه
التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة في الحقيقة الا انه شرط ان يكون من في عليها ضمير الحديث فلا يكون
خبرها الا جملة ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ فلما انحرفت الى الضمائر خلت فيها بزيادته يقرأ
على المبتدأ وتكون تامة بمعنى كانه فالثبت او وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وسميت تامة لاستغنائها
عن الخبر كما سميت اوقات هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى الخبر ويكون ابدا وهي التي تكون
وجودها وعدمها الاول بالمعنى الاصلي في الجملة كقولهم لم يوجد كان مثلهم وشبهه وقد قيل ان
قوله تعالى لمن كان له قلب توجه على النسبة وصار بمعنى الانتقال اسفل الفاعل الى تلك
الصفة وقد تكون انتقالا باعتبار الحقائق نحو صار الطين خزفا وقد يكون باعتبار المعنى لا من حيث
صار زيد غنيا وقد يكون باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو واصبح واضحى وامسى لاتيان
مضيء للجملة باوقاتها يعني انها تدخل لبعد ان هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة التي

هي الصباح والمساء والعشي وتكون تامة بمعنى دخلت في الصباح والمساء والضحى فلا تحتاج الى منصوب نحو
اصبحنا وامسينا واضحينا اي دخلنا في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدم قوله **وظل وبات**
لا فرق بين مضيهما بالجملة لوقوعهما كما تقدم في اضحى وامسى وظل باعتبار النهار وبات باعتبار
الليل فاذا قلت ظل زيد ساترا اي يسب له ذلك في جميع نهاره وبات زيد ساترا اي يثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار وقد تقدم **وصار** الى وما فتئ وما برح لاستمرار خبرها لفاعلها مدخوله نحو اي فعلها
ان هذا الخبر حاصل للفاعل في اسبق الاستمرار منذ كان قابلا له والمعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد
امينا انه كان كذلك في اول وجوده ويلزمها النفي فيقال ما زال زيد امينا وكذلك باقيها لان معناها النفي
فلو استعملت من غير نفي لاستعمل المعنى فلما دخل النفي في النفي صار المعنى الاثبات وكان النفي في النفي مقصودا
في افادة الاثبات وانه ما انتفى لانه اذا ثبت لم يسبق اسمه وهو المقصود معناه لهذا في مجرد معنى النفي
فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد خطئ ذو الرمة في قوله خرا جميع ما ينفك الامتناع في الخبر اذ يرى
بها ملدا قفرا اه لانه لا يقال كان زيد الا غلطا فهذا الخبر واجيب بانه لم يخبر الا بقوله في الخبر
وتكون المعنى انها مستمرة في الخبر وهو اشوا الاحوال في كل حال الا وحال كونها مناخة فيكون مثل
قولك لا يزال زيد سخيا الا ما سبا فيفيد الكون هنا لكون الاناخة معنى ان اذا الابل من قولهم مخ عند فضرة
اناخته وفي الخبر يفيد نفي وفي لانه الخبر وتكون نصب مناخة على انه حال الخبر والاستثناء مفرغ كما
يقول ما جيب الا ان اكنا وتصرف من جهة ان عاملة طرق ما جيء غيره فيكون مثل قولك زيد قائما في الدار وهو
ضعيف وفي القول الى ورود تكون في الخبر متعلقا بمناخة اما في معنى انا جيها في الخبر في تسامر انا جيها في
الارض كقوله لجبة بيهم ضرب وجيع واما في معنى الالزام والاهانة والاذلال كما يقول الجبة في الدار
الرمة اياه قوله **وما دام** لو قيل ان زيدا ينوف حبرها لفاعلها فاذا قلت اكرمك ما دمت
فمعناه ذكر توقيت الاكرام سوف الحال لهذا الفاعل ومن ثم احتاج الى الكلام لانه ظرف والظرف فضلة ولا بد
من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات قوله **وليس** لنفي مصدوب
للجملة خالا ومثل مطلقا فاذا قلت ليس زيد ظالما فمعناه خصول هذه الصفة منفية عن هذا الفاعل
هل مقتضى صيغها في الحال خاصة او الاطلاق واكثرهم على انها في الحال **ثم شرع** يذكر احكام
الاخبار بها عسى التقديم والتاخير فقال ولعسى تقديم اخبارها كليها في اسمها ولا اشكال وذلك
اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عاملة فعل واما تقديم الاخبار عليها فسيأتي ذكر ذلك على
بلغه اقسام قسم نحوي وهو من كان الى ان اخر نفي باعتبار الترتيب المتقدم لانها افعال قريبة ولا ما يقع خارجا
المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات وقسم لا نحوي وهو ما اولها ما وما فيها اولها ما قد يكون نافية
في مثل ما برح فيكون الماضي ما لزم فيه تقديم ما في خبر النفي وقد يكون معتبرة وهي ما دام خاصة
فيصير لما يلزم من تقديم ما في خبر الصلة على الموصول وحالف ابن كيسان وعند ما دام مما اولها ما فلا تكون
الا النافية ورأى انها امتنع منع الفعل وصارت بمعنى الزمن صلة كانه معنى بيت فلا نفي يحقق لزم تقديم ما
في خبره عليه واما ما دام فلم يخالف فيه لتحقق معنى المصدرية به وقسم معتلف فيه وهو ليس ومن

الفعلية

الفعلية فيه جواز التقديم ومن انفي معنى النفي فيه منع التقديم والضمير الاول لما ليس ومثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول الفاعل جاز تقدم الفاعل الصادق الله اعلم **افعال المقاربة** **ما وضع**
لدنو الخبر رجا او حصول لا واحدة فيه هذه الافعال في الجمع من احوال كان وذلك لانها لمقاربة
على ضفة في اسبق المقاربة من حيث او حصول الواحد فيه فقد دخل في المسبب والخبر لا عظم الخبر فكان معناها من مقاربة
مخصوصة والتاسع لها لا الزامهم خبرها ان يكون فعلا مضارعا غالب الغرض وقد جاء قوله تعالى وما كدت تفعل
والاول يعني الموضوع للرجاء عسى وهي عند منصوب لمضمونه معنى الانشاء واسنة الخبر من حيث ان معاني
الانشاء اصلها ان تكون بالخبر وقد استعملها في ضربين احدهما ان تقول عسى ان يخرج فيكون لها مرفوعا
ومنصوبا وتشترط في منصوبها ان تكون ان مع الفعل واما الزمو افيها ان مع الفعل ثم ان المعنى انها
لا يكون الا في الماضي بل قد يكون وان يعبر واعنه ما يطابقه والثاني ان تقول عسى ان يخرج زيد فيجعل ما كان منفيا
في موضع رفع ويستغنى عن المنصوب كما استغنى في قولهم علمت ان زيدا قائم من حيث اشتمل
على المنصوب من منصوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف فلا يحتاج ان يقول مسلة ها هنا واما اذا
وقع الفاعل مضمرا فقد تقدم ما فيه من الخلاف في المضمر في قوله وقد تحذف ان يشبه لها بكاد لمشابهتها
لها في باب المقاربة وكما شبهت كادها في حوان اذ خال انه **والثاني كاد** يعني الثاني من الثلاثة الاول
وهو ما كاد لدنو الخبر في اسبق الحصول نحو كاد في الشمس تغرب يريد ان دنوها فقد حصل والترجي في خبرها ان
يكون فعلا حال تقدير الما نفيه معناها من مقاربة الحصول نحو قوله واذا دخل النفي على كاد فهي كالافعال
على الاصح **اختلف الناس** في كاد اذا دخل عليها النفي فقال قوم يكون معناها الاثبات ما هنا كان او
مستقبلا وقال قوم يكون معناها في الماضي الاثبات وفي المستقبل كالافعال وقال قوم هي كالافعال وهو
الصحيح والذي يدل عليه مثلا بان كاد لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما وضع فاذا دخل عليه النفي كان
نفيا لذلك المعنى عشق شب الدهر وهذا المعلوم من لغتهم ويجب ان يدرج كاد في هذا الامر العام المعلوم
من لغتهم وشبهة من قال انها للاثبات اما في الماضي فقولهم يفعل وما كاد ولا يفعلون وقد يجيء واما
في المستقبل فقطعة الشعراء الزمه في قوله اذا غر الهجين المحسن لم يكد يشتي الهوى من غيبته بترح
ولولا انهم فهموا ان المعنى الاثبات فيؤدي الى ان المعنى انه يشتي الهوى بترح اي يزول ولكن يعد طويلا لم
يكن لتعطيهم اياه معنى وليس ما اختجوا به شيء اما قوله يفعل وما كاد ولا يفعلون فمعنى انهم ما
قاربوا ان يفعلوا فقد الدخ والذي يفيده ما يشتي من تعنيهم في قوله تعالى بعد ما هرؤا وفي قوله ادع لنا ربك يبين
لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا هي اب الدهر تشابه علينا وهذا التعنت ذاتي
لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفي قولهم يعرف ذلك لا ينافي نفي مقاربة انهم الفعل قوله فانه قد يلتجي من ذلك دابة الى
الفعل ولولا ما دل على الخروج من قوله فذبحوها وشبهه لم نفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة به لم لا ينكر ان
الغرض في مثل ذلك جرى على نحو ذلك في المعنى واذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه يسافر بعد ان لم يقارب
ذلك وهو الذي عرفهم حتى توهموا انه مقاربة لا يقارب وانما اولى الزمه لم يكن يشتي الهوى فلا
ينبغي ان يحمل على الغلط الا ترى الى قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل له نورا فما له من نور

طلاق بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولو خرجها على انه يراها لفسد المعنى ويكون مثل قولك
طلعة عظيمة لتس فوق طلعة لتسد بها اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد ووجب حمله
على المقاربة اي اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها وهذا ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت المقاربة
للرؤية كانت الرؤية ابعد واما قول ذي الرمة ولا يستطيع الغول تلك الطرق فمعناه المعنى فيكون مضارعه اذا
الهمزة التي لم يقارب نفي النفي وهذا ابلغ من نفي نفس النفي لانه اذا انتفى مقاربة النفي كان النفي
ابعد ومن تخطاه فرهنه فهو هنا استدل بقوله في انها للاستقبال والدليل على الجميع بالهمزة وما من
بين الماضي والمستقبل فلما كانت قوية في قوله يكاد ويكون والفعلين وبعد قوله تعالى لم يكد يراها وقد
اورد عليهم ان قوله تعالى لم يكد يراها نفي ما كان رجاؤها ولم يكن للاستقبال وفيه فساد المعنى
والجواب عنهم ذلك لانه في سياق الشرط وما في سياق الشرط مقتضاه الاستقبال وان كان قبله نفي المضي فيبطل الزائد
امر ذلك عليهم فيسر ابلغ داخل فيما قصدوه من الاستقبال قوله **فالثالث** حقل وطفق وكرب واحدة
يعني والثالث ما هو لدنو الخبر على سبيل الاخذ الا ترى انك اذا قلت جعلت تقول فمعناه اخذت في القول
قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال بالفعل المضارع من غير ان قوله واوشك وهي مثل عسى
كاد يعني في الاستعمال استعمالها في الدهر وعسى في اسناد المنصوب وخبره فيقول اوشك زيد ان يجيء ولو
ان يجيء زيد وكاستعمال كاد فيقول اوشك زيد يجيء **فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب**
مثل قولك نعمت وبئس من افعال التعجب لانها ليست للانشاء وانما فعل التعجب الذي يؤتى له ما وضع
لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله واوفعل به لنحو ما احسنه واحسن به وهي غير متصرفة يعني انها لا
منها مضارع ولا امر ولا نهي وانما لم تتصرف لانها لما تضمنت معنى الانشاء استحقت الحذف فاستغنت من التصرف
لذلك كمعنى قوله ولانسان الى احزه وقد تقدم شروط ذلك بفعلها فلا معنى لاعادتها كانهم لما قصدوا
المبالغة بالنعي احزوه فيما جرى فيه افعل التفضيل لانه اقوى في المبالغة قوله وهو ضد في المنع
ما قصد توصل به الى التفضيل تقول اما اشد استخراجه واشد باب تخراجه كما قالوا ما اشد استخراجه
وكذلك ما اشبهه قوله ولا تصرف فيهما الى احزه فلا تقال به اما احسن ولا ما بالله احسن ولا
احسن وقد احاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل ان تصدق والمبرد لم يصرف فيهما
بضميمة من معنى الانشاء الذي له ضربة الكلام ولما الفصل فمن باب اغاة بالمنع اي انها كالامثال التي لا تتغير
واحزوها على ظرفيه واحزه واما الاغراب فصيغة ما افعله ما مفسدا لكثرة عند بس كان اصله شيء حسن
بذلك كما تقول امر افعله عن الخروج معنى ما افعله عن الخروج الا امر وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول
هو في موضع رفع خبرا لها ومذهب الاخفش ان اصلها ان تكون موصولة والجملة بعدها صلة لها وخبر
المبتدا محذوف كأن اصله الذي حسن بذا شيء خرج الخبر وهو هي عند بعضهم اسمها ميه مبتدا
بعده الخبر كأن اصله الذي بني حسن بذا وهذه الفقرات كلها باعتبار الاصل لا على انها الان لها
المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في نعم فعل ماض وفاعل تفنى في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء
فكذلك هذا ومذهب سيبويه الظاهر من مذهبه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى اخبار بخلاف

الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وهذا هو غير فانه يلزم منه النقل من انشاء الى اخبار وهو تغيير ومذهب
الاخفش اوجه من حيث ان استعمالها الموصولة ثابت واستعمالها الانسها مبتدئ ولكنه بضعف من حيث
انه نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدم واما احسن بزيد فاصله احسن زيد عند سيبويه وفيه شذوذ ان احدهما
استعمال الامر بمعنى الماضي والاخر زيادة الباء في الفاعل والاصل عند في افعل لان يريد هذه هو الفاعل وذهب
الاخفش وغيره الى ان افعل في الاصل امر لكل احد بان يفعل ذلك كرما وخيرا وما اشبهه في اوقات صيغة الفاعل
لا بد منه الا انه جرى مجرى الواحد والاسم والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاعتبر لذلك والباء على هذا الوجه الثاني
اما زائدة مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة كان اصل اكرم بزيد اكرم زيد بالباء فقيل
اكرم بزيد وقيل الباء للتعدية كأن اكرم مثل اكرم زيد اي صار ذا كرم فتقدير المعنى للصيرورة مثلها
واغدة المعنى اذا صار ذا عدة ثم جيء بالباء المضمرة متعدية مضمرة ما كان فاعلا مفعولا بها وتحمل الفعل فيه
الفاعل لذلك **افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم** افعال المدح والذم التي
يؤتى لها ما وضع لانشاء مدح او ذم وليس مثل ولك مدحه ولا ذمه ولا شرف ولا كرم ولا لؤم من
هذا الباب لانها للاخبار لا للانشاء فمنها **نعم وبئس** وشرطهما ان تكون الفاعل معرفا باللام الجنسية
وانما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الابهام اذ لا يدفع في النفس من وقوعه مفسرا اذ لا يليق التعريف في فاعله سعر وواحد
معهود وانما هو لتعريف المفهوم في الذهن وذلك مبهم ومن توهم كثير من النحويين انه للعموم وليس الامر
على ذلك اذ لا يفسر العموم بالواحد ولا بالتثنية والجمع ولما فسر هذا بالواحد وبني وجمع دل على انه ليس للعموم
والمضاف الى المعرف باللام كذلك والمضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك لانهم لما جوزوا الواحد في الذهن من
الجنس جوزوه لمبدوح في الذهن فاعرفه ولذلك ثم فسر فرقة اما باسم جنس لما قصدوا اضمار واحد واما بمعنى
شيئا وهو راجع الى ذلك كقوله تعالى فنعما هي وهو قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم يجوز ان تكون الفاعل
مضمرا مميزا والمخصوص اما محذوف مثل قوله تعالى ولبئس ما شروا به انفسهم على معنى ذلك واما مذكور
مثل قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان تكون ما فيه بمعنى الذي يكون ان يكفروا
المنصوص بالذم على الوجهين وجاز ان يقع فاعلة لما فيها من معنى الابهام كالمعرف باللام واما المنصوص بالمدح او
الذم ففي اعرابه وجهان احدهما ان تكون مبتدأ ما قبله خبره كأن الاصل بئس الرجل واستغنى عن الفاعل
الى المبتدأ لما ذكر ظاهرا كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
معنى سبقه شيء وهذا خبر من قول من قال انما استغنى عن الفاعل من معنى العموم لما
تقدم من ان جعله للعموم غلط اذ لم يقصد المتكلم مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق بعد الفاعل المذكور
فجعله للعموم غلط ثم غير ما يقدم والتفسير المقدم ذكرهما والوجه الثاني ان تكون
خبر مبتدأ محذوف وكأنه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدأ فصار الكلام
معنى ايشار مدح غائب لزيد فاحرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام واحد و
الوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد قوله وشرطه مطابقة الفاعل بمعنى

شرط المخصوص ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه ومعنى نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المرأة هند لانه في المعنى يفسر له ويجب مطابقته
له وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا آياتنا اشتراط التشبيه وفيه هم ان الذين بئس هو المخصوص بالذم
ولا يطابق الفاعل وهو قوله مثل القوم لان الذين كذبوا بئس مثل القوم وورد تأويل على وجهين احدهما ان يكون مثل
محذوفا كأن اصله بئس مثل القوم مثل الذين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والثاني ان يكون الذين صفة
للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا كأنه قيل بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقوله وقد يحذف
المخصوص اذا علم نريد انه قد يحذف المخصوص بالمدح اذا علم من سياق الكلام لانه وقد علم من نعم العبد ايوب
احد امرين اما نعم العبد لانه قد علم من سياق الكلام لانه اراد المعنى ونعم الماهدون نحن
او نعم العبد هو وكذلك قوله تعالى ونعم الماهدون لانه قد علم من سياق الاية ان المعنى ونعم الماهدون نحن
قوله وما مثل بئس يعني انه يستعمل استعمالها ومعناها وان كان بئس تقع في الاخبار كقولك سائي ذلك وهو
بعض سرّي وورد حمل قوله تعالى ساء مثلا القوم على انها بمعنى بئس وقد يرد مضاف محذوف لفظا المخصوص من الفاعل
فقيل الذين ساء مثلا مثل القوم كأخذ الوجهين في بئس مثل القوم **ومنها حبذا** يعني ومن الافعال
الناقصة التي لا تتم المدح حبذا ولذلك عاملوه معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص
نحو ما فعلوا في نعم في قولهم نعم الرجل زيد وذا هاهنا وان كان من الفاظ الاشارة لم يرد به مشار اليه
وانما اريد به مسمى الهوى والدهر كما قلت في الزخارف في قولهم نعم الرجل زيد اهذا اللفظ وان كان المرجع
منثى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانوا عاملوه معاملة المفرد في نعم في انه لا يختلف باختلاف المرجع
لم يكن اسما ظاهرا فيعلو الظاهر على غيره في المطابقة مرية واعراب المخصوص بالمدح في حبذا كاعراب
المخصوص في نعم قوله وهو ان يأتي بعد المخصوص ونعم مفسر او حال على في مخصوصه نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا من اكرمك زيد وحبذا زيد اكرامه وانما لم يلزموا التمييز في حبذا والفرق
في نعم اذا كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما ان الفاعل هاهنا لفظ مفسر والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له
فجعل العمدة الملفوظ به على الملفوظ به في الباب والثاني انهم لو لم يلزموا في نعم الفاعل بالمخصوص بالمدح
في كثير من المواضع وذلك في مثل قولهم نعم رجلا السلطان فلو ذهبت تجعل رجلا لم تدر هل السلطان فاعل
والمخصوص بالمدح محذوف او مذكور او الفاعل مضمر والسلطان المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فانه لفظ
دال على انه الفاعل واما نحو الخلاف واضح والله اعلم

الحرف فما دل على معنى في غيره

قد تقدم ان وضع الحرف الكلمات التي لا دلالة معناها الافرادي على مرتبة احدهما ان يوضع دالة على معناها
بنفسها من غير ان تتوقف دلالتها على معنى في متعلق لها وذلك الاسم والفعل فان تعرض لاحد الازمنة
فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما يتوقف دلالتها على معناها على متعلق لها باعتبار الوضع وذلك هو المسمى
بالحرف وهو معنى قولهم ما دل على معنى في غيره وهو متعلقه قولك عمرو ثم اختلج في خلدك
الى اسم او فعل يريد ومن اجل ان دلالته باعتبار الوضع تتوقف على متعلقه لم يكن ذلك من كلام المتعلق
وذلك اما اسم او فعل فالاسم مثل في ان زيدا قائم والفعل مثل قد قام زيد فلا يستعمل نحو الا

باسم او فعل واذا لم يستقل جزءا الا باسم او فعل لم يكن على انفراده جزءا من اجزاء الكلام لما يؤدي الى
استعماله على حد وضعه لمن وضعه دالا على معناه الافرادي مسرودا ذكر متعلقه فلو استعمل مجردا
عنه لكان خروجا عن وضعه **لم يشرع** في بيان الحروف وفيها حروف الجر وهي ما وضع
للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه نحو يفعل او شبهه او معناه نحو مررت بزيد واما مررت بزيد ومررت
بزيد حسن واما معناه فنحو زيد في الدار لاكرامك وهذه الدار انوك فالعامل فيهما ما في الدار من
معنى الاستقرار وما في هذا من معنى الاشارة وعمل ذلك في الدار على تقدير عمله في الظرف والحال **لم**
سنوع في تعديدها فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلاثة الباقية
تكون حرفا وفعلا فان قلت فقد عد فيما مضى على اسما وفعلا وحرفا فلم لم تعد كذلك والجواب
انه انما فعل ذلك لهذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى والمعنى الاصلي والاغلب اللام حرفا وفعلا
في قولك ان هذا لفظها لفظ قولك لزيد وكذلك من لانه اسم من ما ثم وكانت الى تعد حرفا واسما
في قولك الى زيد بمعنى نعمة زيد ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى الاصلي معا فلم يعدوا اللام الجر وحيا عن معناها
الاصلي ولا لفظها في الاصل مخالف للفظها في الحرف وكذلك من وكذلك الى الا ترى ان الى التي هي الغاية
اصل الفها ياء والى التي هي حرف لا اصل لالفها وكذلك على التي للغلبة اصل الفها عين او واو والتي في الاسم والحرف
لا اصل لالفها فافترقا فان قلت فيلزمك ان لا تعد خاشى وعدا وحاشا لان الفها اذا كانت فعلا منقلبة
واذا كانت حرفا غير منقلبة وقد جعل ذلك مانعا في خاشى وعدا وحاشا فالجواب انا لم نعد
خاشى لمثل قولك خاشيته ولا عدا في مثل قولك عدوته ولا حاشا في مثل قولك حاشوته فان الفها ما يتغير من
غيرها الا في خلاف حرف فيها وانما عددنا خاشى وعدا وحاشا الواقعة في الاستثناء ولما لم تتصرف تصرف الافعال
اشبهت الحروف فلم نجعل الفها اصلا واذا كان الاسم اذا اشبه الحرف لم يكن الفه اصلا فالفعل اجدر
ثم قال فمن ثم للابتداء والتسبب الى اخره فالابتداء تعرف بما يصلح له انها تجر من المصدر لانه تصلح ان
تقول الى تعداد وقد تجيء في بعض المواضع مستبعدا فيها الاسماء لعدم القصد اليه وتكون الغرض المبتدأ منه
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وما اشبه ذلك واما التسبب فكقولك رغبت
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يحل مكانها الذي فيستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس
الذي هو وثن والتبعيض نحو اخذت من الدراهم وتعرفها بانك لو جعلت مكانها بعضا لاستقام المعنى وزيادة
في خبر الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد وتعرفها بانك لو جعلت بعد فيها لبقي اصل المعنى
على حاله نحو ما جاءني احد وقد خالف الكسائي والاخفش فقالوا يجوز ان تكون في الواحد واستدلوا بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وهو لهم قد كان من مطر وليس بواضح اما قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فيجوز ان يكون
المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد زعموا انه يدفعه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا فلما لا يغفر
بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم ولو سلمنا ان قوله يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة
فليس قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه الامة وانما هو خطاب لقوم نوح ولا يلزم من غفران الله لهذه
الامة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كان سي من مطر اما للتبعيض واما للسبب ولا يسأل هذا الامر مع هذه المحتملات قوله والى للاسماء الى اخره
اختلف في معنى الى فقيل ظاهرة في الاسماء ولا تدخل ما بعدها وما قبلها الا بقرينة او قيل ظاهرة في الدخول ولا
تستعمل في غيره الا بقرينة او قيل مشتركة بينهما وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها لم تدخل وان
كان من جنسه دخل والمذهب الاول وخوف عطف المزاوي والكعبي على الفعل بالوجوب على الاهل الذي
ليس ما جوزا من الابو وانما هو ما جوز من سائر صلى الله عليه وآله وسلم قوله وحتى كذلك تعني ايضا
معنى الانتهاء الا انتهاؤها هو الى ان ما بعدها يدخل وما قبلها حتى اكلت السمكة حتى راسها وبقي الناس
حتى الصباح والمعنى اكل الرأس وبقي الصباح وحتى بالظاهر ولا يقال جاءه كما يقال الى للتبعيض والذي
يدل على انها مستعملة كذلك انه يصح ان يقال لو كان كذلك جاز الوقف ولو وقع لبطل موقع ثم قرر
المستقر في والتأويل وحكمه ترك استعمال كراهة ايقاع الفرق او تعميمها مع الاستعمال تعميما للاسم
فالواجب حاله اذا الالف التي لا اصل لها وايضا اذا اتصلت بالمضمر فلست باكفيك والى ولدي في قولهم عليك
واليك ولديك ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة وحجة المفرد انه حرف كان
يدخل على المضمر مثلها والحق بما قبله مثله قوله وفي للظرفية نحو خلت في الدار وفي المسجد ولذلك
قدروا الظرف بها ومعنى على قليلا ومسه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وقد قيل ايضا على بابها وانما قيل
المبالغة في الاستقرار واستعمل حرف الظرفية لذلك قوله والباء للالصاق نحو مررت بزيد اي الصق مروري
بالمكان الذي يلاصقه ولا يستغنيه نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتري الفرس بسرجه وسلامه وللمقابلة
نحو بعت هذا بهذا وللتعدية نحو ذهبت بزيد وللظرفية نحو طبت بالمسجد ودخلت بالمسجد زيادة في الاستعمال
النفي فيما كقولهم بحسبك بزيد بعالم وما زيد بعالم وفي عدة مسائل كقولك حسبك بزيد والى بزيد مختصر بزيد
والى بزيد قوله واللام للاختصاص نحو الحمد لله وغلام له وللتعليل نحو جئتك للشرف وللتبيين
كزيد الرازي قوله ومعنى عن مع القول نحو قال له بقول وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه ولم يقولوا لهم خاطبوا الذين آمنوا ان لو كان نحو ان يقال لو كان خيرا ما سبقونا اليه وانما اللام
المعنى وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا وفي الدين امنوا وفي الدين في مثل قوله تعالى رد لكم معنى ردكم ومعنى الواو في
القسم للتعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس لمعنى والله الا انها تفيد
معنى التعجب لا يقول لله لعد قام زيد ولا لله يقوم زيد ولكن لله لا يؤخر الاجل والله لتبعثن وهو ذلك في
رب للتقليل والمضارعة الكلام لان معناها معنى الاستاء في التقليل من الكثرة وجب ان
يكون لمضارعة الكلام كعزها مما فيه معنى الاستاء قوله محتضر نكرة موصوفة على الاصح
وصفها للتقليل بوجه من حسن فاذا ذكرت الحسن بخصصته بصفة وقرن عليها ما تقتضيه من نوع من حسن
ولا يدخل الا على نكرة لان الغرض يحصل بذلك فلو عرفت وقع المعرف تابعا وفعلها ماض محذوف عالما لان
لان المعنى على تقليل محقق ولا يكون فعلها الا ماضيا وانما حذف عالما لما كان معلوما كما حذف متعلق الباء
من بسم الله لما علم واذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل صفة له رب قد عرفته ذلك
اليوم واشرف من معنى افتتاح لاعلم انه الفعل المتعلق به وقوله عالما لانه قد يظهر في مثل قوله

رب رجل كريم لقيت تخفقت او خضل وهو قليل قوله وقد يدخل على اضمار مميز مفسر
نحو ربه رجلا وهذا الضمير في ايهامه كايهام الضمير في نعم فلذلك كان مفردا مذكرا مسلمة ونعم حلاف الذي في
انه يجب مطابقته للمميز والخلاف راجع الى انه هل هو مميز للمميز ذهبي فيه زيادة كضمير نعم او هو
اضمار لمتقدم ذكره فيجب مطابقته للمميز قوله وتخفه ما قيد دخل على المحل لما كان القليل قد يكون
في المفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة بوصلوا في ادخال حرف التقليل على النسبة بما وقالوا ربما رجل
وتعنون تقليل هذه النسبة الى الرجل وربما زيد قائم وقد يستعمل رب هذه المكفوفة بما لتخصيص النسبة
الواقعة بعدها كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا كما استعملت قد الواقعة قبل المضارع وان كانت للتقليل
للتحقيق كقوله تعالى وقد نعلم انه ليحزنك ما انهم غلبوه قوله وفي هاتين الواو التي تفيد ايضا في اول
الكلام معنى رب كقوله وبلدة قاطعه اموا هاتم وبلدة تحس بها انيس على معنى رب بلدة
وقد قيل ان الخفض بها مقدرة وتقديره رب بلدة وان الواو واو العطف وزيد بان واو القطع لا يكون
في اول الكلام واجيب بانها قد تستعمل للقطع جملة اخرى معنى وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر يعمل عمله
خلاف القياس قوله وفاء للتسبب الواحدة انما تكون عند دخولها في الفعل فلا تقول اقسم والله كما تقول
اقسم بالله ولا بد من مجيئها خلف الفعل كما انهم جعلوها عوضا من الباء والفعل معها ومن ثم اجيب بما استدل
على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى بالواو والقسم جزء من الباء والفعل
مقاف فيه غيرها باعتبارين فكانت كانها عامل واحد وقوله لغير السؤال يعني مثل قولك بالله
اخبرني فان الواو لا تستعمل ثم وان كان الفعل محذوفا وقوله مختصة بالظاهر يعني انها لا تستعمل الا في
الظاهر ولا تستعمل في المضمر فلا تقول وكما تقول بك بخلاف الباء والتاء مثلها فيما اذكر مختصة بالاسم
الظاهر باسم الله تعالى خاصة فلا تقول تالله ولكن تالله وقد ذكر الاخفش في الكعبية قوله والتاء
اعم منهما يعني اعم من الواو والباء لانها تكون مع الفعل ومع حذفه ومع السؤال وغيره ومع الظاهر
وغيره فيقول التثبت بالله وبالله اخبرني ويريد ذلك لافعلن ولا تقول ذلك في الواو والباء لانهما افعل وهما
في غاية الظهور عليهما وقد جاء اللام ومن مقسما بهما في قولهم لله لا يؤخر الاجل وقولهم من لحي لك لا يبرزها
ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالثاني بعد الاختصاص بالله واما قولهم آلله وهالله فهما همزة الا
استفهام وهاء التي للتنبيه غير مستعملة في القسم وهالله ذا الجناب قطع الهمزة ووصلها فيجيء في الف قولك
ها وجهان حذفها ومدها وفيه قولان احدهما قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل للامر ذا الخبر
الفرا كثرة الاستعمال في الثاني وهو قول الاخفش ان ذا مع القسم توكيد له كانه قال ذا قسمي والثاني
يدل عليه امران احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعد ذلك على ان ما تقدم عليه عادة والثاني انهم
يأتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان ذلك معنى المقسم عليه لكان المقسم عليه مطابقا واما ما في الحديث من
قول ابي بكر رضي الله عنه لا هالله اذن لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن دين الله فيعطيك سلبه
فقد حمله بعض النحويين على انه غلط من الراوي لان العرب لا تقول لا هالله الا مع ذا ولو سلم انه تقال مع غيره
فلعل هذا موضع اذن لا اذن تفيد الجزاء وهي هاهنا على التعريض فكان يقتضي ان يقول اذن تعجبا لانه

ووجه جوابا لقول من طلب السلب ولنس بعامل فقالوا إن الظاهر أن الحديث لا هما الله ذا الأنجد فتحذفها
بعض الرواة ولم يقل كذلك قوله وسلقى القسم باللام وإن وخرف النفي يعني القسم هاهنا القسم الذي
لغير السؤال وأما القسم الذي بالسؤال فلا سلقى إلا إذا قصد معنى الطلب نحو بالله احلفن وهل قام زيد ونحوه ولذلك
سمي قسم السؤال قسم الطلب وإما غيره فسلقى باللام وإن وخرف النفي كأنهم قصدوا إلى أن يبينوا أن هذا القسم على
من أول الأمر فاللام كقولك لزيد قائم ولأفعلن وإن كقولك إن زيدا لقائم وخرف النفي كقولك ما زيد
بقائم ولا يقوم زيد وحذف جوابه إذا اعترض نحو زيد والله قائم لأنه اعترض بين المبتدإ والخبر وهي المؤكد
القسم عليه فاستغني عن إعادته أو بقي مما يدل عليه كقولك زيد قائم والله لئن القسم عليه و
المعنى هو ما تقدم فاستغني عن إعادته قوله وعن الجر إلى آخره نحو ربما وكم لأنهما يجوز
التبعيض عنهما وإطلاقه عن الجر وكناه عن الفرع لأنه يفعلهما مما يجوز عنه قوله وعلى الاستغناء
نحو جلست على الخابط لا استغناء بكاباه وقد يكون اسمان بدخول من نحو جلست من خلفه ومن
تاؤل معنى جانب وكقوله عدف من غلته بعد ما تم خلقها ضلا وعن قبض بذر أثمجفاك
فيمت أن تاؤل معنى فوق لما ثبت من أن حرف الجر مختصة بالنوع الذي اختص معنى الاسمية قوله
والكاف للتشبيه كقولك زيد كعمرو وزيد كقوله تعالى ليس كمثله شيء والمعنى ليس مثله شيء
وقد يكون اسما في مثل قوله نصحكن عن كالزبد المنهم أي عن مثل الزبد لدخول من والجر عليها
قوله ومذ ومنذ للابتداء في الماضي كقولك ما رأيته مذ سنة كذا أي ما رأيته
من سنة كذا أي ابتداء ذلك من هذه السنة فاستعمالها للابتداء في الزمان كاستعمال من في الأمكنة
الزمان نحو ذهبت من البصرة فأما استعمال مذ ومنذ في الزمان فيدل عليه وأما استعمال من في غير الزمان
خاصة فمختلف فيه فالبصريون يخصونه والكوفيون يعممونه واستدلوا بقوله تعالى من أول يوم أحق
أن تقوم فيه فورد دخلت من على الزمان وتأولها البصريون بمعنى من تأسيس أول يوم ولا حاجة إلى التأويل
وبل قوله والظرفية الخاصة نحو ما رأيته منذ شهر تأويله ومنذ يوم كما تقول في شهر تأويله
بقيا للزوم في الشهر المذكور واليوم المذكور قوله وخاشى وعدا وحلا للاستثناء استعمال
خاشى حرف جر هي الفصيح واستعمال عدا وحلا فعلا هو الفصيح والكثير في كلا الباب منصوب على ما
تقدم الحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن ولعل وتسمى
بالفعل المتوسطة لأنها تقتضي اسمين كما أن الفعل المتعدي يقتضي اسمين فاعلا ومفعولا فعملت في متعلقيها
كإعمال الفعل المتعدي في متعلقيه وخولف بينهما كما خولف بين متعلقي الفعل إلا أن المنصوب هاهنا
مقدم وفي الفعل مؤخر كما يقدم إلى الفرق بينهما من أول الأمر أولا أنه لما كان عملها فرعا عن الفعل
خفي عملها كخفاء الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع وقد يقال استحقت الفعل لأنها على أثلثة
أحرف وصيغ أمثلة على الفتح كالأفعال ولأن معانيها معاني الأفعال كأنك قلت أكدت واستحقت
واستدركت وتمنيت وترجيت قوله لها صدر الكلام يعني أن معنى أن المفتوحة فهي بتأويل
أي لا تكون لها صدر الكلام وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منهما يدل على فهم من أقسام الكلام

وذلك بعض المتقدم كما ذكرنا غير موضع لتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر فيبني عليه ولو لم تقدم
لبقي السامع في حيرة حوالي المتقدمين في التعدد ولا يفرغ بالك لأمر محض يبني عليه ألا ترى أنه لو جاءك
تاجر أسأل هذه قال المتكلم زيد قائم لم يدر السامع إثبات هو أم نفي أم نسبة أم غير ذلك وإذا قال
من أول الأمر إن أو ما أو كان أو ليت أو لعل تبين له مرادك فيه هو فسقرع بالك لغيره وإما أن المعنى خبر فقد
تقدم علة كونها لا تكون لها صدر الكلام في المبتدإ واحتلاف الناس في التعليل قوله ولحقها ما نفي ولكن هذه
الحروف لحقها ما فتلغى في الأفصح عن العمل كقولك إنما زيد قائم وكقوله تعالى إنما إلهكم الله وقد جاء النصب في مثل
قوله قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد وتحملت الواقي عليه لأنه باب
واحد ويدخل خبر على الأفعال نفي إذا دخلت ما كان أن يدخل على الجمل الاسمية والفعلية وقول القائل زيد
قائم وإنما قلت زيد وإنما نفي زيد وإدخال ما عليها تفيد ما تفيد النفي والإثبات فإذا قلت إنما زيد قائم فمعناه ما
زيد إلا قائم وإنما إلهكم الله معناه ما إلهكم إلا الله وقول الشاعر ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر
قوله وإن لا تغير معنى الجملة لم يشرع في الكلام عليها بإعمال التفصيل فقال إن لا تغير معنى الجملة
الداخلة على الجمل الاسمية مع بقاء معناها على ما كان عليه ولكن تغني بالجمل الاسمية كل جملة اسمية وإنما
تغني الجمل التي لا تصادفها فتغلبها إنها لا تدخل على جملة اسمية لأن لها صدر الكلام والاسمية لها صدر الكلام
فتصادفان وكذلك لا تدخل على جملة فعلية لذلك ولما بينهما من التضاد في المعنى وإنما تركت الاحتراز عن مثل
ذلك للعلم به وأما أن المفتوحة فهي مع جملتها في حكم المفرد ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم ثم إذا دخلت الكسرة
كانت على جملة واستعمالها بعينها ولو دخلت المفتوحة صارت المعاني معها بتأويل المصدر من خبرها
أو ما في حكمه فافترقت في خبرها أحد يكون به كلاما نحو أعجبني أن زيدا منطلق فيكون فاعلا وكرهت أن
زيدا منطلق فيكون مفعولا وعلمت مني أن زيدا منطلق فيكون في موضع جر وهذه أحكام المفرد قوله
ومن ثم وجب الكسرة في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد يعني ومن أجل أن المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها والمفتوحة
تنقلها إلى حكم المفرد وجب الكسرة في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد من حيث كان ذلك معناها وكسرت إن لأنه
لا يقع هذا الموقع إلا الجملة ولأن المفتوحة لا تستدعيها على ما تقدم وبعد القول لأنه لا يقع بعده إلا الجملة بعد القول
لأن الصلة لا تكون إلا جملة قوله وهي فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا إليها أمور لا يقع بعدها فيها
إلا المفرد قوله وقالوا إلا أنك لأنه مبتدأ ولو أنك لأنه فاعل يريد أن ما بعد لو لا أن واسمها وخبرها أبدا
هو في موضع المبتدإ ولا يقدر جملة فيستقلة فتكسر لأنه لو كان كذلك لكان بعد لو لا أن يقدر فيها أن يقول لو كان زيد
قائم لأكرمتك وهو غير جائز فإذا ثبت أن خبر المبتدإ لا بد من حذفه فإذا وقعت أن فإنما تقع في موضع المبتدإ
خاصة فلذلك وجب الفتح وأما لو أنك انطلقت لانطلقت شبهة يتفتح أيضا لأن أن وما فعلت فيه فاعل
للفعل المقدر بعد لو أي لو ثبت أنك منطلق لانطلقت فلذلك وجب الفتح في قوله فإن جاء التقدير إن جاء
الأمر أن فإن جاء بعد الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاء الكسرة على تأويل الجملة والفتح على تأويل المفرد
مثل مررت بي فإني أكرمه إن أردت فإنا أكرمه وجب الكسرة إلا وقعت في موضع الجملة وإن أردت بي مكرمي
فجزاؤه أني أكرمه وجب الفتح لا إلا وقعت في موضع المفرد لأنه جزاء المبتدإ وكذلك قوله إذا أنك المطلق

ان زيدا ذاهب عند العقار كثير لانها وقعت في موضع الجملة وان اريد اذا غير بينه خاصة وجد في خاصة
واوقعت اسمها وخبرها في موضع غير بينه وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها وقعت في موضع
المسند خاصة وهذا التعريف اولى من تعريف ابي علي في قوله ان كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية
فان فيه مكسورة وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحة لان مثل قوله اذا الله لا يصلح الا
للمبتدا ولا للفعل وقد جاء فيه المكسورة ومثل قول من يكرمني فانا اكرمه لا يصلح الا للفعل وقد
جاء الكسر فان زعم انه يجوز ان يقدر خبره الاكرام او فاجريه بالاكرام فيجب عليه ان يوجب الكسر لانه
موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير وكذلك من ادى انك تحسن لانه قد هذا الموضع
ان لم يكن صالحا للجملة فالتعريف غير سائغ وان كان موضعا للجملة كما قد بينا وجب ان يكون المبتدا يجوز ان يكون
جملة اسمية وجملة فعلية الا ترى انك تقول من ادى يثب الذي عليه والذي يثاب عليه قوله ولذلك
جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما الى اخره اي ولاجل المكسورة لا يعرف جاز العطف على اسمها لانها لما لم
المعنى صح ان تقدر كالمفرد ثم يعطف على محل ما عمل فيه على تقدير عدمها وهو معنى قولهم تعطف على محله
مع اسمها وقوله لفظا او حكما فالمفظ مثل ان زيدا قائم وعمرو والحكم مثل علمت ان زيدا قائم وعمرو لان
هاهنا وما عملت فيه ساد مسد المفعولين فصح ان تعطف على محلها كالمكسورة ضرورة ولذلك اوثر ذكر
الباقي سعاد
والا فاعلموا انا واسم نعاة ما بقسما في شقاق
مستشهدا به على العطف على محل
المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى فاعلموا انا نعاة واسم نعاة وذلك حكم المكسورة
ضرورة ولولا انها في حكم المكسورة ضرورة لما صح ذلك وكذلك حمل قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله
على ان رسوله معطوف على محل اسمها وان كانت مفتوحة لما كانت في تاويل المكسورة في سد مسد الخبر
العطف على المحل في الخبر لفظا او تقديرا حلا فالكوفيين فلا يقول ان زيدا وعمرو ذاهبان وانما جاز ان
الزيدون والعمرون ذاهبون لان ذاهبون تقدير خبرا عن الباقي خاصة فيكون خبر الاول قد تقدم
تقديرا ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز وانما لم يجز لما يؤدي اليه من كون الخبر الواحد
معمولا لاثنين غير معمولين لاثنين لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث انه خبر عن المعطوف
على المحل معمول للابتداء غير معمول لان قوله ولا اثر لكونه مبتدا خلافا للمبرد والكسائي لانه لم يبق في الخبر
المقدر من الخبر وما ذكرناه من المانع قائم فيه وقد اورد سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون الناس
اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قد قال لهم واذا اخبر
بعض العرب عما عليه الناس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند اهل الصحيح ووجه كونه مردودا ان
قولنا بقوله العرب انما كان المطرد بانه على وفق ما وضعه الواضع فاذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
غلب على الظن الفساد في ان الموجب لقوله قوله ولكن كذلك يريد فيما تقدم من احكام العطف على المحل
قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة يعني ولاجل ان المكسورة لا تعين المعنى دخلت لام الابتداء معها
ولكنها لما كانا مبتدئين في معنى التاكيد لم يجعلوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم الاسم او على
الاسم ان تقدم بينه وبينها او على ما بينهما مما يتعلق بالخبر نحو ان زيدا القائم وان في الدار لزيدا او ان زيدا

لفي الدار جالس ولا يقول ان زيدا جالس لهي الله ان ولا ان زيدا اكل الطعام لذلا تؤخرها عن الاسم والخبر
جميعا فانه ان اقلها ان يدخل على الاسم فاذا منع ما يتم مرادها على الاسم دخلت على خبره الاخير او على ما تقدم
جزءه ولا تؤخر وبعض الخبر بين معا ودخولها في الكلام ضعيف وقوتها بقدرة لكن ان وكانا لم تدخل الا
مع ان كقوله ولكني من حبها لعميد كان الاصل ولكن اني فنقلت حركة الهمزة وحذفت على ما
العابس المستعمل ثم حذفت النون الاولى كراهة لاجتماع النونات فبقي ولكنني قوله وتخفف المكسورة
فلو بها اللام وانما لزمتها اللام للفرق بينها وبين ان النافية لانها لما خففت صارت لفظها كلفظها فلو لم تدخل اللام
لم تدر اذا قيل ان كان زيد قائما وان زيد قائم ان المخففة هي ام النافية وكان مقتضاها اذا غلبت ان لا تدخلها
اللام لان الفرق حصل بالاشتراك ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظي اما لعدمه واما لكونه مبنيا قوله وكثرة العاملها وبها الفعل في نحو شبه الفعل الخبر فيه
الاخر ونقصانها عن ثلثة احرف والاعمال بان النسبة كانا لا مضارع الاسمين ولكونها على ما ذكر من فتح الاخر
والزيادة على حرفين والاعمال بان النسبة المغيرة انما هو اقتضاؤها الاسمين قوله وكثرة دخولها على
فعل من افعال المبتدا وغيره الكثرة دخولها على الافعال وانما جاز دخولها على ما ذكرت من حيث ان المقتضي
موجود عملها اذا الاسمان بعدها مذكورة ان الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واذا
كان ما يقتضيه موجودا لم يجز دخول هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما لم يكن من
مقتضاته اسمان وما يتعلق به الكوفيون من قوله تعالى بالله ان كنتم مؤمنين وحيث غلب عليك غلبوا فهو
جائز من العبارة واستعمال الفصحاء فلا اعتداد به قوله وتخفف المفتوحة فيقال في ضمير شان مقدر فيدخل
على الجمل مطلقا وانما حكم النحويون عليها بالاهمال في ضمير شان مقدر لان احدها انهم رأوا المكسورة مع
تخفيفها من غير تشديد باعمال المفتوحة اجدر لان شبهها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث
انها لها معنى مخصوص كالافعال والمكسورة لم يكن لها معنى مخصوص عند التاكيد الذي هو معنى الزيادة
وكلها فاذا اهملت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة احرى الثاني انهم ادخلوها على الافعال التي لا تقتضي
اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب الصحيح فلو لا تقدير الاعمال في الضمير المقدر لم يجز
عن الفاعل المقدم ذكره الا ترى انهم يقولون علمت ان قد قام زيد ولا يقولون ان قام زيد
قوله وشذ اعمالها في غيره يقع في غير ضمير الشان كقول الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اخل وانت صديق
قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي يعني انهم اذا ادخلوها على الافعال مثل قولك علمت ان قد قام
زيد فلا بد من واحد من هذه الامور المذكورة كانهم قصدوا الى الفرق بينها وبين المقدرة الناصبة
للفعل وكان مقتضى ذلك ان يدخلوا فاصلا الصامت حرف النفي لانه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة
معه الا ترى انك تقول علمت ان لا يقوم زيد وان زيدا ان لا يقوم زيد وانما تركوا ذلك لتقدير محامعه الفاصل
المقدم معه ونحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان كانت الموجودة في المحتاج فانها
تركه الفاصل اما لانه لا حاجة اليه لان الناصبة لا دخول لها على فعل غير متصرف واما لتقدير دخول الفاصل

كما ذكره خز والبيتي قوله **كأنّ للتشبيه** وخفف على الافصح كأنّ لانشاء التشبيه
كما ان لعل لانشاء التمني والترجي وزعم بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان وأنّ الاصل في
قولك كأنّ زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فدخلت الكاف فصحت لها الهمزة لما قصد بها الانشاء وهو
عند بعضهم حرف انشاء وهو الصحيح ومعنى ما ذكر في ان المفتوحة من فوق التشبيه حتى وجب عمالها في
ضمائر شأن مقدرة لما الغت ان تقول كذلك في كأنّ لانها ملغاة على الاصح قوله **ولكن**
للاستدراك توسط بين كلامين متغايرين معنى نحو ان المقصد المغايرة المفهوم لا اللفظي وافق العاطف
اللفظي او لم يوافق نحو ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء فالمغايرة هنا ما حاصل لفظا ومعنى ونحو ما جاءني
زيد لكن عمرا خاطر فالمغايرة هنا حاصل معنى لا لفظا ومنه قوله تعالى ولكن الله سلم لان المعنى
ولكن الله جاء اكم كتراهم وخفف فتلغى كغيرها وتعمل معها الواو وكان كقوله تعالى ولكن الله قدر
او واشتد كقوله **ليت** للتمني نحو لا نشاء التمني واجاز الفراء ليت بدا فانما نصب الجزءين
معا لانها بمعنى اتمنى واجازه الكسائي في اضمار كان والذي اوقعهما في ذلك قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الجبر اي يا ليت ايام الصبا لنا
رواجعا اي حاصلة لنا في حال كونها رواجعا وتضعف قول الكسائي باضمار كان لسر بقائها ولو جاز ذلك لجاز زيدا قائما بمعنى يكون قائما
او كان قائما وتاويل البصريين اشد لانه لو كان نصا وهو غير خلاف القياس وانما يقال الفصحاء كان مزدوجا فكيف
وله هذا التاويل الظاهر وقد جاءت ليت زيدا قائم لما كانت بمعنى اتمنى وهذا مما تقوى قول الفراء ويجوز ان يقال
انها دخلت على ما هو في تاويل المصدر وهي على اصلها والخبر محذوف كانه قيل ليت قام زيد خاصة وانتفى
باسمها وخبرها كما انتفى في علمت ان زيدا قائم قوله **لعل للترجي** اي لانه الترجي ومعناه العاب
لعل وعل ولغن وعن ولاءات وان وقد جمعها قوله تعالى اذا جاء لا ومنوت فمن ترا ما الفتح على الله
معنى لعل زيد الخزيا وهو ضعيف وقد جاء لغة اي العوام منك قريب ه ولغة وهي اوسط العرب
قوله **الحرف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام وبل ولكن**
فالاربعة الاول تعني الواو والفاء وثم وحتى جمع بين الثاني والاول في الحكم الحاصل للاول نحو جاءني زيد وعمرو وجاءني
زيد فعمرو وجاءني زيد ثم عمرو وجاءني القوم حتى عمرو ثم انها تفترق بعد ذلك فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها
شدد المخففتين من النحويين والاصوليين والذي يدل عليه قوله تعالى واذ قلنا ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال
تعالى في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كان للترتيب لتناقض الظاهران ولذلك تعيين
ايضا وجب تعيينها في مثل اختصم زيد وعمرو وسواء نحاهم وصاحبهم واذا انتفى الترتيب فيها فقد جاءت فائدة
احوالها الدلالة على الترتيب الترتيب من غير مهلة كقولك جاءني زيد وعمرو وبعد زيد ما بعد
في العادة من زمان من غير مهلة وقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة في
مثله تقتضي بالعكس قال الله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ومثل ذلك يختلف بعده

الناس

الناس فيه وقد يستعمل في النسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء وقد يستعمل بالنسبة الى طول الزمان فيستعمل ثم
ولا تكون ذلك مخالفا لوضع الفاء فيما ذكر وهي مثلها مهملة على ما ذكر في الفاء وحتى مثلها في الترتيب والمهلة الا
ان شرط معطوفها ان يكون جزءا من المعطوف وغايته لان الغرض كونه غاية لذلك ومنتهى لغرضه بيان مخالفته
للاول فيما اوجب له من المهلة من فوق او ضعف من فات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة **واو واما وام**
للتخيير لاخذ الامرين منهما نحو جاءني زيد او عمرو فالمعنى يا واخذ منهما من غير تعيين وكذلك
حال اما زيد واما عمرو وكذلك امزيد عندك ام عمرو لان المعنى ان الحكم ثابت لاحدهما لا ازيد لا تعلمه
بعينه فانت سائل عن التعيين والفرق بين الواو وبين ام او واما للاحجام باحدهما ان كانتا في الخبر او
لطلب احد الامرين ان كانتا في الامر فهما اصلة المنع نحو خذ اما هذا واما هذا ذاك وللاباحة ان كانتا فيما سبق
فصلة فهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين واما اذا وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما ان اوردت اما اولا
عن احد الامرين مبهما وام سؤال عن احد الامرين معينا فالسائل في اما جاهل توقف احدهما وهو سائل
عنه والسائل في ام عالم بتوقف احد الامرين فهو سائل عن التعيين ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون
نعم اولا وكان الجواب المطابق في اما اولا بنعم اولا فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لا يلزم من
تعيين احدهما ثبوت الاخر واحد منهما وكان الجواب خاصا دون زيادة واما ام هذه فهي التي تسمى المتصلة
وهي لا تنفك عن الاستفهام وتليها المستوي بان بعد ثبوت احدهما عند السائل لطلب التعيين ومن ثم لم
يجز زيد عندك ام عمرو الا على الشذوذ ولم يجز ان اتاك زيد ام عمرو لانه لا يليها المستوي بان وانما الوجه ان
يقول ازيد اتاك ام عمرو اكانهم قصدوا الى الابدان من اول الامر بتبيين الامرين المطلوب تعيين احدهما
واما ام المنقطعة فتلك معنى بل والهمزة كقولك لشخص انه ابلها الابل فاذا خشيت الشك في انها شاء قلت
ام شاء قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول والاستفهام فيه الكاذبة قلت بل هي شاء وقد يقال انها معنى
الهمزة خاصة وقد ياتي للمنقطعة الانكار كما ياتي الهمزة وغلبه حمل قوله تعالى ام يقولون شاعر ام يقولون
بقوله وهو كذب واما او ام العاطفة فيلزمها ان يكون قبلها اما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني
اما زيد او عمرو فان ذلك لا يلزم معهما ولكن يجوز ان تقدم قبلها اما فتقول جاءني اما زيد او عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وكذلك
قصد واسقدم اما ان تبينوا من اول الامر ان الحكم ثابت لاحد الامرين الا ترى انه لو لم تتقدم اما لبقي السامع على ان الظاهر ان
الحكم ثابت للاول فاذا جاء بها ما او او ثبت خلاف ما ظنه واذا اتى بها من اول الامر لم يحتج هذا اللبس ولتقدم اما او دخول
الواو عليها نوهم انه على ايها السبب من حروف العطف والقطع بانها مثل او موجب ايها من حروف العطف في تقدم
اما قبلها لما ذكرناه لا ان المتقدم حرف العطف **لا وبل ولكن** تثبت الحكم معينا لاحد الامرين معينا اولا
فاثبت الحكم للاول دون الثاني وبل ولكن بخلافها والفرق بين بل ولكن ان بل للاضراب عن الاول سواء كان او
منفيا نحو جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاضراب عن زيد غلطا وما جاءني زيد بل عمرو وتحتمل اثبات المجيء لعمرو مع نفيه
عن زيد ونحو ما جاءني زيد ويحتمل ان يكون سائلا لم يثبت له المجيء المنفي او لا مثله في الاثبات وقد ياتي بل بمعنى
ترك الاول والاخذ بما هي اهم منه مثل قوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق وبطائره كذبه قوله
ولكن للاستدراك لا بعد النفي وانما لزمها النفي هاهنا لان المراد عطف المفرد ووضعها للمغايرة بين ما
قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا لان النفي محض ض للعموم واذا وجدت لا يكون اثباتا وجب ان يكون ما

مثلها هنا لبعض المعاني بخلاف لكن التي يقع بعدها الجمل فانه اذا حصل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتا
ولما كانت هذه لا تكون ما بعدها الا مثبتا وذلك يكون ما قبلها منفيا

حروف التنبيه الا وأما

وهما وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة لتنطق لما يقال له لانه ويقوته على تدبر الجملة بعض
ما ذكر فاذا جاء آخر حرف التنبيه وقد تزاد قوانه لتقرير وهي كلها تجري في المركبات ولا تجري في المفردات الا في
الامثال فانها تجري فيها وانما خصت أسماء الاشارة بالتنبيه لما علم من ان شرط دلالتها قيام قرينة الاشارة
بالمشار اليه وقد يتوقف المخاطب قرينة الاشارة على تدبر الجملة فتحتاج الى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف
غيرها من الاسماء فانها لا تفتقر الى مثل ذلك فمثال الا قوله تعالى الا ان ربنا مسطور والا ام زيد قال الله تعالى الا
يا اسجدوا في قراءة الكسائي والا يوم يأتيهم ومثال اما قوله ه اما والذي انكى واصحك والذي اماته واحيا
والذي امره الامر ه ومثال ها في الجملة قوله ه ها ان ناعذرة ان لم نكن ذات صاحبها وان ما في الجملة
ومثال ها في اسم الاشارة قولهم جاء هذا ومررت بهذا ولها صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها
ها ما غيرها اسم الاشارة ولها يكون اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاشارة لان وضعها
له لا لجملة

حروف النداء أيا وهيا وأي والهمزة

وكثير من النحويين يذكر معها وا
ولست منها لخصوصها بالزائدة ولنص المدعوة منادى لان المنادى المطلوب اقباله والمدعو هو
المصرح عليه فاقرأ واما ذكرت معها لموافقة لفظها لفظها من المدعو ولما تقدم حروف النداء في
في بناء ونصب على ما تقدم قوله فيما اغنتها يعني انها تقع في القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة
للقريب والصحيح ان هذه حروف لا اسماء افعال حتى انه ذاها واما وهم من قال انها اسماء افعال من حيث
ارادتها مستقلة مع المنادى كلاما ورد اعتبر عدة ان الحروف لا تكون مع الاسم كلاما ولو تبين ان المراد
بما يغني او اريد او اطلب لسلم انه لم يكن كلاما الا لذلك

حروف الاجواب نعم وبلى وأجل

فنعم مقررة لما استفهم من كلام موجب او منفي استفهاما كان او خبرا نحو قول من قال قام زيد او ما قام زيد
نعم اي قد قام وقول من قال لم يقم زيد او اليس زيد بقائم اي لم يقم هذا وضعها لغة وان كان التقرير في خلاف ذلك
ولذلك لو قال لقد قوله المتربي غدا كذا نعم لا لم يساغ به تعليلا للتقرير لان الوضع كذلك واما بلى
فمختصة بالجواب المنفي استفهاما كان او خبرا نحو قول من قال الم يقم زيد بلى اي قد قام ومنه قوله
تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ومن ثم قيل لو قال لي انعم لكان كفرا على ما تقدم في نعم ولا يقول
من قال قد قام زيد بلى لانه في موضع نعم قوله واما اي واما بقدر ما يستفهام يلزم القسم نحو قول من قال قام
زيد اي والله واي ايه واي لعمري واي ها الله واما اجل وجير وان فمصدق نحو قول
القائل قد كان كذا فتقول اجل وجير وان واما انه اذا اما ان معنى نعم في قوله
وتقول سبت قد علمك وقد كرب وقيل الله ه فلا يقوى لاحتمال ان تكون ان الاخيرة بنداء
للعلم به كانهم له قال الله ه كذلك نعم قول ابن الزبعرى قال لعمر الله ناقة خملتني اليك ان وما
واصح في ذلك

حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام

ستة حروف زائدة
لانها تقع زائدة لانها لا تقع ابتداء وانما تقع عمدة واما فاما ان فزائدة مع ما النافية
لتاكيد النفي نحو قولها ان زيد ذاهب والمعنى ما زيد ذاهب وقد زعم بعضهم انها ان النافية دخلت على ما التي

توكيدا لها ولمن يحتج فانهم لا يجمعون بين حرفين يجيئان لمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لزيد اقائم ولا
ما الرجل واشباه ذلك وقلت بادتها مع المضارع ولما فمثال المضارع به انتظرني ما ان جلست الفاضي معنى ما جلست
القاضي في المعنى مدة جلوسه ومثالها مع الماضي قوله تعالى لما ان جلست جلست وفتحها هو المشهور الشائع
واما ان فزائدة مع لما كثيرا كقوله ه فلما ان جاء البشير بدا لي ه وقيل الفتح حتى والله ان لو قمت لقمت وقيل
مع الكاف نحو قوله ه كان ظبية تعطو الى وارق السلم ه واما ما فتزاد مع اذا ومتى واي وايان
وان شرطا فتزاد بها مع اذا نحو اذا ما تكرمني اكرمك معنى اذا تكرمني ومتى ما تكرمني اكرمك
بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير بل هي على معناها وقال ان ما للتكرير فدخولها معها على ما كانا
عليه ومن قال ان ما ليست للتكرير فدخولها معها ايضا للتاكيد لا غير ومثال اي نحو ايا ما تصرف اصرف معنى
ايا تصرف اصرف ومثال ان نحو ايما تقض اقض ومثال ان قوله تعالى فاما تذهبن بك ف تلزم فعلها نون
التوكيد غالبا وكون مضارعا غالبا كانهم لما اكدوا خبر الشرط كان المقصود وهو الفعل اولى ومثل
اما تقم اقم فلسل وقوله شرطا تفيد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي وايان وان لا يقال لها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها محتملة بان تكون شرطا وقوله ونقض حرف الجر يريد ومثل
قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم ومما خطيئاتهم وقلت مع المضاف نحو عفيت عن ما جرم واما قولهم جئت
لامر ما فقد قيل زائدة وقيل صفة كما تقدم واما لا فتزاد مع الواو بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
والمعنى كمعنى ظاهر ما جاءني زيد وعمرو وهي وان افادت نفي الاشتمال فلا تحرز بها ذلك عن كونها زائدة
لان الظاهر قد يتاكد بالزائد فيصير نصا ولا تنفك الزيادة عن التاكيد ويزاد بعد اب المصدر به كقوله تعالى
ما منعك الا تسجد والمعنى وما منعك ان تسجد وقيل قسم وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم على انها بمعنى اقسم
وشذ في مع المضاف كقول الشاعر ه ... بدا لا غير شيء ومما شعرا ه اي بدا غير شيء

والباء واللام

قد تقدم ذكرها

حروف التفسير أي وأن

مختصة بما في معنى القول فالاول
نحو قوله تعالى واخاه يوسف قومه اي من قومه مزيدا بها تفسيرية فلذلك سميت حروف تفسير وان
كذلك الا انها اختص منها لاختصاصها بتفسير ما في معنى القول كقوله عز وجل وناديناه ان يا ابراهيم
مريدا تفسير البدل وكذلك كنت اليه ان قم وامرته ان ارجع وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها فاجازه
بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فجعلها تفسيرا لما قبلها وهو ما امرتني
به وبعضهم جعلها مصدرية اي بان اعبدوا الله لا مفسرة وما تمسك به من قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا
في انه تفسير لصريح القول لتنبيه بقوله اذا القول المقدر ليس بصريح في لفظ القول الا ليس تقدير صريح القول اولى
من تقدير ما ومعناه

حروف المصدر ما وأن وأن فما وأن

مختصات بالجملة الفعلية تدخلان
عليها فتصيرانها في تاويل مفرد مصدر الفعل نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك واعجبني ان جئت
اي مجيئك واما ان فمختصة بالجملة الاسمية نحو علمت ان زيدا قائم فتصيرانها في تاويل مفرد هو ما اولي به
او ما في معناه فالاول نحو اعجبني انك قائم والثاني نحو علمت ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تقدير ذلك
قد يرتفع بالكون كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما

حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما

تدخل على الفعل المضارع

بمعنى طلبه والحض عليه وعلى الماضي على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب له ولها ضدان
الكلام لدلالتها على قسم من اقسامه كحروفها وتلزم الفعل لانها للطلب فاسمعت لان الامر لفظا نحو هلا تفعل
كذا او تقدير نحو هلا زيدا ضربته لان التقدير هلا ضربت زيدا ولكن وجدت حذفه لما كانت نفسه حرف الموضع
قل تسمى حرف توبيخ لانه انما تحتاج به من سوغ الانكار بخلافه كقول المتمم قد قامت الصلوة وتسمى
حرف تقريب لانه تقرب الماضي من الحال ولذلك لزم الفعل الماضي اذا وقع حالا واذا دخل على المضارع والمراد تحقيق
الامر كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقاء الكتوب وقد يصدق وقد يدخل على المضارع والمراد تحقيق الامر
كقوله تعالى قد يعلم الله هز فالاستفهام الهمزة وهل لما هذا الكلام لما كان القسم من اقسامه
وهو الاستفهام فالهمزة وهل تدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية الا انه اذا وقع في الاسمية الخبر فعلا
حاز مع الهمزة وكان تقديم الاسم بعدها واجبا ومفعولا على حسب تقديم الفعل احسن من تقديمه فيقال ايزيد
قام وان زيدا ضربت او ضربته على ما تقدم في باب زيدا ضربته واما هل فلا تقع هذا الموقع الا على تقدير كما تبين
من ان اصلها ان تكون بمعنى قد الا ابهم تركوا الهمزة معها لكثرة دورها في الاستفهام فمن ثم لم يجوزوا هل
زيدا خرج الا على ضعف كما لا يقال وزيدا خرج ولا اقول زيدا خرج واما حاجة هل زيدا قام حملا على
اختها في محل الجملة الاسمية الصريحة واما اذا غيرت الى معنى ما هو من باقيها فاستعمالها في نفسها اولى
قوله والهمزة اعم يريد انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل يقول ايزيدا ضربت ولا يقول هل زيدا ضربت لما
تقدم ويقول ايضرب زيدا وهو اخوك منكرا لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لا سائر ما دخلت
عليه على وجه الانكار دون هل لما بينت من استعمالها لا سائر ما دخلت عليه على وجه طلب التعيين في قولك ايزيد
عندك ام عمرو دون هل وانما اختصت ام المتصلة بالهمزة لان الهمزة هي الاصل فلما قصد الاستفهام عن احد الامرين
وادخل ما لتحري واستفهام لتعدد المستفهم عنه كان الهمزة افعد وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله
تعالى أفمن اسس بنيانه اذا ما وقع افمن كان على بينة من ربه او من كان سيئا دون هل لما سبب من تقديم فيها وكان اصلها
في هذه المحال اولى لكونها الاصل وانها احق والله اعلم بالصواب حرف الشرط ان
ولو اما وانما المذكر منها عن هاهنا من حرف واذا وما لانها انسما وانما كان للجميع صدر الكلام
من حيث دلت على قسم من اقسامه على ما تقدم وان للاستقبال ولو للمضي فتدخل الفعل له وان كان ماضيا
نحو ان اكرمتني اكرمتك ومعناه ان تكرمني واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وقوله
تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة من قبيل تغليب معنى ان اكرمتني اليوم تكن سببا للاحسان بذلك وان تكن
قد صنعت قد من قبل تكن سببا للاحسان بذلك وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فاسر يوسف
على معنى ان ثبت ذلك تعصب ثم ادخل الانكار على العصب المشروط بتوبيخ الاذن وقد قيل انما هو بالفتح لاستفادة
ان تكون الشرط ثابتا في الماضي ولو للمضي وان دخلت على المضارع نحو لو تكرمني اكرمتك ولو اكرمتني
اكرمتك وقد زعم الفراء انها تستعمل في الاستقبال كان ولكن ذلك لو ايضا ومعناها الربط جوابها بشرطها
كان ربطه مع ان الا ان استعمالها في الماضي يوجب ان تكون امرها في الشرط به معنى الازم ايضا شرطها
ظاهرا او يلزم من انتفائه انتفاء الشرط ولذلك لم تذكر المقدمة الثانية بعد استعمال الاولى لوقوعها الثانية
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الا ان المعنى وما فسدتا لو لكون الامر متعددا وما حاصل في لو عليه السلام

نعم الله

نعما لقد ضعفت لو لم يخف الله لم يعصه على حلاف الغالب فيها كقولك لو اهينني لاكرمتك ومقصود المتكلم
بمثل ذلك ان هذا المشروط لازم لهذا الشرط الذي توهم تعدد غيره فهو استدراك غيره اولى واذا استلزم نفي
الخوف في العصيان كان استدراك اكرامي في العصيان اولى واذا استلزمه الاساءة الاحسان فاستلزام
الاحسان للاحسان اخذ ومقصود المتكلم بمثل ذلك ان تخبره ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير
لانه اذا استلزم الشرط فبعضه كان ناشئا على كل حال لحصول تحصيل قوله وبلزمها
الفعل لفظا او تقديرا فالفعل واضح والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره
ولو اسم يملكون فالفعل محذوف مفسر بيملكون وانما فاعل يملكون المحذوف لما حذف الفعل وجب ان
يكون الفاعل منفصلا لا متصلا له انما على قياس تاء الضمائر ومن هذا الباب لو انك اكرمتني اكرمتك
تخرج الفعل وان واسمها وخبرها فاعل الفعل المحذوف المفسر له ما في ان من معنى الثبوت وقوله
وبه استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى ولما كان من لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب
عند حذفه بفعل لم يفسروها هاهنا بفعل الرفع لان ان تكون حذفها فعلا لتكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر نحو لو انك ايطلقك لا يطلقني ولا يقولون لو انك منطلق قال الله تعالى ولو انهم فقلوا هذا اذا امكن الاثبات
بفعل اما اذا تعذر ترك ولو قيل انهم لم يقولوا الفعل الماضي عند امكانه لمطابق معناها في المعنى لكان قولا
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى الخبر اما لزومه المضي ولانه لما جعلوا الخبر الكلام للقسم
بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للخبر فيه عمل لسقوطه فقالوا لو انه ان
ابتني او ان لم يأتني ولما كان الجواب للقسم لا للشرط وقدموه وتقدير ان تكون الجواب للشرط والقسم لفظا وتكون الفعل
لاحدهما ويقدم القسم يدل على الفائدة فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى
لا لفظا لان اليمين عليه وهو مشروط للاتيان او نفيه في قوله فان لم تنته ليقتلن الشرط او غيره جاز
ان تعتبر وان يلغى اما اعتباره مع الشرط مع تأخيره فلامكان اعتبارهما معا فلذلك نقول في اعتباره
ان ابتني فوالله لا ابتك فيوقع على كل واحد منهما من الشرط والقسم ما يقتضيه واما الغاؤه فلما
تقدم مما يدل على الاعتبار به فجاز جعل احد الكلام له فنقول ان ابتني والله لا ابتك واما اعتباره مع
تقديم غير الشرط فلاختلاف التقدير بين فاذا جعلت والله لا ابتك جملة هي ما في حيزها خبر المبتدأ
وجب اعتباره لانه يصير مرتبا على ما تقدم على الشرط في اول الشرط الجملة فتقول انا والله ان ابتني لا ابتك
وان جعلت الشرط والخبر اجمع خبر المبتدأ وجب الغاؤه كقولك زيد والله قائم فتقول انا والله ان تأتني
وتقدير القسم كالفظ كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون جوابه الا على جواب القسم وكذلك قوله
تعالى وان اطعتموهم بحيث حمله على تقدير قسم لان اخر الكلام يدل على تقديره ولولا ذلك لوجب فاركم لكونه
واذا امكن تقدير القسم من غير استبقاء وجب تعديله عن تقدير خبر والفاء المستبقة خبرها قوله
واما المفصل الى اخره لان وضعها على ان تفصل بها بين الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد
فقد تذكر ولا تذكر بعدها امر اخر ولكن يفهم انه تركه كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم فلو يعد
ذكر ولم يذكر بعد ذلك اما اخرى لتفصيل اخرى واما محي المتعدد فيها وكثرة فلذلك قال لقيتهم

انه لا يلزم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم على معنى واما الراسخون في العلم وقطعها عن العطف
على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وهذا وان كان محتملا
وهذا الموضع الا ان الظاهر خلافه في عرفه كقول القائل اما انا فسوف اقتل كذا وسكت ولا اشكال في صحة مثل
ذلك ولما لزمها الفاء علم بذلك ايقاع الشرط وان القصد ان هذا مستلزم هذا الحكم كما تستلزم الشرط الجزاء
اياها مهما كقولك اذا طلب اما زيد فمنطلق وكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق مسلك وتحقيق
ايقاع معنى الشرط لا ان ذلك في التحقيق معناها والزموا حذف الفعل شبها على ان المقصود بها حكم الاسم
الواقع بعدها وجعلوا الواقع بعدها عوضا من الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزء منها في جزء جوابها الا ترى
انك اذا قلت اما زيد فمنطلق وكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيكون ما تقع بعدها اذا
اما معمولا لما في جزء ما بعد الفاء واما منصوبا بمعنى اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة مفعول لمنطلق
وقال يوم هو معمول للفعل المحذوف ومنطلقا اذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق وكانك قلت مهما تذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق ولست تسمي ذلك شيئا فانه يوجب جواز الرفع بعد زيد مهما حصل يوم الجمعة وشبهه
وكذلك اذا قلت اما زيدا فعمرا ضربت فانه ان اوجبت النصب بعد زيد مهما حصل يوم الجمعة تذكر نصب
النصب وفي ذلك اما زيدا فمنطلق ولست تسمي ذلك شيئا وانه قد علم انه اذا قال اما زيدا فمنطلق ان الغرض الاخبار عن
زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا اللغز
منطلق ما يوم هو وقال يونس ان كان هذا المعنى فمن الاول والاقيس الثاني وهذا القول على نحو القول الاول الا
انهما اذا اوقع الجزء لا تعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول لعامل لفظي واقعوا القول الثاني في كونه معمولا
للفعل المقدر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ولو نظر هذا لاحتج النظر القائل
ان الباء كله من هذا القبيل لان ما بعد الباء لا يعمل فيما قبلها ولا فيما بعدها فلا فرق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان دعوا انه حولف هذا الامر في الفاء لغرض ذكر ما هو
المقصود مقدما فلا بعد ان يخالف الصلة غيرها مما ذكروه لغرض **حرف الردع كلا** ومعنى حقا
نحو قول القائل فلان سعدك وسعد كلا اي لتنل الامر كذلك ردعا له وتنبيها على الخطأ فيه قال
الله تعالى لقد رزقكم من رزق ربي اهانني كلا وقد يأتي بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك
قال افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك قال الله تعالى لقد رزقت جعوب لقد اعمل صالحا فيما تركت
كلا وقد تكون بمعنى حقا نحو في هذا الوجه ان تكون اسما بني لما وقعت في لفظه وامر معناه
كفعل الاستمتاع الا ان النحويين كتبوا انها الحرف لما هو اولى ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **تا التانيث الساكنة** تلحق الماضي لتناسب المسند اليه
حتى فاطمة هند وطلقت الشمس وقد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف
نحو مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن المتأخرين من ضعفها لا يسعني ان تكون تقدير جمعا لما
يلزم من تقدير المضمر على ما يعني دخله من غير فائدة ولذلك حملها النحويون على انها حروف اتي بها
للدلالة على احوال الفاعل كما اتي بتاء التانيث للدلالة على احوال الفاعل **النون** ٥٥ نون

ساكنة سبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل واما قال لانما اكد الفعل الذي لا يدخل في حكمه حواصر لا يقال نون ساكنة
سبع حركة الاخر والغرض جمع كل نون فلذلك لم يقصد خاصة بنون التنكير ولا غيره واما نون
التنكير فهو كل نون دل على مكنة الاسم الداخلة عليه نحو زيد وخل واما نون التنكير فما دخل
للدلالة على انه غير منقض نحو شبيه وشبوه اخر وقولهم ان النون في مثل رجل للتنكير وهو غلط
الا ترى انك لو سميت برجل او بيت دار وجعلته علما لقي النون على حالها ولو كان للتنكير لم يبق في الموضع
الذي قدر فيه مدلوله فعلم بذلك انه نون التنكير واما نون العوض فهي التي تلحق عوضا من المضاف اليه
نحو يومئذ وساعتئذ واما نون المقابلة فهو ما يقابل نون الجمع ولا يكون الا في الجمع المؤنث نحو مسلمات واما
توهم من توهم انه نون التنكير فمردود بما لو سميت به امرأة فاذا فيه العلمية والتانيث ولا تبقى نون
التنكير معهما ولما ثبت ذلك على انه ليس نون تنكير واما نون الترنم فالنون الذي تلحق اخر الاسماء والا
بضاف المترنم به لتحسين الانشاد لسنه التغني به كقوله يا ابتا علك او عساك وكذلك
من ذكر حسبه ومثله فان لحق قافية مقيدة بنحو البيت الغالي لغلبه وفي كتب ما قبله او فتحة احتمال
والظاهر ان الفتح اولى مثل قوله وقافية الاعشاق حاذوا بحرفي وقافية لا تعدو كسر القافي اما
لان اصلها الكسر فحركت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الاصلية واما لالتقاء الساكنين لان اصلها
الكسر والظاهر الفتح لما ثبت من ان مثلها اذا لحق ما اخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى
التقاء الساكنين نحو اضربن واقتلن فان زعم مركب انها اشبه مسلمها في تسبيه وقد كسر ما قبلها
فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل في المعنى وهو نون التاكيد اشبه من حملها على ما له اصل في المعنى
وهو الغرض من المضاف الى المضاف اليه وكان الفتح اولى **نون التاكيد خفيفة** ساكنة **ومشددة** مفتوحة مع غير الالف اخره وهي النون التي تلحق اخر
صيغة الامر والمضارع لتاكيده وهي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف يعني مع غير
الالف التي هي ضمير الموثث لان الالف لا تكون الا فيهما فلذلك تقول اضربان واضربنان بالكسر
لا بالفتح **قوله** في تحضيض بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لما في ذلك من معنى الطلب
وقلت الذي اغرق عن معنى الطلب وانما دخلت فيه استعمالا بالنهي وكرر في مثل اما تفعلن كانهما اكد والاولى ان تاكيد
جواب القسم ليفرق بين كونه جوابا بها وكرر في مثل اما تفعلن كانهما اكد والاولى ان تاكيد
ما هو المقصود اولى **قوله** وارمت تنبيه انها في عرف ذلك لتنبيه لازمة وانما تدخل على سبيل الجواز
قوله وما قبلها مع ضمير المذكر مضموم لان فيه ضمير ابان هي واو مضموم ما قبلها فاذا
لقيت النون ساكنة حذفت الواو على اصل التقاء الساكنين ومع المخاطبة مكسور لان الضمير الذي
فيه تاء ساكنة مكسور ما قبلها ومع غداة مفتوح واما في التثنية وجمع المؤنث وملحق الف
التثنية والف الفصل فلو قيل ذهبوا اخرجوا الف التثنية لادى الى اللبس بينه وبين الواحد ولو ذهبوا اخرجوا
الف الفصل لوقعوا فيما فر منه من الخلط بين النونات وكسر والنون بعد الالف بسبب التثنية
لوقوعها بعد الالف في لغة ولا تدخلهما الخفيفة تعني التثنية وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ ولا

العوان القاطع للمهوسين غماز ذي الحكمة والتوبة مما جاء به مولانا أمير المؤمنين

وإمام المسلمين الموحدين الغائب سيدنا محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وبورك الله مسعاه ومقامه بالدين ان منزله واعاد من كيده وفتنه برحمته ونوره صحة امره والحمد لله لا اله الا الله العلي العظيم وصلى الله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكيم الذي اطلعنا على مغيبه وانزل تنزيله ووقفنا على الهناء عيون مغامض التطفه واحكام تاويله ايقاعا للوقوف المحجوب والغاية الحدود وهم خشية انوار عهدهم الفقر على الحكمة بالموهبة وارواح اصفيائهم العلم بالملبس باللدن الالهية من البرية

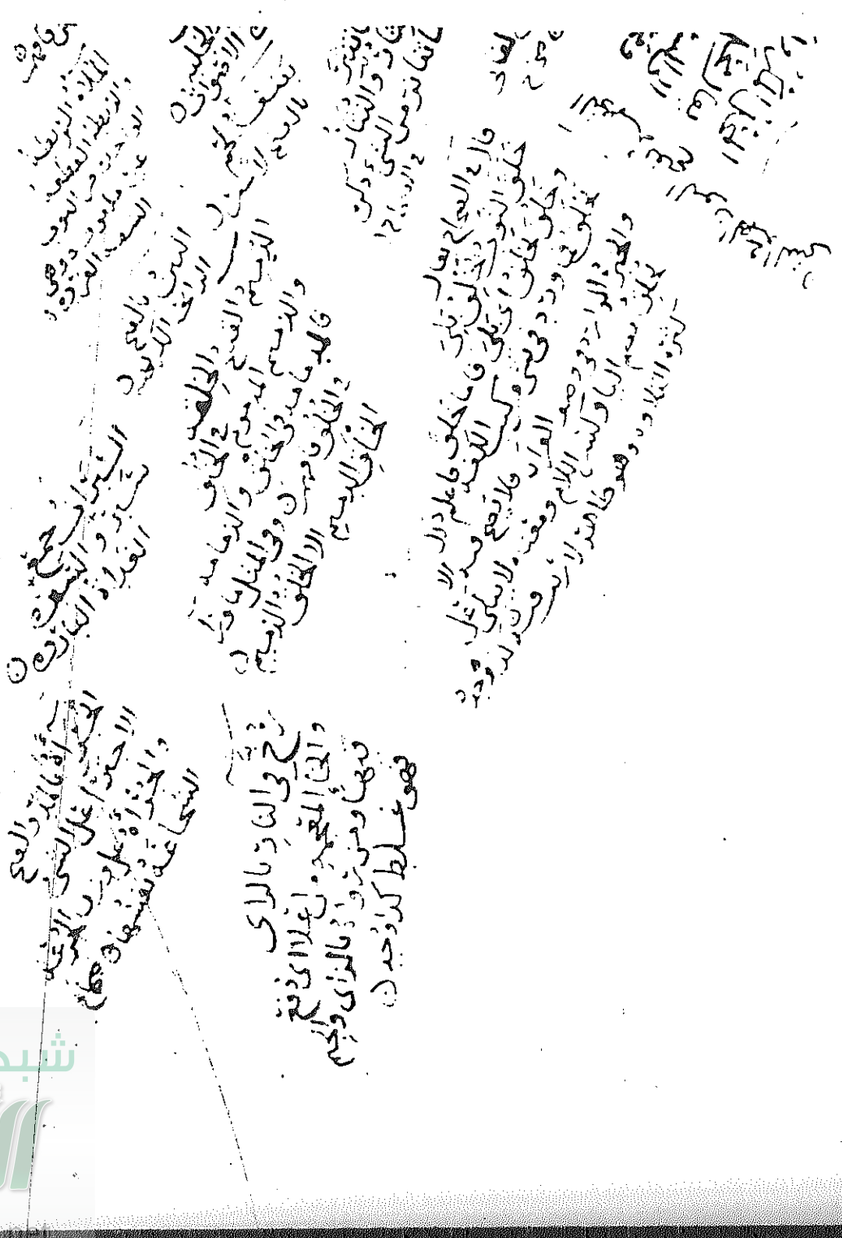

اصرسان لا تهمل لو حركوا النون حرا احرحوها عن وضعها ولو تعوها ساكنة جمعوا بين الساكنين واما جمعوا بين الالف وبين الهاء المشددة لانها مشددة وقد جمعوا بين الساكنين اذا كانا على هذا المعدل الصالح لسهولة ووراء حاز بوسن ادخال النون للضمة عليها وجمع بين الساكنين وهو ترك قوله وهو في عارضهما نعني والهوتاب في عين النسبة والجمع الموت مع الضمير الدارز كالمنفصل نحو كالكلمة المنفصلة تجب ان تنطق احرا الفعل من كم او كبر او شكوب مما هو حكم الكلمة المنفصلة اذا اجتمعا والعرض سان الا فعال المفصلة عند الحاق النون بها واذا اتت نزلن او نزلن واذا دخل الحاق نون التاكيد وحدث نون الاعراب لوجوب البناء فلا في التاء الساكنة تسكن الوقف صمير الساكن الاخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين لان الاول منهما فيه وحدة مثلا في المنفصل نحو احسني القوم ولم يزني الناس فلذلك وجب ان تقول احسنت ولا تزنت فاذا اتت نزلن او نزلوا او انتهت نون التاكيد صمت انوا ولا بها واذا ساكنة مع ما قبلها الفعل ساكنا بعد هذه معه كالمنفصل فوجب ضمها كما اضمت في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم واذا مر الفوم واذا اتت الهمزة واغزن او هل تغزن والحقت نون التاكيد اجتمعت ساكنة مع ما قبلها كسرة وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فلذلك تقول اغزن وهل تغزن كما تقول اغزن القوم ولم يغزن القوم واذا اتت الهمزة كون اغزن او هل تغزن والحقت نون التاكيد اجتمعت مع واو ساكنة قبلها ضمة وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فتقول اغزن وهل تغزن كما تقول اغزوا القوم ولم يغزوا القوم قوله واذا لم يكن ها وكالمنفصل يعني واذا لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمنفصل نحو كم من الفعل كقولك للمخاطبين احسنن واغزون وهذا المحذوف في الامر كالمنفصل لما بقي النون وحدت ذه لان حذفه للاعراب لا اعراب فوجب حذف هذه النون معه في حكم الحذف كالمنفصل السنة الاخرى اذا تقول للاثنين تاوا احسنا وهذا المحذوف في الواحد ونفتح لمكاتب الالف مع الفعل كقوله تعالى كذلك النون والمحففة اذا الفها ساكن بعدها وجب حذفها لانها اذا اتت الى الجزم تحذف نون وهو كقوله واجتماع الساكنين فلذلك تقول اغزن اذا الاتي مثل القوم اغزها القوم مع بها حذفها وكذلك تقول الناس تقول حكم المزاد ولولا ذلك لوجب ان تقول اغزن القوم بالكسر واما الكسر كونها بالكسر لا يجب بعد والى ان يحذف النون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة للفعل سببه واما في الوقف فاذا كان ما قبلها مفتوحا وجب حذفها كما تحذف النون اذا لا تكون اعرابه الا انها اذا حذفت فوجب ردها واما كانوا حذفوها لاجلها من حرف علة او حرف اعراب نحو هل تضربن هل تضربون تواو الضمير ونون الاعراب المحذوفين وتقول نحو اضربوا اعادة واو الضمير وتقول في هل تضربن بامرأة وهل تضربون بالقوم هل تضربن وهل تضربون باعادة نون الاعراب وحاصل ذلك انهم ردوها مفروضة من اصلها لحاق النون ومثل قاض وغاز فان الفتحة بها حكمه وان حذف لفظا وانما فرقوا بينه وبين نون التاكيد لان النون لازمة ونون التاكيد جائزة فلا يلزم من اعتبار اللام للكلمة عند غزو حذفه اعتبار الجائز عند غزو حذفه والله اعلم ٥

كتب الكاتب [illegible]